

## واو - المسائل المتصلة بالحالة في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة

رسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

### الإجراءات الأولية

المقرر المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ (الجلسة ٣٨٦٨): القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)

برسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن<sup>(٢٨٩)</sup>، أحال ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية نص بيان بشأن كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية<sup>(٢٩٠)</sup>، اعتمده أعضاء فريق الاتصال<sup>(٢٩١)</sup> الاتصال<sup>(٢٩١)</sup> في اجتماعهم المعقود في لندن في ٩ آذار/مارس ١٩٩٨. وأعرب فريق الاتصال عن جزعه لأنه، على الرغم من مطالبته لسلطات بلغراد وقيادة ألبان كوسوفو بإجراء حوار سلمي بينهما، بدلا عن اتخاذ خطوات لخفض حدة التوتر أو الدخول دون شروط مسبقة في حوار لإيجاد حل

(٢٨٩) S/1998/223.

(٢٩٠) لأغراض هذا الملحق، يشير مصطلح "كوسوفو" إلى "كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية"، بدون المساس بالمسائل المتعلقة بالمركز. وفي حالات أخرى، أبقى قدر الإمكان على المصطلحات المستخدمة أصلا في الوثائق الرسمية. (٢٩١) كان فريق الاتصال مكونا من كل من الاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

سياسي، طبقت سلطات بلغراد تدابير قمعية في كوسوفو. وشدد الفريق على أنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال تفسير إدانته لتصرفات الشرطة الصربية على أنها تأييد للأعمال الإرهابية التي يقوم بها جيش تحرير كوسوفو أو غيره من المجموعات أو الأفراد. وفي ضوء أعمال العنف المؤسفة في كوسوفو، فقد وجد الفريق لزاما عليه أن يتخذ خطوات تثبت لسلطات بلغراد أنها لا تستطيع الاستخفاف بالمعايير الدولية دون أن تواجه عواقب وخيمة. ورحب فريق الاتصال باستمرار المشاورات في مجلس الأمن نظرا للآثار المترتبة على الحالة في كوسوفو بالنسبة إلى الأمن الإقليمي. ونظرا إلى خطورة الحالة في كوسوفو، فقد أيد الفريق اتخاذ الخطوات التالية فورا: قيام مجلس الأمن بالنظر في فرض حظر شامل على توريد الأسلحة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما في ذلك إقليم كوسوفو؛ ورفض توريد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالمعدات التي يمكن استخدامها في أعمال القمع الداخلي أو في الأنشطة الإرهابية؛ والامتناع عن منح تأشيرات السفر لكبار ممثلي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والممثلين الصرب المسؤولين عن الأعمال القمعية التي ارتكبتها قوات الأمن التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في كوسوفو؛ وتعليق دعم التجارة والاستثمار بائتمان التصدير الممول من الحكومة، بما في ذلك التمويل الحكومي لعمليات الخصخصة في صربيا. وقال فريق الاتصال أيضا إن الاتحاد الروسي لا يمكنه تأييد التطبيق الفوري للإجراءات الأخيرة أعلاه. ولكن الاتحاد الروسي مستعد لمناقشة جميع التدابير المذكورة أعلاه إذا لم يجرز أي تقدم نحو تنفيذ الخطوات التي حددها فريق الاتصال. وطالب فريق الاتصال الرئيس ميلوسيفيتش، رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأن يتخذ خطوات سريعة وفعالة لوقف أعمال العنف والالتزام بإيجاد حل سياسي لقضية كوسوفو عن طريق الحوار. وقال الفريق إنه سيعيد النظر فورا في التدابير

وفي الجلسة ٣٨٦٨، المعقودة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس الرسالتين في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (غامبيا)، بموافقة المجلس، ممثلي كل من ألبانيا وألمانيا وأوكرانيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإيطاليا وباكستان والبوسنة والهرسك وبولندا وتركيا وكرواتيا وكندا ومصر وهنغاريا واليونان، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ودعا أيضا السيد فلاديسلاف يوفانوفيتش، بناء على طلبه، إلى مخاطبة المجلس في أثناء مناقشته للبلد المدرج في جدول أعماله<sup>(٢٩٣)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار مقدم من كل من ألمانيا وإيطاليا والبرتغال والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٢٩٤)</sup>. ووجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس أيضا إلى الوثائق التالية: رسالتان متطابقتان مؤرختان ١١ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهتان إلى كل من الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية<sup>(٢٩٥)</sup>؛ ورسائل مؤرخة ١٢، و ١٦ و ١٩ آذار/مارس ١٩٩٨، على التوالي، موجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية<sup>(٢٩٦)</sup>؛ ورسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس موجهة إلى الأمين العام من ممثل

(٢٩٣) S/PV.3868، الصفحة ٢.

(٢٩٤) S/1998/284.

(٢٩٥) رسالة تحيل بيانا صادرا عن حكومة صربيا بشأن الحالة في كوسوفو وميتوهيا (S/1998/225).

(٢٩٦) رسالة تحيل بيانين صادرين عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ورئيس صربيا بشأن الحالة في كوسوفو، ورسالة موجهة إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية (S/1998/229)، و S/1998/240 و (S/1998/250).

التي اتخذها، إذا اتخذ الرئيس ميلوسيفيتش تلك الخطوات، وإذا امتنع عن اتخاذ تلك الخطوات، واستمر القمع في كوسوفو، فسيعد فريق الاتصال إلى مزيد من التدابير الدولية، وسيقوم تحديدا بتجميد الأموال التي أودعتها في الخارج حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والحكومة الصربية. وشدد فريق الاتصال على أنه لا يؤيد الاستقلال ولا يؤيد استمرار الوضع القائم. وكما سبق أن أوضح الفريق، ينبغي أن تقوم مبادئ حل مشكلة كوسوفو على السلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وأن تكون متفقة مع معايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومبادئ هلسنكي وميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يراعي هذا الحل أيضا حقوق السكان الألبان في كوسوفو وجميع من يعيشون في كوسوفو. ويؤيد الفريق تعزيز مركز كوسوفو داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بمنحها قدرا أكبر بكثير من الاستقلال الذاتي، وسلم بأن ذلك يجب أن يتضمن قسما هاما من الإدارة الذاتية.

وبرسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن<sup>(٢٩٢)</sup> أحال ممثل الولايات المتحدة نص بيان بشأن كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، اعتمده أعضاء فريق الاتصال في اجتماعهم المعقود في بون في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٨. وقد ذكروا في بيانهم أن تقييمهم العام يشير إلى ضرورة أن تحرز بلغراد المزيد من التقدم بشأن نقاط معينة تقتضي اتخاذ إجراءات من جانب حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والحكومة الصربية. ولذا، فقد اتفق أعضاء الفريق على الإبقاء على التدابير المعلنة في ٩ آذار/مارس وتنفيذها، بما في ذلك السعي إلى اعتماد القرار المتعلق بحظر الأسلحة الذي ينظر فيه مجلس الأمن.

(٢٩٢) S/1998/272.

بتطبيق تدابير الإنفاذ بموجب الفصل السابع، وفقا للفقرة ٧ من المادة ٢. وأشار إلى أن بعض المراقبين قد ذهب في الأعوام الأخيرة إلى حد القول بأنه ربما يكون هناك ميل إلى جعل حالات الطوارئ تندرج في إطار الفصل السابع وذلك بغية تفادي مبدأ عدم التدخل. وسيكون هذا تشويها للاستثناء الذي تنص عليه الفقرة ٧ من المادة ٢، الأمر الذي يبدو غير متماس مع الغرض الأساسي. ومن الناحية الأخرى، وكما جاء في المرفق الثاني لقرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥١ "الجزءات ينبغي ألا يلجأ إليها إلا بحذر فائق عندما تكون الخيارات السلمية الأخرى المنصوص عليها بموجب الميثاق غير كافية". وفي الختام، شدد على التزام وفد بلده بالتسوية السلمية للمنازعات في سياق احترام السيادة والسلامة الإقليمية. وأعرب عن اعتقاد بلده بأن ممارسة الحذر في اللجوء إلى التدابير القسرية ستقوي بالفعل سلطة مجلس الأمن في مواجهة الحالات الخطيرة والشائكة الأخرى<sup>(٣٠١)</sup>.

وقال ممثل سلوفينيا إن هناك ثلاثة دروس سياسية أساسية لا بد أن تظل ماثلة في الأذهان لدي معالجة مسألة كوسوفو. أولا، ليس هناك ما يدعو إلى توقع حلول سريعة. وثانيا، من الأساسي أن تبدأ العملية السياسية على أساس المبادئ الأساسية العريضة لميثاق الأمم المتحدة والبيان الختامي لهلسنكي الصادر عام ١٩٧٥. وثالثا، من الأساسي ضمان أن تسود الدقة الفكرية والأخلاقية في الجهود الدولية الرامية إلى حل الموقف. وقال إن تفكيك نظام الحكم الذاتي في كوسوفو على نحو منفرد، في الماضي، كان أحد المصادر الرئيسية لتدهور السياسي وعدم الاستقرار في المنطقة. وفي الوقت الحالي يمثل استعمال القوة ضد الألبان في كوسوفو أهم مصدر عدم الاستقرار وأهم تهديد للسلم والأمن

(٣٠١) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

بلغاريا<sup>(٢٩٧)</sup>؛ ورسالة مؤرخة ١٧ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل بولندا<sup>(٢٩٨)</sup>؛ وتلقى أعضاء المجلس رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية<sup>(٢٩٩)</sup>، تتضمن احتجاجا على جهود مجلس الأمن الرامية إلى اتخاذ قرار ينص على فرض حظر على توريد الأسلحة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتشير إلى أن الحالة في كوسوفو وميتوهيا تعتبر مسألة داخلية تخص صربيا.

وفي الجلسة نفسها، قال ممثل كوستاريكا إن بلده كان يرى على الدوام أن حماية حقوق الإنسان ليست مسألة مقيدة حصرا بالاختصاص القضائي الداخلي للدول. وفي ذلك الصدد، أعرب عن اعتقاده بأن هناك ظروف معينة يكون فيها انتهاك تلك الحقوق الأساسية على درجة من الخطورة بحيث يشكل، في حد ذاته وبذاته، تهديدا للسلم والأمن الدوليين ويرر بالتالي على نحو تام لجوء مجلس الأمن إلى استخدام الصلاحيات الممنوحة له بموجب الفصل السابع من الميثاق. وقال إنه، على الرغم من إدانته للإرهاب بكافة أشكاله وتجلياته، يؤكد أن مكافحة الإرهاب لا تترتب انتهاكات حقوق الإنسان أو عدم احترام القانون الإنساني الدولي<sup>(٣٠٠)</sup>.

وقال ممثل البرازيل إنه على الرغم من أن الميثاق يجسد مبدأ عدم التدخل في الشؤون التي تعتبر أساسا ضمن الولاية الداخلية لأية دولة، يدرك الجميع أن هذا المبدأ لا يخل

(٢٩٧) رسالة تحيل بيانا مشتركا اعتمده وزراء خارجية بلدان جنوب شرق أوروبا يتعلق بالحالة في كوسوفو (S/1998/234).

(٢٩٨) رسالة تحيل القرار ٢١٨ بشأن كوسوفو، الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية للمجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ١١ آذار/مارس ١٩٩٨ (S/1998/246).

(٢٩٩) S/1998/285.

(٣٠٠) S/PV.3868 و Corr.1 و Corr.2، الصفحتان ٣ و ٤.

ولا يمكن التوصل إلى تسوية فعالة لمشكلة كوسوفو إلا في هذا الإطار القانوني من خلال الحوار السلمي وبدون شروط مسبقة أو اتباع نهج انفرادية. وأكد أن الاتحاد الروسي إذ يدين استخدام القوة المفرطة من جانب الشرطة الصربية، فإنه يدين بقوة أيضاً أي عمل إرهابي من جانب ألبان كوسوفو، بما في ذلك ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو ومظاهر التطرف الأخرى. وشدد الممثل على أنه بالرغم مما للأحداث في كوسوفو من أثر سلبي على الصعيد الإقليمي، وبالرغم من تعقدها، فإنها لا تشكل تهديداً للسلم والأمن الإقليميين، ناهيك عن الدوليين. وأبلغ المجلس بأنه قد كان من الصعب للغاية على الاتحاد الروسي أن يوافق على فرض حظر عسكري، ولم يوافق إلا على أساس فهمه أن المسألة لا تتعلق بمعاينة أي أحد، ولا سيما بلغراد، ولكنها تتعلق بتدابير محددة تهدف إلى منع زيادة التوتر، وتقييم عواقبها في وجه الإرهاب الخارجي، وتعزز العملية السياسية بغية التوصل إلى تسوية عاجلة ودائمة. وقال إن من أهم شروط جدوى الحظر وجود نظام فعال لرصد تنفيذه، وخاصة على الحدود بين ألبانيا ومقدونيا، ومن هذا المنظور بالتحديد يجب أن ينظر المجلس في ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي<sup>(٣٠٤)</sup>. وقال إن موقف وفد بلده هو أن فرض مجلس الأمن حظراً عسكرياً، شأنه شأن أي جزاءات عسكرية، لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود استراتيجية واضحة للخروج منه. وعلى الرغم من أن نهج وفد بلده لم يحظ بتأييد كاف في مجلس الأمن، فإن مشروع القرار استطاع تحديد معايير صارمة. وإذا امتثلت بلغراد لهذه المعايير، سيقرر المجلس رفع الحظر عنها. وشدد على أن المهمة الرئيسية للمجتمع الدولي هي التعزيز الكامل للتقدم المحرز في الحالة في كوسوفو وحولها وترسيخه، قائلاً إن ذلك ينبغي ألا يتحقق بزيادة

(٣٠٤) انظر القسم ٢٧ هاء من هذا الفصل بشأن الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

الدوليين. وبالتالي، لا بد من توجيه الجهود نحو القضاء على هذا التهديد. وفيما يتعلق بالإرهاب، قال إن من الواضح أن أعمال العنف، مثل أخذ الرهائن والاعتداءات على سلامة الطيران المدني، والهجمات الإرهابية بالقنابل وغيرها من الهجمات ضد الأهداف المدنية، تعرّف كما ينبغي بأنها إرهاب. ومن ناحية أخرى، هناك أشكال من الكفاح، وإن كانت غير مستصوبة، ليست إرهاباً ولا ينبغي أن تسمى إرهاباً. ويصدق ذلك بصفة خاصة على الحالة في كوسوفو، حيث خصائص الصراع المسلح قد أخذت بالفعل أبعاداً خطيرة. وأعرب عن موافقته على القرارات التي اتخذها فريق الاتصال وشدد على أن مثل هذا الإجراء لازم لأن الحالة في كوسوفو قد تحولت بالفعل إلى تهديد للسلم والأمن الدوليين في المنطقة، وهذا سبب يدعو إلى اتخاذ إجراء استناداً إلى الفصل السابع من الميثاق<sup>(٣٠٢)</sup>.

وقال ممثل البحرين إن منظمة المؤتمر الإسلامي أعربت في اجتماع وزراء خارجيتها المعقود في الفترة من ١٥ إلى ١٧ آذار/مارس ١٩٩٨ عن قلقها من الانتهاكات الخطيرة لجميع الحقوق الإنسانية والسياسية لمواطني إقليم كوسوفو وطالبت بالوقف الفوري لمثل هذه الأعمال والانسحاب الفوري من المناطق المدنية<sup>(٣٠٣)</sup>.

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن وفد بلده كان يرى، منذ البداية، أن الأحداث التي وقعت في كوسوفو هي شأن داخلي يخص جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتعتقد حكومة بلده اعتقاداً قوياً بأن المبدأ الأساسي لتسوية الحالة في كوسوفو هو أن تظل منطقة الحكم الذاتي ضمن صربيا، على أساس الامتثال الصارم لمبدأ السلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وللجمهورتين اللتين تتألف منهما.

(٣٠٢) المرجع نفسه، الصفحات ٧ إلى ٩.

(٣٠٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

وقال عدد من المتكلمين قبل التصويت وبعده إنه من غير المقبول قمع حقوق الإنسان والحقوق السياسية للسكان الألبان في كوسوفو ولا انفصال واستقلال كوسوفو، بل يتعين التوصل إلى حل في إطار سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية. وحث جميع المتكلمين سلطات بلغراد وقيادات المجتمع الألباني في كوسوفو على الدخول فوراً في حوار موضوعي بدون شروط مسبقة. وأعربوا أيضاً عن تأييدهم للبيانين الصادرين عن فريق الاتصال. وناشد العديد من المتكلمين جميع الدول الاحترام الصارم للحظر<sup>(٣٠٧)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بأغلبية ١٤ صوتاً مؤيداً، مقابل لا شيء، مع امتناع عضو واحد (الصين) عن التصويت، بوصفه القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)<sup>(٣٠٨)</sup>، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يلاحظ مع التقدير البيانين الصادرين عن وزراء خارجية الاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية (فريق الاتصال)، المؤرخين ٩ و ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٨، بما في ذلك الاقتراح المتعلق بفرض حظر شامل على توريد الأسلحة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما فيها كوسوفو،

(٣٠٧) المرجع نفسه، الصفحة ٣ (اليابان)؛ والصفحتان ٤ و ٥ (فرنسا)؛ والصفحة ٥ (كينيا)؛ والصفحتان ٥ و ٦ (السويد)، والصفحتان ١٠ و ١١ (البرتغال)؛ وبعده التصويت: الصفحة ١٥ (غامبيا)؛ والصفحة ١٥ (المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، والنرويج)؛ والصفحتان ٢١ و ٢٢ (ألمانيا)؛ والصفحتان ٢٢ و ٢٣ (إيطاليا)؛ والصفحتان ٢٤ و ٢٥ (باكستان)؛ والصفحتان ٢٦ و ٢٧ (بولندا)؛ والصفحتان ٢٧ و ٢٨ (هنغاريا)؛ والصفحة ٣٢ (أوكرانيا)؛ والصفحة ٣٣ (جمهورية إيران الإسلامية).

(٣٠٨) للاطلاع على نتيجة التصويت انظر S/PV.3868، الصفحة ١٣.

تدابير الجزاءات، التي يمكن أن يكون لها آثار عكسية بالنسبة لمنطقة البلقان بأسرها ودول أخرى كثيرة<sup>(٣٠٥)</sup>.

وقال ممثل الصين إن كوسوفو جزء لا يتجزأ من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومسألة كوسوفو مسألة داخلية تخص جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويجب أن تُحل على نحو ملائم عن طريق المفاوضات بين الطرفين المعنيين على أساس مبدأ احترام سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية. وقد اتخذت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سلسلة من التدابير الإيجابية في ذلك الصدد وبدأت الحالة على أرض الواقع تتجه نحو الاستقرار. ويرى وفد بلده أن الحالة في كوسوفو لا تشكل خطراً على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وشدد الممثل على أنه إذا كان على المجلس أن يتدخل في نزاع ما دون طلب من البلد المعني، فربما يخلق ذلك سابقة سيئة وتترتب عليه آثار سلبية واسعة. وبالتالي، يجب على المجلس أن يتحلى بالحذر عند معالجة هذه المسائل. وأكد أنه، على الرغم من أن الأولوية في حل مسألة كوسوفو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هي أن يبدأ الطرفان في إجراء محادثات سياسية بأسرع ما يمكن، فإن مشروع القرار لن يساعد على حمل الطرفين على التفاوض. وقال إنه من غير المناسب أن تطرح على المجلس الخلافات بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فضلاً عن مسائل حقوق الإنسان في كوسوفو، ولا من المناسب الربط بين عودة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى المجتمع الدولي وبين مسألة كوسوفو. وبما أن محتويات مشروع القرار لا تتوافق مع مواقف الصين المبدئية، فليس أمام وفد بلده من خيار إلا أن يمتنع عن التصويت<sup>(٣٠٦)</sup>.

(٣٠٥) S/PV.3868 و Corr.1 و Corr.2، الصفحتان ١١ و ١٢.

(٣٠٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

٥ - يوافق، دون الحكم مسبقا على نتائج ذلك الحوار، على الاقتراح الوارد في بياني فريق الاتصال المؤرخين ٩ و ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٨، وهو أن مبادئ حل مشكلة كوسوفو ينبغي أن تقوم على السلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأن تكون متفقة مع معايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك المعايير المحددة في البيان الختامي الصادر عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والموقع في هلسنكي في ١ آب/أغسطس ١٩٧٥، ومع ميثاق الأمم المتحدة، وأن هذا الحل يجب أن يضع في الاعتبار أيضا حقوق ألبانيي كوسوفو وكل من يعيشون في كوسوفو، ويعرب عن تأييده لتعزيز مركز كوسوفو مما يشمل منحها أكبر درجة من الاستقلال الذاتي ومن الإدارة الذاتية المفيدة؛

٦ - يرحب بتوقيع اتفاق في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٨ بشأن تدابير تنفيذ اتفاق التعليم لعام ١٩٩٦، وبهيب بجميع الأطراف كفاءة تنفيذ الاتفاق بصورة سلسة ودون تأخير وفقا للجدول الزمني المتفق عليه، ويعرب عن استعداده للنظر في اتخاذ تدابير إذا ما عرقل أي من الطرفين عملية التنفيذ؛

٧ - يعرب عن تأييده للجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة في كوسوفو، بما في ذلك من خلال وساطة الممثل الشخصي للرئيس الحالي للمنظمة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الذي هو أيضا الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، وعودة البعثات الطويلة الأجل التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛

٨ - يقرر، لأغراض تعزيز السلم والاستقرار في كوسوفو، أن تمنع جميع الدول بيع الأسلحة والمواد المتصلة بها من جميع الأنواع، كالعناد والذخيرة والمركبات العسكرية والمعدات وقطع الغيار، إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما فيها كوسوفو، أو تزويدها بذلك، بواسطة رعايا هذه الدول أو انطلاقا من أراضيها أو باستخدام السفن التي ترفع علمها وطائراتها، وأن تمنع توفير التسليح والتدريب للأنشطة الإرهابية هناك؛

٩ - يقرر أن ينشئ، وفقا للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن، تتكون من جميع أعضاء المجلس، لتضطلع بالمهام التالية وتقدم تقريرا عن أعمالها إلى المجلس متضمنا ملاحظاتها وتوصياتها:

(أ) السعي إلى الحصول من جميع الدول على معلومات تتعلق بالإجراءات التي تتخذها بشأن تنفيذ أشكال الحظر المفروض بموجب هذا القرار على نحو فعال؛

(ب) النظر في أي معلومات تعرضها عليها أي دول بشأن انتهاكات أشكال الحظر المفروض بموجب هذا القرار والتوصية باتخاذ تدابير ملائمة استجابة لها؛

وإذ يرحب بالقرار المتخذ في الدورة الاستثنائية للمجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٨،

وإذ يدين لجوء قوات الشرطة الصربية إلى استعمال القوة المفرطة ضد المدنيين والمتظاهرين السلميين في كوسوفو، وكذلك جميع أعمال الإرهاب التي يقوم بها جيش تحرير كوسوفو أو غيره من الجماعات أو الأفراد، وكل دعم خارجي لأنشطة الإرهاب في كوسوفو، بما في ذلك الدعم بالمال والسلاح والتدريب،

وإذ يحيط علما بالإعلان الصادر في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٨ عن رئيس جمهورية صربيا بشأن العملية السياسية في كوسوفو وميتها،

وإذ يلاحظ الالتزام الواضح لكبار ممثلي الطائفة الألبانية في كوسوفو بعدم اللجوء إلى العنف،

وإذ يلاحظ أنه تم إحراز بعض التقدم في مجال تنفيذ الإجراءات التي أوضحها بيان فريق الاتصال المؤرخ ٩ آذار/مارس ١٩٩٨، ولكن مع التشديد على أن من المطلوب إحراز مزيد من التقدم،

وإذ يؤكد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبسلامتها الإقليمية،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يهيب بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تتخذ فوراً الخطوات الأخرى اللازمة من أجل تحقيق حل سياسي لمسألة كوسوفو من خلال الحوار وأن تنفذ الإجراءات التي أوضحها بيان فريق الاتصال المؤرخان ٩ و ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٨؛

٢ - يهيب أيضا بالزعامة الألبانية في كوسوفو أن تدين جميع أعمال الإرهاب، ويشدد على أنه ينبغي لجميع عناصر الطائفة الألبانية في كوسوفو أن تسعى إلى تحقيق أهدافها بالوسائل السلمية فقط؛

٣ - يؤكد على أن السبيل إلى التغلب على العنف والإرهاب في كوسوفو يتمثل في أن تعرض السلطات في بلغراد على الطائفة الألبانية في كوسوفو عملية سياسية حقيقية؛

٤ - يهيب بالسلطات في بلغراد وزعامة الطائفة الألبانية في كوسوفو أن تدخلا عاجلا ودون شروط مسبقة في حوار هادف بشأن قضايا المركز السياسي، ويلاحظ استعداد فريق الاتصال لتيسير هذا الحوار؛

تقييما يفيد أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كانت متعاونة على نحو بّناء مع فريق الاتصال، وأنها قامت بما يلي:

(أ) بدأت حوارا موضوعيا وفقا للفقرة ٤ أعلاه، باشتراك ممثل خارجي أو ممثلين خارجيين، ما لم يكن عدم تحقق ذلك غير ناتج عن موقف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو السلطات الصربية؛

(ب) سحبت وحدات الشرطة الخاصة وأوقفت أعمال قوات الأمن التي تمس السكان المدنيين؛

(ج) أتاحت وصول المنظمات الإنسانية وكذلك ممثلي فريق الاتصال والسفارات الأخرى إلى كوسوفو؛

(د) قبلت قيام الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ببعثة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تشمل ولاية جديدة ومحددة لمعالجة المشاكل في كوسوفو، فضلا عن عودة البعثات الطويلة الأجل التابعة للمنظمة؛

(هـ) سهلت قيام مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ببعثة إلى كوسوفو؛

١٧ - يحث مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، المنشأة عملا بالقرار ٨٢٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣، على أن يشرع في جمع المعلومات المتصلة بالعنف في كوسوفو الذي يجوز أن يندرج في إطار اختصاصه، ويلاحظ أن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عليها التزامات بالتعاون مع المحكمة وأن بلدان فريق الاتصال ستتيح للمحكمة معلومات ذات صلة ومثبتة توجد حاليا في حوزتها؛

١٨ - يؤكّد أن إحراز تقدم ملموس في حل القضايا السياسية وقضايا حقوق الإنسان الخطيرة في كوسوفو سيحسن الموقف الدولي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية واحتمالات تطبيع علاقاتها الدولية ومشاركتها الكاملة في المؤسسات الدولية؛

١٩ - يشدد على أن عدم إحراز تقدم بناء نحو تسوية الحالة في كوسوفو بالوسائل السلمية سيؤدي إلى النظر في اتخاذ تدابير إضافية؛

٢٠ - يقرّر إبقاء المسألة قيد نظره.

وتكلّم ممثل المملكة المتحدة بعد التصويت فقال إن مجلس الأمن، باتخاذ القرار، أرسل رسالة لا لبس فيها مفادها أنه بالتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق فإن المجلس يعتبر أن الحالة في كوسوفو تشكل تهديدا للسلم

(ج) تقدم تقارير دورية إلى مجلس الأمن عن المعلومات المقدمة إليها فيما يتعلق بالانتهاكات المدعى وقوعها لأشكال الحظر المفروضة بموجب هذا القرار؛

(د) وضع ما يلزم من المبادئ التوجيهية لتسهيل تنفيذ أشكال الحظر المفروض بموجب هذا القرار؛

(هـ) دراسة التقارير المقدمة عملا بالفقرة ١٢ أدناه؛

١٠ - يهيب بجميع الدول وجميع المنظمات الدولية والإقليمية التصرف بدقة وفقا لهذا القرار، بغض النظر عن وجود أية حقوق ممنوحة أو التزامات معطاة أو مفروضة بموجب أي اتفاق دولي، أو أي عقد تم الالتزام به أو أي رخصة أو تصريح مُنح قبل سريان أشكال الحظر المفروض بموجب هذا القرار، ويشدد في هذا السياق على أهمية مواصلة تنفيذ الاتفاق المتعلق بتحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي الموقع في فلورنسا، إيطاليا، في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦؛

١١ - يطلب من الأمين العام أن يقدم كل ما يلزم من مساعدة للجنة المنشأة بموجب الفقرة ٩ أعلاه وأن يتخذ الترتيبات الضرورية في الأمانة العامة لهذا الغرض؛

١٢ - يطلب إلى الدول أن تقدم تقارير إلى اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٩ أعلاه في غضون ثلاثين يوما من اتخاذ هذا القرار بشأن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ أشكال الحظر المفروض بموجبها؛

١٣ - يدعو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أن تبقي الأمين العام على علم بالحالة في كوسوفو وبالتدابير المتخذة من جانب المنظمة في هذا الخصوص؛

١٤ - يطلب من الأمين العام أن يبقي المجلس على علم بشكل منتظم وأن يقدم إليه تقارير عن الحالة في كوسوفو وتنفيذ هذا القرار في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوما عقب اتخاذه وكل ثلاثين يوما بعد ذلك؛

١٥ - يطلب أيضا أن يدرج الأمين العام، بالتشاور مع المنظمات الإقليمية الملائمة، في أول تقرير له توصيات بشأن إنشاء نظام شامل لرصد تنفيذ أشكال الحظر المفروض بموجب هذا القرار، ويهيب بجميع الدول، وعلى وجه الخصوص الدول المجاورة، أن تبدي تعاوننا كاملا في هذا الخصوص؛

١٦ - يقرّر أن يستعرض الحالة على أساس تقارير الأمين العام التي ستأخذ في الاعتبار تقييمات عدة أطراف، منها فريق الاتصال، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ويقرر أيضا أن يعيد النظر في أشكال الحظر المفروض بموجب هذا القرار، بما في ذلك اتخاذ إجراء لإنهائها، بعد أن يتلقى من الأمين العام

وقوات أمنها شبه العسكرية من عنف وأعمال استفزازية أخرى<sup>(٣١٠)</sup>.

وقال السيد يوفانوفيتش إن كوسوفو وميتوهيا مقاطعة صربية ظلت دائما، وإلى اليوم، جزءا لا يتجزأ من جمهورية صربيا. واجتماع مجلس الأمن واتخاذ قرارا أمر غير مقبول لدى حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لأن المسائل التي على المحك تعتبر من الشؤون الداخلية لصربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وترى حكومة بلده أن المسألة الداخلية لا يمكن أن تكون موضوع مناقشة في أي محفل دولي دون موافقة حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وهذا لم يحدث. وقال إن الذريعة وُجدت للإجراء الذي اتخذته مجلس الأمن في عمليتين قامت بهما شرطة مكافحة الإرهاب في كوسوفو وميتوهيا، المقاطعة الصربية ذات الحكم الذاتي. وشدد على أنه ليس هناك، ولم يكن، أي نزاع مسلح في كوسوفو وميتوهيا. وليس هناك بالتالي أي خطر للانتشار، وليس هناك تهديد للسلم والأمن، ولا أساس للاحتجاج بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وأكد أن فريق الاتصال ليس مخولا سلطة أن ينشئ بالبيانات التي يصدرها التزامات لمجلس الأمن أو أن يضع حدودا لاجتماعات المجلس وقراراته، أو أن يحدد محتوى تلك القرارات. وأكد أيضا أن صربيا ملتزمة التزاما راسخا بالحوار غير المشروط مع أعضاء الأقلية الألبانية وبمحل جميع المسائل بالوسائل السياسية وفقا للمعايير الأوروبية. ولكنه أكد أيضا أن دعوة بعض البلدان إلى التماس حلول خارج صربيا أو في إطار يوغوسلافيا الاتحادية تشكل انتهاكا للسلامة الإقليمية لصربيا، وهي دولة موجودة منذ أكثر من

(٣١٠) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

والأمن الدوليين في منطقة البلقان. ويقول المجلس لبلغراد إن المجتمع الدولي لن يسمح للقمع في كوسوفو بأن يستمر، ويقول للطرف الكوسوفي إن الإرهاب أمر غير مقبول. وأكد أن وفد بلده لا يؤيد الانفصالية أو الاستقلال في كوسوفو، وأنه مع ذلك يتوقع من بلغراد أن تمنح كوسوفو مركزا معززا يشمل الإدارة الذاتية. وقال إن دفع السلطات في بلغراد وطائفة ألبان كوسوفو إلى الشروع في حوار بناء بدون شروط مسبقة بشأن الخلافات بينهما يمثل الفرصة الوحيدة للتوصل إلى تسوية سلمية<sup>(٣٠٩)</sup>.

وقال ممثل الولايات المتحدة إنه على المجتمع الدولي أن يتجنب الوقوع في أخطاء الماضي، حين انتظر فترة أطول مما ينبغي قبل اتخاذ إجراء حاسم. ويدرك وفد بلده إدراكا كاملا أن أمن المنطقة يؤثر مباشرة على المصالح الدولية الأوسع وأن تدهور الحالة في كوسوفو يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وكرّر تأكيد أنه لكي يُرفع خطر الأسلحة والعقوبات الأخرى ولتجنب المزيد من التداير، على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الشروع في حوار غير مشروط مع قيادة ألبان كوسوفو. وأعرب عن ترحيب الولايات المتحدة بالتزام كبار قادة ألبان كوسوفو بعدم اللجوء إلى العنف وبإيجاد حل للأزمة في كوسوفو عن طريق المفاوضات، وأكد أن بلده لن يقرّ النشاط الإرهابي ولا الدعم الخارجي له. وأشار أيضا إلى أن القرار يؤكد أهمية دور مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في جمع الأدلة على ما ارتكب في كوسوفو من أعمال عنف قد تدخل في نطاق ولايته. وختاما قال إنه من الأهمية بمكان أن تتخذ جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إجراءات عاجلة لوقف ما يقوم به أفراد شرطتها

(٣٠٩) S/PV.3868، الصفحتان ١٣ و ١٤.



الدوليين في المنطقة تجنبا لوقوع مأساة جديدة، سوف تهديها إلى اتخاذ القرارات الضرورية دون تأخير<sup>(٣١٣)</sup>.

وأكد ممثل كرواتيا أن جميع المسائل السياسية في كوسوفو، بما فيها مركزها في المستقبل، يجب حلها بين سلطات بلغراد وألبان كوسوفو من خلال عملية سياسية ديمقراطية حقا، على أن تراعي هذه العملية آراء لجنة بادنتر بشأن حرمة حدود الدول الجديدة المنشأة في أعقاب تفكك يوغوسلافيا السابقة وتقليد الاستقلال الذاتي الإقليمي في كوسوفو. وقال إن كرواتيا تسلّم بأهمية تطبيع العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبقية أعضاء المجتمع الدولي. غير أنه شدّد على أن اشتراك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المؤسسات الدولية يتوقف على تقديمها طلب العضوية واستيفائها لجميع معايير القبول في هذه المؤسسات، كما هو حال كل متقدم جديد. وبالتالي فإن وفد بلده يفهم أن هذا هو الإطار الوحيد الممكن لتفسير الفقرة ١٨ من القرار. وقال إنه لا يمكن ربط مسألة خلافة يوغوسلافيا بأزمة كوسوفو، فتلك مسألة تخصّ جميع الدول التي خلفت يوغوسلافيا السابقة ويجب أن تُحسم على أساس آراء لجنة بادنتر والقانون الدولي<sup>(٣١٤)</sup>.

وقال ممثل اليونان إن أي تدابير تتخذ ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ينبغي أن يُراعى فيها أيضا استقرار جنوب شرق أوروبا وينبغي ألا تمس بدول المنطقة، التي تضررت بوجه خاص من الآثار السلبية لنظام العقوبات في الأعوام ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦<sup>(٣١٥)</sup>.

وتكلّم ممثل البوسنة والهرسك فرحّب أولا بدور مجلس الأمن وبدور القوى الدولية الأخرى ذات الصلة في

(٣١٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٥ و ٢٦.

(٣١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٩.

(٣١٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٩ و ٣٠.

١٣ قرنا، أي حتى قبل البدايات الأولى لنشوء "اليوغوسلافية" كفكرة بزمان طويل<sup>(٣١١)</sup>.

وقال ممثل تركيا إن حكومة بلده قامت بصياغة عدد من المقترحات في سبيل إيجاد حل ملموس لمشكلة كوسوفو. وينبغي إيجاد حل للنزاع عن طريق حوار شامل بين الطرفين وفي إطار السلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأبدى رأيا مفاده أنه ينبغي إتاحة المجال لاضطلاع طرف ثالث، يحدده الطرفان المعنيان، بمهمة تيسر التوصل إلى تسوية. وأبدى رأيا آخر مفاده أنه ينبغي البدء على الفور في إجراء الحوار الذي يستهدف استعادة جميع الحقوق الخاصة بكل الأقليات العرقية في كوسوفو. وقال إنه ينبغي لتلك الأقليات، بما فيها الطائفة التركية، أن تكون ممثلة في المحادثات المتعلقة بمستقبل كوسوفو<sup>(٣١٢)</sup>.

وقال ممثل ألبانيا إن حكومة بلده تجبّد الحلّ السلمي للصراع، ولا تؤيد استخدام العنف، وتتمسك بالمطالبة بالإدانة الشديدة لصربيا. وتطالب ألبانيا بالانسحاب الفوري للقوات العسكرية الصربية وللقوات شبه العسكرية وقوات الشرطة، وبالمدخول في مناقشات جادة، وتعلن أن الحدود لن تتغير وأنه يجب معالجة مشكلة كوسوفو كما عولجت مشاكل الجمهوريات اليوغوسلافية الأخرى، وذلك عن طريق تطبيق النموذج الأوروبي دائما. وأكد أنه على ضوء أبعاد أزمة كوسوفو وخطر انتشارها إلى جنوب شبه جزيرة البلقان، فإن الأزمة تتجاوز حدود وصفها بأزمة تترتب عليها بعض الآثار على صعيد الأمن الإقليمي. وأعرب عن إيمان حكومة بلده بأن المسؤولية العظيمة للدول الأعضاء بمجلس الأمن، المتمثلة في المحافظة على السلم والأمن

(٣١١) المرجع نفسه، الصفحات ١٧ إلى ٢٠.

(٣١٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٣ و ٢٤.

المبدأ فإن المتطلبات الدستورية الواردة في الميثاق يجب  
بصفة عامة اتباعها بدقة واحترامها<sup>(٣١٧)</sup>.

### المقرر المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ (الجلسة ٣٩١٨): بيان من الرئيس

في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٨، وعملا بقرار مجلس  
الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا  
عن الحالة في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية<sup>(٣١٨)</sup>.  
وأبلغ الأمين العام في تقريره المجلس بأن الحالة في كوسوفو  
لا تزال آخذة في التدهور، مع ورود تقارير تفيد بتزايد القتال  
العنيف بين قوات الأمن التابعة لجمهورية يوغوسلافيا  
الاتحادية و "ما يسمى" جيش تحرير كوسوفو. وما يثير  
أكبر قدر من الجزع هو التقارير التي تفيد بزيادة التوترات  
على طول الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وألبانيا.  
وأفاد بأن العنف الذي لا هوادة فيه قد أدى إلى زيادة هائلة  
في أعداد المشردين داخليا في كوسوفو والجبل الأسود منذ  
تقريره الأخير، مما يزيد من تزعزع الاستقرار. ولاحظ أن  
استمرار تسلل الأسلحة والمقاتلين من خارج حدود جمهورية  
يوغوسلافيا الاتحادية يشكل مصدرا قلقا مستمرا واسع  
الانتشار، وكذا التصاعد الحاد لأعمال العنف وما نقلته  
التقارير من إفراط قوات الأمن في استخدام القوة ضد  
المدنيين في إطار العمليات التي تقوم بها الحكومة ضد جيش  
تحرير كوسوفو. وذكر أن اتجاهات النزوح إلى أماكن متفرقة  
تكتسب مكانا لها على أرض الواقع. وأكد أن من الأمور  
التي تؤدي إلى تفاقم الحالة عدم دخول سلطات جمهورية  
يوغوسلافيا الاتحادية وألبان كوسوفو في مفاوضات جادة  
بشأن الوضع المستقبلي لكوسوفو. وأكد أن استمرار  
أو زيادة تصعيد هذا النزاع لهما آثار خطيرة على استقرار

هذه العملية، وشدّد على الأهمية الحاسمة لبقاء الموضوع  
في يدي مجلس الأمن. وأكد، ثانيا، أنه ما من شكّ  
في ما للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة  
من سلطة ودور نشط، وأنه لا غنى عن تلك السلطة وذلك  
الدور. وقال، ثالثا، إن البوسنة والهرسك تشدّد على السلامة  
الإقليمية والسيادة لجميع الدول في المنطقة، دون أي مساس  
بالحل النهائي. وقال، رابعا، إن البوسنة والهرسك تؤكد أن  
أساس الحل إنما يكمن في الاحترام الكامل للحقوق  
الديمقراطية وحقوق الإنسان والحقوق الوطنية وحقوق  
الأقليات لجميع المواطنين في جمهورية يوغوسلافيا  
الاتحادية. وأشار، خامسا، إلى أن دور جمهورية يوغوسلافيا  
الاتحادية في الحالة القائمة في البوسنة والهرسك قد نوقش في  
مجلس الأمن مرارا وتكرارا، مؤكداً أن صحة جمهورية  
يوغوسلافيا الاتحادية تنعكس أيضا على صحة البوسنة  
والهرسك. وشدّد، سادسا، على أهمية اتفاقات الحد من  
الأسلحة التي تم التفاوض عليها في إطار سلطة منظمة الأمن  
والتعاون في أوروبا، داخل المنطقة وفي بلده. وأكد، سابعا،  
تطابق التفسير الذي قدّمه الممثل الدائم لسلوفينيا مع  
التفسير الوارد في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات  
الصلة في ما يتعلّق بالفقرة ١٨ من القرار<sup>(٣١٦)</sup>.

وقال ممثل مصر إن وفد بلده لاحظ أن المجلس يشير  
صراحة إلى أن القرار قد صدر تحت أحكام الفصل السابع  
من الميثاق دون أن تسبق ذلك إشارة إلى أن المجلس قد قرر  
وجود تهديد للسلم والأمن كما تقضي أحكام المادة ٣٩ من  
الميثاق. ويمكن بالطبع الدفع بأن المجلس سيد قراره، وهذا  
الدفع صحيح فيما يتعلق بالإجراءات. ولكن من ناحية  
(٣١٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٠ و ٣١.

(٣١٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٣١ و ٣٢.

(٣١٨) S/1998/712.

بلا موعقات وبشكل مستمر إلى السكان المتأثرين. ويشعر المجلس بقلق إزاء الأبناء التي تشير إلى تزايد انتهاكات القانون الإنساني الدولي.

ويدعو المجلس إلى وقف إطلاق النيران فوراً. ويؤكد المجلس أن على سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وألبان كوسوفو أن يتوصلوا إلى تسوية سياسية لمسألة كوسوفو وأن جميع أعمال العنف والإرهاب الصادرة عن أي جهة أيا كانت غير مقبولة، ويكرر أهمية تنفيذ قراره ١١٦٠ (١٩٩٨). ويؤكد المجلس من جديد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية، ويحث سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والقيادة الألبانية في كوسوفو على الدخول على الفور في حوار ذي مغزى يؤدي إلى وضع نهاية للعنف والتوصل إلى حل سياسي قائم على التفاوض لمسألة كوسوفو. ويؤيد في هذا السياق جهود فريق الاتصال، ومن بينها مبادراته لإشراك سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والقيادة الألبانية في كوسوفو في مناقشات بشأن وضع كوسوفو في المستقبل.

وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بما أعلنه السيد إبراهيم روغوفا، زعيم الطائفة الألبانية في كوسوفو من تشكيل فريق للتفاوض ليمثل مصالح الطائفة الألبانية في كوسوفو. وينبغي أن يؤدي تشكيل فريق التفاوض الألباني في كوسوفو إلى التكبير في بدء حوار جوهري مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بهدف إنهاء العنف وتحقيق تسوية سلمية تتضمن العودة الآمنة الدائمة لجميع الأشخاص المشردين داخلها واللاجئين إلى ديارهم.

ولا يزال من الأساسي أن تقبل سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والألبان المقيمون في كوسوفو تحمل المسؤولية عن إنهاء العنف في كوسوفو وتمكين أبناء كوسوفو من مواصلة حياتهم العادية ودفع العملية السياسية إلى الأمام.

وسيواصل المجلس متابعة الحالة في كوسوفو عن كثب، وسيبقى المسألة قيد نظره.

### المقرر المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

(الجلسة ٣٩٣٠): القرار ١١٩٩ (١٩٩٨)

في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وعملاً بقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية<sup>(٣٢١)</sup>.

وأعرب الأمين العام في تقريره عن شعوره بالفزع لعدم تحقيق

المنطقة. وختاماً، أعرب عن أمله الكبير في ألا يجري بحث مسألة كوسوفو بمعزل عن غيرها بل على نحو يراعي ويأخذ في الحسبان على الوجه الكامل السياق الإقليمي العام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الجلسة ٣٩١٨، المعقودة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (سلوفينيا)، بموافقة المجلس، ممثلي ألمانيا وإيطاليا، بناء على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من ممثل النمسا<sup>(٣١٩)</sup>، يحيل بها نص بيان صادر عن رئيس الاتحاد الأوروبي بشأن القتال الذي نشب مؤخراً في كوسوفو.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس البيان التالي نيابة عن المجلس<sup>(٣٢٠)</sup>:

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ والمقدم عملاً بقراره ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨.

ولا يزال المجلس يشعر بقلق بالغ إزاء القتال المكثف الذي شهدته كوسوفو مؤخراً وخلف آثاراً مدمرة في أوساط السكان المدنيين وأدى إلى زيادة أعداد اللاجئين والمشردين زيادة كبيرة.

ويشارك المجلس الأمين العام في قلقه من أن استمرار النزاع في كوسوفو أو زيادة تفاقمه له آثار خطيرة على استقرار المنطقة. ويشعر المجلس بقلق عميق على وجه الخصوص لأنه نظراً للأعداد المتزايدة للمشردين المقترنة باقتراب فصل الشتاء فإن الحالة في كوسوفو تنطوي على احتمال أن تتحول إلى كارثة إنسانية أضخم. ويؤكد المجلس حق جميع اللاجئين والمشردين في العودة إلى منازلهم. كما يؤكد بصفة خاصة أهمية تمكن المنظمات الإنسانية من الوصول

(٣١٩) S/1998/675.

(٣٢٠) S/PRST/1998/25.

(٣٢١) S/1998/834 و Add.1.

والبوسنة والهرسك، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ثم وجهت الرئيسة انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدّم من ألمانيا وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان<sup>(٣٢٢)</sup>.

وتكلّم ممثل الاتحاد الروسي قبل التصويت فقال إن الحالة في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وحولها، لا تزال بالغة الصعوبة. ونتيجة لاستمرار المواجهات العسكرية المسلحة، التي تستخدم في بعضها الأسلحة الثقيلة، حدث تدفق منتظم للاجئين والمشردين ينذر مع اقتراب فصل الشتاء بعواقب إنسانية وخيمة. وفي انتهاك لقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، لا تزال المعدّات والمساعدات المالية تقدّم للمتطرفين في كوسوفو من الخارج، وفي المقام الأول من أراضي ألبانيا، مما يعرّض الحالة لعدم الاستقرار بدرجة خطيرة ويزيد من التوتر في كوسوفو. وقال إنه على الرغم من الجهود المبذولة حتى ذلك الوقت، استحال إجراء حوار سياسي مباشر بين السلطات الصربية وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وزعامة طائفة ألبان كوسوفو. وفي ظل تلك الظروف ظهرت حاجة ملحة لإعطاء زخم إضافي للجهود الدولية الرامية إلى تيسير التوصل إلى تسوية سلمية وتطبيع الحالة الإنسانية في المنطقة. وكرّر تأكيد أن الأحكام الأساسية في مشروع القرار تتفق مع الموقف الأساسي الذي اتخذته الاتحاد الروسي والذي يؤيد تسوية نزاع كوسوفو بالوسائل السلمية والسياسية فقط على أساس منح حكم ذاتي واسع لكوسوفو، مع مراعاة صارمة للسلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأكد اقتناع وفد بلده بأنه ما من بديل معقول لذلك النهج. وعلى وجه الخصوص، يمثل اللجوء إلى تدابير تنطوي على استخدام

(٣٢٢) S/1998/882.

تقدم صوب تسوية سلمية في كوسوفو وحدث مزيد من الخسائر في الأرواح ومن تشريد السكان المدنيين وتدمير الممتلكات نتيجة للنزاع الجاري. وكرّر تأكيد ضرورة الشروع في مفاوضات بحيث يتم كسر "حلقة الاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب القوات الصربية وأعمال العنف التي ترتكبها الوحدات شبه العسكرية لألبان كوسوفو" عن طريق تعزيز السعي إلى تسوية سلمية للنزاع. وذكر أن مما يثير قلقاً بالغاً أيضاً التوترات المستمرة على الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وألبانيا، بما في ذلك أنباء الانتهاكات للحدود والقصف عبر الحدود. وذكر أن تصعيد التوترات على هذا النحو ينذر بعواقب وخيمة بالنسبة للاستقرار في المنطقة. وكرّر الإعراب عن القلق من أن عمليات الأمم المتحدة في المنطقة قد تتأثر سلباً بالتطورات في كوسوفو. وأعرب عن اعتقاده بأنه لا يمكن أن يكون للأزمة أي حل عسكري، وحثّ الطرفين على ضبط النفس والشروع في عملية التفاوض في أقرب وقت مستطاع. وأعرب عن تأييده الكامل لما يبذله فريق الاتصال والمنظّمات الإقليمية وفرادى الدول من جهود ترمي إلى إنهاء العنف وتهيئة الظروف المواتية لتسوية سياسية. وختاماً، ذكر أن الصدمات التي وقعت مؤخراً في كوسوفو أدّت إلى مزيد من تشريد السكان المدنيين الذين تحملوا الوطأة العظمى للقتال منذ آذار/مارس ١٩٩٨، وحثّ الأطراف في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على تأمين وصول المعونة الإنسانية دون أي إعاقة إلى جميع المناطق المتضررة وعلى كفالة أمن أفراد عمليات الإغاثة.

وفي الجلسة ٣٩٣٠، المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تمّ التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعت الرئيسة (السويد)، بموافقة المجلس، ممثلي ألبانيا وألمانيا وإيطاليا

على نحو سافر لتهديد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وذلك لن يساعد في إيجاد حل جذري لمسألة كوسوفو. بل على العكس من ذلك، قد يؤدي إلى تعزيز موقف القوى الانفصالية والإرهابية في المنطقة وإلى زيادة التوتر هناك. وقال، إن وفد الصين، بناء على ذلك، لن يستطيع تأييد مشروع القرار، وسيضطر إلى الامتناع عن التصويت<sup>(٣٢٤)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل لا شيء، مع امتناع عضو واحد (الصين) عن التصويت، بوصفه القرار ١١٩٩ (١٩٩٨)<sup>(٣٢٥)</sup>، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨،

وقد نظر في تقارير الأمين العام المقدمة عملاً بالقرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، وبخاصة تقريره المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بالبيان الصادر في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن وزراء خارجية الاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية (فريق الاتصال) في ختام اجتماع فريق الاتصال مع وزير خارجية كندا واليابان والبيان الآخر لفريق الاتصال الصادر في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٨،

وإذ يحيط علماً مع التقدير أيضاً بالبيان المشترك الصادر في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن رئيستي الاتحاد الروسي وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية،

وإذ يلاحظ رسالة المدعي العام للمحكمة الدولية محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ المؤرخة ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ والموجهة إلى فريق الاتصال، والتي تفيد أنه يرى أن الحالة في كوسوفو تمثل نزاعاً مسلحاً تنطبق عليه أحكام ولاية المحكمة،

(٣٢٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

(٣٢٥) للاطلاع على نتيجة التصويت، انظر S/PV.3930، الصفحة ٤.

القوة من طرف واحد بهدف تسوية ذلك النزاع أمراً محفوفاً بخطر زعزعة استقرار منطقة البلقان وكل أوروبا وستكون له نتائج سلبية بعيدة المدى على النظام الدولي، الذي يعتمد على دور الأمم المتحدة المحوري<sup>(٣٢٣)</sup>.

وقال ممثل الصين إن بلده كان دوماً يرى أن مسألة كوسوفو هي شأن داخلي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأعرب عن اعتقاده أن مسألة كوسوفو ينبغي أن يحلها الشعب اليوغوسلافي وحده بطريقته الخاصة. وأعرب عن تقدير وفده لموقف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المؤيد لتسوية مسألة كوسوفو عن طريق الحوار غير المشروط. وقال إن الحالة في منطقة كوسوفو تستقر الآن. فليس هناك نزاع مسلح واسع النطاق، ناهيك عن أن يكون هناك تصاعد للنزاع. وقد اتخذت حكومة يوغوسلافيا الاتحادية كذلك سلسلة من التدابير الإيجابية لتشجيع اللاجئين على العودة إلى ديارهم ولتوفير التسهيلات لأعمال الإغاثة الإنسانية. وأعرب عن قلق وفده البالغ إزاء منع عودة اللاجئين لأغراض سياسية وإطالة أمد الأزمة الإنسانية بقصد إبقاء اهتمام المجتمع الدولي مسلطاً على المنطقة. وكرّر تأكيد أن الصين لا ترى أن الحالة في كوسوفو تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وكرّر أيضاً القول بأن بلدانا عديدة في المنطقة هي بلدان متعددة الأعراق. وإذا تدخل مجلس الأمن في نزاع بدون طلب من بلدان المنطقة، أو إذا ذهب أبعد من ذلك إلى ممارسة الضغط على نحو غير عادل على حكومة البلد المعني أو تهديدها بالقيام بأعمال ضدها، فإن ذلك سيشكل سابقة سيئة وسيخلف آثاراً سلبية أوسع. وأكد أن مشروع القرار لم يراع تماماً الحالة في كوسوفو والحقوق المشروعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية داخل نطاق سيادتها. وقد استند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

(٣٢٣) S/PV.3930، الصفحتان ٢ و ٣.

١ - يطالب جميع الأطراف والجماعات والأفراد بوقف الأعمال العدائية فورا والحفاظ على وقف إطلاق النار في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، تعزيزا لاحتمالات إجراء حوار مجد بين سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وزعامة الطائفة الألبانية الكوسوفية والتقليل من مخاطر حدوث كارثة إنسانية؛

٢ - يطالب أيضا سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وزعامة الطائفة الألبانية في كوسوفو بأن تتخذ فورا خطوات من أجل تحسين الحالة الإنسانية وتفادي حدوث الكارثة الإنسانية الوشيكة؛

٣ - يهيب بالسلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبزعامة الطائفة الألبانية الكوسوفية البدء فورا في حوار مجد دون شروط مسبقة وبمشاركة دولية، ووفقا لجدول زمني واضح، على نحو يفضي إلى إنهاء الأزمة وإلى التوصل إلى حل سياسي لمسألة كوسوفو عن طريق التفاوض، ويرحب بالجهود المبذولة حاليا بهدف تيسير ذلك الحوار؛

٤ - يطالب بأن تنفذ جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على الفور، بالإضافة إلى التدابير المطلوبة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، التدابير المحددة التالية بهدف إيجاد حل سياسي للحالة في كوسوفو على النحو الوارد في بيان فريق الاتصال المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨؛

(أ) وقف جميع الأعمال التي تقوم بها قوات الأمن والتي تمس السكان المدنيين وإصدار أمر بسحب وحدات الأمن التي تستخدم لقمع المدنيين؛

(ب) تمكين بعثة الرصد التابعة للجماعة الأوروبية والبعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من القيام برصد دولي فعال ومستمر في كوسوفو، بما في ذلك توفير إمكانية وصول هؤلاء المراقبين إلى كوسوفو وتنقلهم بحرية كاملة، فيها ومنها وإليها دون عراقيل من جانب السلطات الحكومية، والإسراع بإصدار وثائق السفر المناسبة للموظفين الدوليين الذين يساهمون في عملية الرصد؛

(ج) القيام، بالاتفاق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية، بتسهيل عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في أمان، وإتاحة إمكانية وصول المنظمات والإمدادات الإنسانية إلى كوسوفو بحرية ودون عراقيل؛

(د) إحراز تقدم سريع وفقا لجدول زمني واضح في الحوار مع الطائفة الألبانية الكوسوفية، المشار إليه في الفقرة ٣ أعلاه، والمطلوب في القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، بغية الاتفاق على تدابير لبناء الثقة وإيجاد حل سياسي لمشاكل كوسوفو؛

وإذ يساوره شديد القلق إزاء اشتداد القتال مؤخرا في كوسوفو وبخاصة إزاء استخدام القوة المفرط والعشوائي من قبل قوات الأمن الصربية والجيش اليوغوسلافي، مما أسفر عن وقوع إصابات عديدة بين المدنيين وتشريد أكثر من ٢٣٠.٠٠٠ شخص من ديارهم، حسب تقدير الأمين العام،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء تدفق اللاجئين إلى شمال ألبانيا والبوسنة والمهرسك وإلى بلدان أوروبية أخرى نتيجة لاستخدام القوة في كوسوفو، وكذلك إزاء تزايد أعداد المشردين داخل كوسوفو وفي أنحاء أخرى من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الذين تقدّر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن ٥٠.٠٠٠ منهم بدون مأوى وتعوزهم أبسط الاحتياجات الضرورية الأخرى،

وإذ يؤكد من جديد حق جميع اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم في أمان، وإذ يشدد على مسؤولية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن تهمة الظروف التي تتيح لهم ذلك،

وإذ يدين جميع أعمال العنف التي يقوم بها أي طرف، وكذلك الإرهاب سعيا إلى تحقيق أهداف سياسية من قبل أية جماعة أو أي فرد، وكل دعم خارجي لمثل تلك الأنشطة في كوسوفو، بما في ذلك توريد الأسلحة والتدريب للأنشطة الإرهابية في كوسوفو، وإذ يعرب عن قلقه للأنباء التي تفيد باستمرار الانتهاكات لأشكال الحظر المفروض بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء التدهور السريع للحالة الإنسانية في كافة أنحاء كوسوفو، وإذ تشير جزعه الكارثة الإنسانية الوشيكة الحدوث على النحو الوارد وصفه في تقرير الأمين العام، وإذ يشدد على ضرورة منع حدوث ذلك،

وإذ يساوره بالغ القلق أيضا من الأنباء التي تفيد بتزايد الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وإذ يشدد على ضرورة كفالة الاحترام لحقوق جميع سكان كوسوفو،

وإذ يؤكد من جديد أهداف القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) الذي أعرب فيه المجلس عن تأييده لحل مشكلة كوسوفو بالوسائل السلمية، على نحو يشمل تعزيز مركز كوسوفو، ومنحها درجة أكبر بكثير من الاستقلال الذاتي، والإدارة الذاتية المحدية،

وإذ يؤكد من جديد أيضا التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية،

وإذ يؤكد أن تدهور الحالة في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، يشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

الاتحادية أن تتخذ جميع الخطوات الملائمة لضمان عدم تعرض الأفراد الذين يقومون بمهام الرصد بموجب هذا القرار للتهديد باستعمال القوة أو استعمالها أو للتدخل في أعمالهم بأي شكل من الأشكال؛

١١ - **يطلب** إلى الدول أن تستخدم جميع الوسائل التي تتسق مع تشريعاتها المحلية وأحكام القانون الدولي ذات الصلة للحيلولة دون استخدام الأموال التي يتم جمعها في أقاليمها فيما يتعارض مع القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)؛

١٢ - **يهيب** بالدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى أن توفر موارد كافية للمساعدة الإنسانية في المنطقة وأن تستجيب على الفور وبسخاء لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل المساعدة الإنسانية المتصلة بالأزمة في كوسوفو؛

١٣ - **يهيب** بسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وزعماء الطائفة الألبانية الكوسوفية وجميع الأطراف المعنية الأخرى أن تتعاون تعاوناً تاماً مع المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في التحقيق فيما يمكن أن يكون قد وقع من انتهاكات تدخل في نطاق ولاية المحكمة؛

١٤ - **يشدد** على ضرورة أن تقوم سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بتقديم أفراد قوات الأمن الذين اشتركوا في إساءة معاملة المدنيين وفي التدمير المتعمد للممتلكات إلى المحاكمة؛

١٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقارير منتظمة إلى المجلس حسب الاقتضاء عن تقييمه لمدى امتثال سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجميع العناصر في الطائفة الألبانية الكوسوفية لأحكام هذا القرار، بما في ذلك عن طريق التقارير التي يقدمها بصفة منتظمة عن الامتثال للقرار ١١٦٠ (١٩٩٨)؛

١٦ - **يقرر**، في حالة عدم اتخاذ التدابير المحددة المطالب باتخاذها في هذا القرار والقرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، أن ينظر في اتخاذ إجراءات أخرى وتدابير إضافية لصون أو استعادة السلام والاستقرار في المنطقة؛

١٧ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.

وتكلم ممثل المملكة المتحدة بعد التصويت، فقال إنه رغم جهود المجتمع الدولي المبذولة للمساعدة على إيجاد تسوية، ما زالت قوات أمن الرئيس ميلوسوفيتش، رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ماضية في صب سياط الوحشية والقمع على "من تدعي أنها تعتبرهم مواطنيها". وشدد على أن الرئيس ميلوسوفيتش يتحمل مسؤولية مباشرة. وإذا تجاهل تلك الواجبات واستمر في ممارسة القمع

٥ - **يلاحظ**، في هذا الصدد، الالتزامات التي قطعها على نفسه رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في بيانه المشترك مع رئيس الاتحاد الروسي المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وهي:

(أ) حل المشاكل القائمة بالوسائل السياسية على أساس المساواة بين جميع المواطنين والطوائف العرقية في كوسوفو؛

(ب) عدم القيام بأية أعمال قمعية ضد السكان المسلمين؛

(ج) توفير حرية الانتقال على نحو كامل لمثلي الدول الأجنبية والمؤسسات الدولية المعتمدة لدى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الذين يقومون برصد الحالة في كوسوفو، وكفالة عدم وجود أية قيود عليهم؛

(د) ضمان توفير إمكانية الوصول على نحو كامل ودون إعاقة للمنظمات الإنسانية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وإيصال اللوازم الإنسانية؛

(هـ) تيسير عودة اللاجئين والمشردين دون إعاقة وفقاً للبرامج المتفق عليها مع المفوضية السامية ولجنة الصليب الأحمر الدولية، مع تقديم معونة من الدولة لإعادة بناء المنازل التي دُمرت؛ ويطالب بتنفيذ هذه الالتزامات تنفيذاً تاماً؛

٦ - **يصر** على أن تدن زعامة الطائفة الألبانية الكوسوفية جميع الأعمال الإرهابية، ويؤكد على أن جميع العناصر في الطائفة الألبانية الكوسوفية ينبغي أن تسعى إلى تحقيق أهدافها بالوسائل السلمية دون غيرها؛

٧ - **يشير** إلى التزامات جميع الدول بتنفيذ أشكال الحظر المفروض بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) تنفيذاً تاماً؛

٨ - **يؤيد** الخطوات المتخذة لإنشاء رصد دولي فعال للحالة في كوسوفو، ويرحب في هذا الصدد بإنشاء بعثة الرصد الدبلوماسية في كوسوفو؛

٩ - **يحث** الدول والمنظمات الدولية الممثلة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على توفير الأفراد اللازمين للوفاء بمسؤولية الرصد الدولي الفعال والمستمر في كوسوفو إلى أن يتم تحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا القرار وفي القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)؛

١٠ - **يذكر** جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن أمن جميع الأفراد الدبلوماسيين المعتمدين لدى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فضلاً عن سلامة وأمن جميع الأفراد الدوليين والأفراد التابعين للمنظمات الإنسانية غير الحكومية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ويهيب بسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبجميع الجهات المعنية الأخرى في جمهورية يوغوسلافيا

العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأبلغ الأمين العام في تقريره المجلس بأنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير تواصل القتال في كوسوفو دون توقف<sup>(٣٢٨)</sup>. وقال إن المجتمع الدولي شهد أعمالاً وحشية مفرقة وقعت في كوسوفو، تذكّر بالماضي القريب الذي شهدته أجزاء أخرى من منطقة البلقان. وقد ظهر ذلك من واقع تقارير البعثة المراقبة الدبلوماسية في كوسوفو وعن طريق مصادر أخرى موثوق بها. ومن الواضح دون شك أن الغالبية العظمى من تلك الأعمال ترتكبتها قوات الأمن في كوسوفو التي تعمل تحت سلطة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بيد أن وحدات ألبان كوسوفو شبه العسكرية تقوم هي أيضاً بأعمال مسلحة، وثمة سبب قوي يدعو إلى الاعتقاد بأنها هي أيضاً قد ارتكبت أعمالاً وحشية. وحذّر من أنه في حالة استمرار الأمور الراهنة على ما هي عليه، قد يموت الآلاف خلال الشتاء. وقال إنه يجب تهيئة الظروف التي من شأنها إتاحة عودة عدد كبير من الأشخاص المشردين داخلياً. وأعرب عن أمله في أن تُستأنف بلا إبطاء المفاوضات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وقادة ألبان كوسوفو وأن يتم التوصل إلى اتفاقات مبكرة، وأن تفضي تلك المفاوضات إلى استعادة الثقة المطلوبة لعودة وإعادة توطين جميع من دفعهم الخوف إلى الفرار من منازلهم. وذكر أن من الممكن أن تنسحب تلك الاتفاقات أيضاً اتخاذ خطوات أبعد مدى، وربما إجراء إصلاحات مؤسسية، للوفاء بالاحتياجات في المدى الطويل. وأبدى رأياً مفاده أنه سيكون من المفيد البدء في إجراء مشاورات في ما بين الأطراف الدولية المؤثرة للإعداد لمواجهة هذا التحدي، دون الانتظار بالضرورة إلى أن يتم إبرام الاتفاقات. وأبدى رأياً آخر مفاده أن من العوامل المساعدة، في الأجل الفوري، الوصول بالبعثة المراقبة الدبلوماسية في كوسوفو إلى قوامها الكامل وتعزيز وجود

.S/1998/912 (٣٢٨)

العسكري، فإن المجتمع الدولي سيرد بقوة. ومجلس الأمن، باستناده إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في اتخاذه القرار وتصنيفه صراحة لتدهور الحالة في كوسوفو على أنه تهديد للسلم والأمن في المنطقة فإنه ينذر الرئيس ميلوسوفيتش بأنه سيكون مسؤولاً عن أعماله<sup>(٣٢٦)</sup>.

وقال ممثل الولايات المتحدة إن أفضل سبيل للقضاء على الأزمة هو أن تنصاع بلغراد للمطالب المنادية بوقف فوري للأعمال الهجومية وسحب قوات الأمن التابعة لها. وقال إن بلده يدعو أيضاً إلى إجراء حوار هادف، دون أية شروط مسبقة وبمشاركة دولية، يؤدي إلى حل لمسألة كوسوفو، كما هو منصوص عليه في ذلك القرار. وعلى وجه الخصوص، يجب محاسبة سلطات بلغراد على خلق الأزمة الراهنة. وبلغراد مسؤولة عن رفاه شعب كوسوفو، وكذلك عن أمن جميع الدبلوماسيين والأفراد العاملين في المنظمات الإنسانية غير الحكومية في الميدان. وأكد على أهمية التعاون الكامل مع المحكمة. وأعرب عن أمل بلده في أن يؤدي ذلك القرار والجهود المستمرة من أجل التوصل إلى تسوية إلى اقتناع بلغراد بالامتنال لمطالب المجتمع الدولي، ولكنه شدّد على أن التخطيط للقيام بعمليات عسكرية من قبل منظمة حلف شمال الأطلسي إذا لم تنجح تلك الجهود قد شارف على الانتهاء. وأكد أن المجتمع الدولي لن يقف مكتوف اليدين إزاء تدهور الحالة في كوسوفو<sup>(٣٢٧)</sup>.

#### المقرر المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (الجلسة ٣٩٣٧): القرار ١٢٠٣ (١٩٩٨)

في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وعملاً بقراري مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨)، قدم الأمين

(٣٢٦) S/PV.3930، الصفحة ٤.

(٣٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ٥.



اليوغوسلافي ورئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو<sup>(٣٣٠)</sup>؛ ورسالتين مؤرختين ١٦ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام على التوالي من الممثل الدائم لبولندا لدى الأمم المتحدة يحيل بمما قرارا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن كوسوفو والاتفاق المتعلق ببعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتحقق في كوسوفو<sup>(٣٣١)</sup>؛ ورسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الولايات المتحدة مرفقا بها نص الاتفاق المتعلق ببعثة التحقق في كوسوفو المبرم بين منظمة حلف شمال الأطلسي وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية<sup>(٣٣٢)</sup>. ووجه انتباه المجلس كذلك إلى رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل كندا لدى الأمم المتحدة<sup>(٣٣٣)</sup>، يعرب فيها عن رأي مفاده أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في الانتقال بسرعة إلى اتخاذ قرار لتثبيت الاتفاق الذي وقّع عليه رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ووضع الترتيبات اللازمة لإنفاذه.

وعرض ممثل بولندا رأي بولندا بوصفها الرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فأعرب عن شعور تلك المنظمة بالقلق إزاء تكشف الأزمة في كوسوفو ومضاعفاتها الخطيرة المحتملة على السلام والاستقرار في المنطقة وفي أوروبا، وإزاء حقيقة أن أحكام قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) لم يتم الامتثال لهما امتثالا كاملا. وأبلغ المجلس بأن موقف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يتمثل في أن حل مشكلة كوسوفو ينبغي

مراقبي حقوق الإنسان. وأشار إلى أنه تعيّن عليه أن يعتمد كثيرا في التقرير على معلومات وتحليل من مصادر خارج الأمم المتحدة وأنه ليس لديه الوسائل الضرورية لتقديم مستقل عن مدى الامتثال، على النحو الذي طلبه المجلس في الفقرة ١٥ من القرار ١١٩٩ (١٩٩٨)، إلا فيما يتعلق بالحالة الإنسانية. ولذا اقترح على المجلس أن يحدد موقفه في هذا الصدد على أساس التقرير. وكرّر ما أكّده المجلس من أن تدهور الحالة في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، يشكل تهديدا للسلام والأمن في المنطقة.

وفي الجلسة ٣٩٣٧، المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (المملكة المتحدة)، بموافقة المجلس، ممثلي ألمانيا وأوكرانيا وإيطاليا وبولندا، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدم من ألمانيا وإيطاليا والبحرين والبرتغال وسلوفينيا والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان<sup>(٣٣٩)</sup>. ووجه الرئيس انتباه المجلس كذلك إلى الوثائق التالية: رسائل مؤرخة ١٤ و ١٦ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، على التوالي، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يحيل بها إقرار جمهورية صربيا اليوغوسلافية للاتفاق الذي توصل إليه رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمبعوث الخاص للولايات المتحدة بشأن المشاكل في كوسوفو وميتوهيا، والاتفاق المتعلق ببعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتحقق في كوسوفو، وبياننا عن الاجتماع الذي عُقد بين الرئيس

(٣٣٠) S/1998/953 و S/1998/962 و S/1998/993.

(٣٣١) S/1998/959 و S/1998/978.

(٣٣٢) S/1998/991.

(٣٣٣) S/1998/963.

(٣٣٩) S/1998/992.

الذي اتخذته منظمة حلف شمال الأطلسي بتاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بشأن إمكانية استخدام القوة العسكرية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فإنه لا يزال يأمل أن تتيح الخطوات الأخيرة التي اتخذها قادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١١٩٩ (١٩٩٨) تجنّب استخدام القوة، لأن هذا قد يؤدي إلى نتائج لا يمكن التنبؤ بها<sup>(٣٣٥)</sup>.

وتكلّم ممثل كوستاريكا قبل التصويت قائلًا إنه بينما تؤيّد حكومة بلده مشروع القرار، فإنه يودّ أن يشير إلى بعض التوجّسات ذات الطابع القانوني، فيما يتعلق ببعض جوانب مشروع القرار. وقال إن هدفًا كهذا الذي لا مرية في أنه أخلاقي وأدبي، هو هدف جدير بالتحقيق عن طريق تطبيق القانون الدولي. وأعرب عن اعتقاد وفد بلده بأن أي قرار صادر عن مجلس الأمن يجب أن يتماشى بشكل صارم مع القانون الدولي والمفاهيم السياسية السليمة. وقال إن إقرار أي تدبير ينطوي على استعمال القوة، أو القوات العسكرية، يجب أن يفي بجميع المتطلبات القانونية والسياسية والاستراتيجية التي ينص عليها الميثاق، وأن يكون قائمًا على أساس التجربة العملية. وبالتالي فإن أي إجراء ينطوي على استعمال القوة، بالاستثناء المحدود جدا المتمثل في حق الدفاع الشرعي عن النفس، يتطلب ترخيصًا واضحًا من المجلس لكل حالة محددة بالذات. وأعرب عن اعتقاد وفد بلده بأن تلك المبادئ داخلية ضمنا في المسؤولية الأولية للمجلس في ما يتعلق بصيانة السلم والأمن الدوليين، وفي الحظر المطلق لاستعمال القوة في العلاقات الدولية. وإن مجلس الأمن لا يستطيع أن يحيل إلى آخرين، أو يضع جانبًا، مسؤوليته الأولى عن صيانة السلم والأمن الدوليين، ولا يعتقد وفد بلده أنه ينبغي للمجلس أن يرخّص بأي حال من الأحوال ببعثات

(٣٣٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

أن يركز على احترام السلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وعلى المعايير التي ينصّ عليها ميثاق الأمم المتحدة على حد سواء، فضلا عن وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتصرّ المنظمة على أنه ينبغي أن يأخذ هذا الحل في الاعتبار حق ألبان كوسوفو في الاستقلال الذاتي وفي الحكم الذاتي، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس في منح مركز خاص للمقاطعة داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقال إنه بفضل جهود المجتمع الدولي، دخلت عملية تسوية نزاع كوسوفو مرحلة جديدة. وقد وقّع الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا اتفاقًا بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن إنشاء البعثة. وهذا الاتفاق، جنبًا إلى جنب مع الاتفاق المتعلق بنظام منظمة حلف شمال الأطلسي للمراقبة الجوية في كوسوفو، يشكل خطوة هامة نحو وضع إطار سياسي يرمي إلى كفالة الامتثال للمطالب الواردة في القرار ١١٩٩ (١٩٩٨). وذكر أيضا أن زعيم ألبان كوسوفو رحّب بالاتفاق، وإن يكن مع بعض التحفظات، وأنه أعرب عن رأي مفاده أن الطائفة الألبانية في كوسوفو ستعاون مع بعثة التحقق في كوسوفو. واعتبر زعيم ألبان كوسوفو ذلك الإجراء خطوة هامة نحو تعزيز الوجود الدولي في كوسوفو، الذي ينبغي أن ييسر المفاوضات لحل سياسي للأزمة، وللإعتراف بمؤسسات الطائفة الألبانية، بما في ذلك الشرطة المحلية، وتقرير مستقبل كوسوفو. واحتتم ممثل بولندا كلمته بالإعراب عن اعتقاد بلده بأن التنفيذ الفعال للاتفاقات المبرمة مؤخرا يجب أن يؤمّن، إذا كان لعملية حل النزاع أن تكتسب زخمًا<sup>(٣٣٤)</sup>.

وشدّد ممثل أوكرانيا على أنه، كما بين وزير خارجية أوكرانيا، في حين أن وفد بلده يتفهّم دوافع القرار

(٣٣٤) S/PV.3937، الصفحات ٢ إلى ٤.

المتحدة، من حقه، بل ومن واجبه في الواقع، أن يدافع عن الميثاق، ووفقاً للميثاق، لا يجوز "للكيانات غير العالمية" اللجوء إلى القوة إلا على أساس إما حق الدفاع الشرعي عن النفس على النحو المنصوص عليه في المادة ٥١، أو من خلال الإجراءات المنصوص عليها في الفصل الثامن، ولا سيما المادة ٥٣، التي تفرض على تلك الكيانات الالتزام بالسعي إلى الحصول على تصريح مسبق من المجلس، والتمسك بقرار المجلس. وأكد على أن إدماج المنظمات غير العالمية في إطار المفهوم الجماعي الأوسع للأمن على النحو المكرس في الميثاق مسألة خطيرة. وقال إنه سيكون من المؤسف الانزلاق إلى نظام دولي من درجتين: نظام يواصل فيه مجلس الأمن تحمّل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن في معظم أنحاء العالم، بينما لا يتحمل سوى مسؤولية ثانوية في المناطق التي تغطيها الترتيبات الدفاعية الخاصة. وأعرب عن سعادة وفد بلده لأن اقتراحه إدراج فقرة في الديباجة بشأن موضوع مسؤولية المجلس عن صون السلم والأمن الدوليين قد روعي. وقال إن وفد بلده، في ضوء هذا التأكيد المحدد والتغييرات الأخرى التي تستجيب لشواغله الأساسية، سيصوت لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس<sup>(٣٣٧)</sup>.

وقال ممثل الاتحاد الروسي إنه تم التوصل إلى مرحلة جديدة هامة تفتح الباب أمام احتمالات إيجاد تسوية سلمية لمشكلة كوسوفو. وكرر الإعراب عن تأييد الاتحاد الروسي التام للاتفاقيين المتعلقين بإيفاد بعثتي التحقق ودعا بلغراد إلى تنفيذهما بالكامل. وقال إن من الواضح أن بعض التقدم أُحرز في وفاء بلغراد بالمتطلبات الواردة في قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) وإن كان ما زال هناك الكثير مما يتعين إنجازه. وانتقل إلى الحديث عن مشروع القرار فقال إن عناصر الإنفاذ قد استبعدت منه،

(٣٣٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

ذات وحدات عسكرية لا تكون حدودها وسلطاتها محددة مسبقاً بوضوح، أو بعثات قد تكون ولايتها مشروطة بقرار لاحق من هيئات أخرى أو مجموعات من الدول. وأصرّ على أن مجلس الأمن وحده هو الذي له أن يقرر ما إذا كان قد حدث انتهاك لقراراته المتخذة ممارسة منه للسلطات المخولة إليه. ومجلس الأمن هو وحده الذي يرخص باستعمال القوة لكفالة الامتثال لقراراته، ممارساً في ذلك مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين<sup>(٣٣٦)</sup>.

وقال ممثل البرازيل إن صعوبة العملية التفاوضية قد حالت بين مجلس الأمن وبين التحرك بسرعة أكبر بشأن مسألة كوسوفو، بعد الاتفاقين اللذين تم التوصل إليهما بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من جهة، وبين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي من جهة أخرى. وكان مجلس الأمن يقع بين شقي اتجاهين متعارضين أثناء محاولته التوصل إلى توافق في الآراء. فالبعض ساق حججاً مفادها أن دور المجلس، في تلك المرحلة، ينبغي ألا يتجاوز إقرار هذين الاتفاقين؛ بينما أيد البعض ممارسة أكبر قدر ممكن من الضغط، إذا استدعى الأمر، دون الإشارة الواضحة إلى امتيازات المجلس بموجب الميثاق. ومما يدعو إلى الانزعاج بصفة خاصة إمكانية أن يسيطر المجلس بمنظمات أخرى دوره الأساسي في تقرير الامتثال أو عدم الامتثال لقراراته. وأعرب عن اعتقاد وفد بلده بأنه لا يجوز للمجلس أن يسمح بقيام حالة يظهر فيها وكأنه يتهاون إزاء عدم الامتثال لقراراته، أو حتى إزاء الامتثال الجزئي لها، قبل أن يصبح من الواضح وضوحاً كافياً أن الاتجاه الذي ساد في الشهور الأخيرة قد جرى عكسه في كوسوفو. وأبدى تعليقا مفاده أن وفد بلده لا يريد أن يطرح قضية كيفية تعريف المجموعات الإقليمية لذاتها. ولكن بلده، كعضو في الأمم

(٣٣٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

كوسوفو يشكل تهديدا مستمرا للسلم والأمن في المنطقة. وأعرب أيضا عن أسف وفد بلده لأن مقدمي مشروع القرار رفضوا إلغاء جزء من النص يتعلق بحرية وعمل وسائط الإعلام في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، قائلًا إن المسائل المتعلقة بحرية الصحافة تقع خارج نطاق سلطات مجلس الأمن تماما، ومن ثم لا يمكن أن تكون موضوعا لقرار من قرارات مجلس الأمن، لا سيما قرار يُتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق، وإنما تتولّى النظر في تلك الأمور هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وأبلغ المجلس بأن الوفد الروسي، في ظل هذه الظروف، سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار. وفي ختام كلمته، أكد مرة أخرى اقتناع وفد بلده بأنه ليست هناك خلافات في الرأي بين أعضاء مجلس الأمن بشأن استراتيجية العمل على تحقيق تسوية سلمية في كوسوفو. وتلك الاستراتيجية، التي لا تعطي تفويضا مطلقا فيما يتعلق باستخدام القوة، قد انعكست في مشروع القرار، ولا يعترض الاتحاد الروسي على اعتمادها<sup>(٣٣٨)</sup>.

ورحب ممثل المملكة المتحدة بمشروع القرار وقال إنه أمر صائب أن تكرر هذه الالتزامات في قرار إلزامي يُتخذ بموجب الفصل السابع. ويدل تاريخ رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في عدم الوفاء بالتزاماته خلال الصيف على أنه لا يمكن الاعتماد على كلمته، بل تلزم مراقبة أفعاله بدقة. ورئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بموافقة على البعثتين، قد قبل باضطلاع المجتمع الدولي بدور هام في حل مشاكل كوسوفو. وشدد على أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد التزمت بضمان حرية حركة بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتحقق، وكذلك سلامتها وأمنها. وأكد الممثل أنه ما من شك في أن حكومة بلده ستستخدم بالكامل حقها الأساسي في حماية مواطنيها إذا تعرضوا للخطر، والحق

(٣٣٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

وإنه لا توجد به أحكام تخوّل للأمم المتحدة بشكل مباشر أو غير مباشر سلطة استعمال القوة تلقائيا، مما ينتقص من الحقوق المخوّل للمجلس بموجب الميثاق. وأشار إلى أنه أثناء العمل بشأن مشروع القرار، أولي اهتمام كبير لمسألة ضمان أمن العاملين في بعثتي التحقق في كوسوفو، وأعرب عن ارتياح وفد بلده لأنه موضح بجلاء في الفقرة ٩ من المنطوق أنه ستتخذ في حالة الطوارئ تدابير لضمان سلامة بعثتي التحقق، بما في ذلك ترتيبات لإجلاء الأفراد التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك في اتساق تام مع الإجراءات المنصوص عليه في الاتفاقين الموقعين مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأبدى تعليقا مفاده أن الوضوح الذي أضفي على مشروع القرار في ما يتعلق بتلك المسألة يكفل إيجاد ضمانات ضد اتخاذ إجراءات تعسفية لم يصرح بها. وأكد أيضا أنه ليس هناك من يستطيع أن يتجاهل الخطر المحتمل الذي قد يجيق بتنفيذ الاتفاقات المبرمة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من جراء الإجراءات التي يتخذها ألبان كوسوفو، وأعرب عن انزعاج وفد بلده للأبناء التي تفيد باستمرار عدم امتثالهم لمطالب مجلس الأمن. وقال إن الأسلحة غير المشروعة ما برحت تصل إلى كوسوفو وشدّد على أن هذا يخلق تهديدا حقيقيا باندلاع العنف والتوتر من جديد. وذكر الأعضاء بأن القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) أُتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق، وأن مشروع القرار يشير أيضا إلى ذلك الفصل، وهذا بمثابة تذكير للذين ينتهكون حظر الأسلحة، وخاصة حظر تقديم الأسلحة والمساعدة من الخارج للإرهابيين في كوسوفو. ونبه إلى أن مشروع القرار لا يأخذ في الاعتبار على نحو كامل التغيرات الإيجابية الأخيرة فيما يتعلق بتنفيذ بلغراد لمطالب مجلس الأمن. وقال إن وفد بلده لا يستطيع أن يوافق على التأكيد الأحادي الجانب الوارد في ديباجة النص على أن عدم إيجاد حل للحالة في

وإذ يرحب بالاتفاق الذي وقعه في بلغراد في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي ينص على أن تقوم تلك المنظمة بإنشاء بعثة للتحقق في كوسوفو، بما في ذلك تعهد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالامتثال للقرارين ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨)،

وإذ يرحب أيضا بالاتفاق الذي وقعه في بلغراد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ رئيس الأركان في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والقائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، الذي ينص على إنشاء بعثة للتحقق الجوي فوق كوسوفو تكمل بعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

وإذ يرحب كذلك بقرار المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨،

وإذ يرحب بقرار الأمين العام إيفاد بعثة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لإنشاء قدرة مباشرة لتقييم التطورات على أرض الواقع في كوسوفو،

وإذ يؤكد من جديد أنه، طبقا لميثاق الأمم المتحدة، تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين،

وإذ يشير إلى أهداف القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، الذي أعرب فيه المجلس عن تأييده للحل السلمي لمشكلة كوسوفو. بما يشمل تعزيز مركز كوسوفو ومنحها درجة أكبر من ذي قبل بكثير من الاستقلال الذاتي وقدرا يعتد به من الإدارة الذاتية،

وإذ يدين جميع أعمال العنف التي يقوم بها أي طرف، وكذلك الإرهاب الرامي إلى تحقيق أهداف سياسية من قبل أي جماعة أو أي فرد، وكل دعم خارجي لمثل هذه الأنشطة في كوسوفو، بما في ذلك توريد الأسلحة وتوفير التدريب على الأنشطة الإرهابية في كوسوفو، وإذ يعرب عن قلقه إزاء ما تنقله التقارير من استمرار الانتهاكات لأشكال الخطر المفروض بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء ما قامت به سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مؤخرا من إغلاق منافذ وسائط الإعلام المستقلة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وإذ يؤكد على ضرورة السماح لهذه المنافذ باستئناف عملها بحرية،

وإذ يثّر بالغ جزعه وقلقه استمرار الحالة الإنسانية الخطيرة في جميع أنحاء كوسوفو والكارثة الإنسانية الوشكة الحدوث، وإذ يعيد التشديد على ضرورة منع حدوث هذه الكارثة،

الذي يكفله مشروع القرار في اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامتهم وحرية تحركهم. وتدعو المملكة المتحدة السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وقيادة ألبان كوسوفو إلى اغتنام الفرصة السانحة لبناء كوسوفو جديدة استنادا إلى انتخابات حرة ومبدأ الحكم الذاتي لشعبها. ولن يتفهم المجتمع الدولي عدم حدوث ذلك أو يتقبله<sup>(٣٣٩)</sup>.

وأخذ الكلمة عدد من المتكلمين الآخرين فرحبوا بتوقيع الاتفاقين بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛ ودعوا الطرفين إلى بدء حوار بناء غير مشروط يفضي إلى التوصل إلى اتفاق على جميع المسائل والقضايا التي لم تحسم بعد، ودعوهما إلى اتخاذ التدابير لمنع وقوع كارثة إنسانية<sup>(٣٤٠)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بأغلبية ١٣ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع عضوين (الاتحاد الروسي والصين) عن التصويت، بوصفه القرار ١٢٠٣ (١٩٩٨)<sup>(٣٤١)</sup>، وفي ما يلي نصّه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ و ١١٩٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وإلى أهمية إيجاد حل سلمي لمشكلة كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية،

وقد نظر في تقارير الأمين العام المقدمة عملا بالقرارين ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨)، ولا سيما تقريره المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨،

(٣٣٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

(٣٤٠) المرجع نفسه، الصفحة ٥ (البحرين)؛ والصفحة ٦ (البرتغال)؛ والصفحة ٧ (السويد)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (سلوفينيا)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (كينيا)؛ والصفحة ٩ (غامبيا)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (اليابان)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (غابون).

(٣٤١) للاطلاع على التصويت، انظر S/PV.3937، الصفحة ١٥.

لجدول زمني واضح، بما يفرضي إلى إنهاء الأزمة والتوصل إلى حل سياسي لمسألة كوسوفو عن طريق التفاوض؛

٦ - **يطلب** سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والقيادة الألبانية في كوسوفو وجميع الأطراف المعنية الأخرى بأن تحترم حرية حركة أفراد بعثة التحقق في كوسوفو وغيرهم من الموظفين الدوليين؛

٧ - **يحث** الدول والمنظمات الدولية على إتاحة الأفراد اللازمين لبعثة التحقق في كوسوفو؛

٨ - **يذكر** جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن سلامة وأمن جميع الموظفين الدبلوماسيين المعتمدين لدى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بمن فيهم أعضاء بعثة التحقق في كوسوفو، وعن سلامة وأمن جميع موظفي المساعدة الإنسانية الدوليين وغير الحكوميين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وبهيب سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومن جميع الأطراف المعنية الأخرى في كل أنحاء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما في ذلك القيادة الألبانية في كوسوفو، أن تتخذ كل الخطوات المناسبة لضمان عدم تعرض الأفراد الذين يؤدون أي مهام بموجب هذا القرار والاتفاقيين المشار إليهما في الفقرة ١ أعلاه للتهديد باستعمال القوة أو لاستعمالها أو للتدخل في أعمالهم بأي شكل من الأشكال؛

٩ - **يرحب**، في هذا الصدد، بالتزام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بضمان سلامة وأمن بعثتي التحقق على النحو الوارد في الاتفاقيين المشار إليهما في الفقرة ١ أعلاه، ويلاحظ أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تنظر في اتخاذ ترتيبات تنفذ بالتعاون مع المنظمات الأخرى تحقيقاً لهذه الغاية، ويؤكد أنه في حالة الطوارئ، قد تبرز الحاجة إلى اتخاذ إجراء لضمان السلامة وحرية الحركة لهم على النحو المتوخى في الاتفاقيين المشار إليهما في الفقرة ١ أعلاه؛

١٠ - **يصر** على أن تدين القيادة الألبانية في كوسوفو جميع الأعمال الإرهابية، ويطلب بالوقف الفوري لهذه الأعمال، ويشدد على ضرورة أن تسعى جميع عناصر المجتمع الألباني في كوسوفو إلى تحقيق أهدافها بالوسائل السلمية فقط؛

١١ - **يطلب** سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والقيادة الألبانية في كوسوفو باتخاذ إجراء فوري للتعاون مع الجهود الدولية الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية واجتثاث الكارثة الإنسانية الوشيكة الحدوث؛

١٢ - **يؤكد** من جديد حق جميع اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم في أمان، ويشدد على مسؤولية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن تهمة الظروف التي تمكنهم من ذلك؛

وإذ يؤكد أهمية التنسيق الملائم للمبادرات الإنسانية التي تتخذها الدول ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية في كوسوفو،

وإذ يشدد على ضرورة ضمان سلامة وأمن أعضاء بعثة التحقق في كوسوفو وبعثة التحقق الجوي فوق كوسوفو،

وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية،

وإذ يؤكد أن عدم إيجاد حل للحالة في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، يشكل تهديدا مستمرا للسلم والأمن في المنطقة، وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يصادق على** ويؤيد الاتفاقيين الموقعين في بلغراد في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة حلف شمال الأطلسي، بشأن التحقق من امتثال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجميع الأطراف المعنية الأخرى في كوسوفو لشروط القرار ١١٩٩ (١٩٩٨)، ويطلب من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تنفيذ هذين الاتفاقيين تنفيذا كاملا وعلى الفور؛

٢ - **يلاحظ** تأييد حكومة صربيا للاتفاق الذي توصل إليه رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمبعوث الخاص للولايات المتحدة، والالتزام العلني لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بإتمام المفاوضات بشأن وضع إطار للوصول إلى تسوية سياسية بحلول ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ويدعو إلى التنفيذ الكامل لهذه الالتزامات؛

٣ - **يطلب** بأن تمثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية امتثالا كاملا وسريعا للقرارين ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) وأن تتعاون بالكامل مع بعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومع بعثة التحقق الجوي فوق كوسوفو التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وفقا لبنود الاتفاقيين المشار إليهما في الفقرة ١ أعلاه؛

٤ - **يطلب أيضا** القيادة الألبانية الكوسوفية وسائر عناصر الطائفة الألبانية في كوسوفو بأن تمثل امتثالا كاملا وسريعا للقرارين ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) وأن تتعاون بالكامل مع بعثة التحقق في كوسوفو؛

٥ - **يؤكد** على الحاجة الملحة إلى دخول سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والقيادة الألبانية في كوسوفو، على الفور، في حوار جاد دون شروط مسبقة وبمشاركة دولية، وفقا

مسألة كوسوفو ينبغي أن يتم على أساس صون سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية بما يتماشى مع أحكام ومتطلبات الميثاق. كذلك ينبغي أن يستمر تنفيذ الاتفاقين المذكورين آنفاً على ذلك الأساس وأن يكتمل عن طريق التشاور والتعاون الكاملين مع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقال الممثل إنه بينما لا تمنع الصين في أن يتخذ المجلس قراراً تقنياً جيداً التركيز للمصادقة على الاتفاقين اللذين تم التوصل إليهما بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والطرفين المعنيين وللتشجيع على انتهاج النهج السلمية لتناول مسألة كوسوفو، فإن حكومة بلده لا تؤيد إدراج مضمون في القرار يتجاوز الاتفاقين آنفي الذكر، بل وتعارض معارضة أشد استخدام قرارات المجلس للضغط على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو للتدخل في شؤونها الداخلية. وأشار إلى أن الوفد الصيني كان قد طرح تعديلاته خلال مشاورات المجلس، وكان من بينها طلب إلغاء تلك العناصر التي تأذن باستخدام القوة أو تهديد باستخدامها. وأكد أن الصين تعتقد أن القرار لا ينطوي على أي إذن باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وأنه لا ينبغي تفسيره بأي شكل على أنه يأذن باستخدام القوة. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال القرار يتضمن بعض العناصر التي تتجاوز الاتفاقين اللذين تم التوصل إليهما بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والطرفين المعنيين، بما في ذلك الإشارة إلى الفصل السابع من الميثاق، وعناصر تنطوي على التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ومن ثم، امتنع الوفد الصيني عن التصويت<sup>(٣٤٢)</sup>.

وقال ممثل الولايات المتحدة إن أصوات العقل وعدم التطرف ظلت لوقت أطول مما ينبغي مكتومة بالأعمال

(٣٤٢) S/PV.3937، الصفحتان ١٥ و ١٦.

١٣ - يحث الدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى على توفير الموارد الكافية للمساعدة الإنسانية في المنطقة وعلى الاستجابة الفورية وبسخاء لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات للمساعدة الإنسانية المتصلة بأزمة كوسوفو؛

١٤ - يدعو إلى إجراء تحقيق فوري وكامل، يتضمن مراقبة ومشاركة دولية، في جميع الأعمال الوحشية التي ارتكبت ضد المدنيين، وإلى التعاون الكامل مع المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، بما في ذلك الامتثال لأوامرها وطلباتها للمعلومات والتحقيقات؛

١٥ - يقرر ألا تسري أشكال الحظر المفروض بموجب الفقرة ٨ من القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) على المعدات ذات الصلة التي تستخدم فقط من قبل بعثتي التحقق طبقاً للاتفاقين المشار إليهما في الفقرة ١ أعلاه؛

١٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يعمل، بالتشاور مع الأطراف المعنية بالاتفاقين المشار إليهما في الفقرة ١ أعلاه، على تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس، بشأن تنفيذ هذا القرار؛

١٧ - يقرر أن يُبقي هذه المسألة قيد نظره.

وفي الجلسة نفسها، تكلم ممثل الصين عقب التصويت فقال إن وفد بلده يفهم الاتفاقين اللذين تم التوصل إليهما بشأن مسألة كوسوفو بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والطرفين المعنيين وإنه يقيّم على نحو إيجابي الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية في كوسوفو وسعيها لإحلال السلم الدائم والمصالحة في المنطقة. إلا أنه في الوقت الذي كان يجري فيه إبرام هذين الاتفاقين، قررت منظمة إقليمية أن تتخذ إجراءات عسكرية ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأن تتدخل في شؤونها الداخلية - وكان هذا قراراً متّخذاً من طرف واحد دون استشارة مجلس الأمن أو السعي للحصول على إذنه. ويشكل ذلك العمل انتهاكاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأحكامه ذات الصلة، فضلاً عن القانون الدولي والأعراف المعترف بها على نطاق واسع والتي تحكم العلاقات بين الدول. وكرّر التأكيد على أن حلّ

الأخطار والتهديدات ولا يريدون أي تكرار لانتهاكات سلامة وأمن الذين يعهد إليهم. بمهمة التحقق وتنفيذ الاتفاقين. لذلك يرحب المجلس بالترام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأن تكفل أمن بعثتي التحقق، ولكنه يؤكد أنه في حالة حدوث طوارئ يصبح من الضروري اتخاذ إجراء يكفل سلامة البعثتين وحرية حركتهما وفق ما توخاه الاتفاقان الموقعان في بلغراد<sup>(٣٤٤)</sup>.

### المقرر المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (الجلسة ٣٩٦٧): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٩٦٧، المعقودة في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (البرازيل)، بموافقة المجلس، ممثلي ألمانيا وإيطاليا، بناء على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل ألبانيا<sup>(٣٤٥)</sup>، يطلب فيها عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن بشأن المذبحة التي تعرض لها الأشخاص المنحدرون من أصل ألباني في قرية راتشاك، كوسوفو، ووجه الرئيس انتباه المجلس كذلك إلى وثيقتين أخريين هما: رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية<sup>(٣٤٦)</sup>، يحيل بها بيانا أدلى به رئيس جمهورية صربيا اليوغوسلافية عقب البيان الذي أدلى به رئيس بعثة التحقق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ ورسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير

السياسية والعسكرية وأعمال الشرطة القمعية والأعمال التي يقوم بها مؤيدو اللجوء إلى العنف واستخدام القوة بدلا عن التفاوض. ومؤخرا، اتخذت بلغراد خطوات لتكثيم أفواه وسائل الإعلام المستقلة، حيث زادت من حرمان شعب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من قدرته على الحكم بنفسه على الأحداث في كوسوفو وقدرته على تقييم أعمال قاداته بدقة. وفي ذلك السياق، أعرب عن الأسف لعدم تمكن جميع أعضاء المجلس من تأييد القرار، لا سيما العبارات التي تشير فيه إلى أهمية وسائل الإعلام الحرة للتوصل إلى حل سلمي لأزمة كوسوفو. وأكد أيضا أن تحرّيات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في كوسوفو ضرورية لاستعادة السلام والأمن ولا بد أن تستمر وتلقى التعاون من الجميع. وأقرّ بأن التهديد باستخدام القوة الذي يتسم بالمصادقية كان أمرا ضروريا لبلوغ اتفاقي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي ويظل ضروريا لكفالة تنفيذهما الكامل. وبالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي لأي طرف أن يتوهم أن بوسعه التصرف بأي شكل من شأنه إعاقة عمل المحققين الدوليين أو أفراد المنظمات الإنسانية أو تعريضهم للخطر. وأكد أيضا أن حلفاء منظمة حلف شمال الأطلسي، بموافقتهم في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر على استخدام القوة، أوضحوا أن لديهم السلطة والإرادة والوسائل لحل هذه المسألة، وأكد أنهم يحتفظون بتلك السلطة. واختتم كلمته مكرّرا التأكيد على أنه ينبغي حل الأزمة في كوسوفو عن طريق الحوار والمفاوضات السلمية<sup>(٣٤٣)</sup>.

وقال ممثل فرنسا إن الطريق قد أصبح ممهدا للتوصل إلى تسوية سلمية لمسألة كوسوفو، ولكن يلزم أن يراعي الجميع اليقظة والالتزام. وقال إن أعضاء المجلس يدركون

(٣٤٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و ١٧.

(٣٤٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(٣٤٥) S/1999/50.

(٣٤٦) S/1999/51.



ويلاحظ المجلس أن القوات الصربية قد عادت، خلافا لما أشارت به البعثة بوضوح، إلى راتشاك في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وأن القتال قد اندلع.

ويرى المجلس أن الأحداث التي وقعت في راتشاك تشكل آخر ما وقع في سلسلة من التهديدات للجهود التي تبذل لتسوية هذا النزاع عن طريق المفاوضات والوسائل السلمية.

ويدين المجلس إطلاق النار على موظفي البعثة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وجميع الأعمال التي تعرض موظفي البعثة والموظفين الدوليين للخطر. ويعيد تأكيد التزامه الكامل بسلامة وأمن موظفي البعثة. ويكرر تأكيد مطالبته بأن تتعاون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والألبانيون الكوسوفيون تعاوناً كاملاً مع البعثة.

ويهيب المجلس بجميع الأطراف الكف فوراً عن جميع أعمال العنف والدخول في محادثات للتوصل إلى تسوية دائمة.

ويحذر المجلس أيضاً بشدة جيش تحرير كوسوفو من القيام بالأعمال التي تسهم حالياً في إحداث التوتر.

ويرى المجلس أن جميع هذه الأحداث تشكل انتهاكاً لقراراته ولاتفاقيات والالتزامات ذات الصلة التي تدعو إلى ضبط النفس. ويهيب بجميع الأطراف احترام التزاماتها احتراماً كاملاً بموجب القرارات ذات الصلة. ويؤكد مرة أخرى تأييده الكامل للجهود الدولية الرامية إلى تسهيل التوصل إلى تسوية سلمية على أساس المساواة بين جميع المواطنين والطوائف الأثنية في كوسوفو، ويعيد المجلس تأكيد التزامه بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية.

ويحيط المجلس علماً مع القلق بتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الذي جاء فيه أن خمسة آلاف وخمسمائة من المدنيين فروا من منطقة راتشاك في أعقاب المذبحة، مما يبين السرعة التي يمكن أن تنشأ بها أزمة إنسانية مرة أخرى، ما لم تتخذ الأطراف خطوات للتخفيف من حدة التوتر.

وسيبقى المجلس المسألة قيد نظره الفعلي.

### المقرر المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (الجلسة ٣٩٧٤): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٩٧٤، المعقودة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (البرازيل)، بموافقة المجلس ممثلي ألمانيا وإيطاليا، بناءً على طلبهما، إلى

١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثل ألبانيا<sup>(٣٤٧)</sup>، يحيل بها رسالة من وزير الخارجية حول موضوع المذبحة التي تعرض لها الألبان في راتشاك، كوسوفو.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس<sup>(٣٤٨)</sup>.

يدين مجلس الأمن بشدة مذبحة الألبانيين الكوسوفيين التي حدثت في قرية راتشاك الواقعة جنوب كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، على نحو ما أفادت به بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتحقق في كوسوفو. ويلاحظ المجلس بقلق بالغ أن تقرير البعثة يذكر أن الضحايا كانوا من المدنيين وبينهم نساء وطفل واحد على الأقل. ويحيط المجلس علماً أيضاً مع بالغ القلق بالبيان الذي أصدره رئيس البعثة والذي جاء فيه أن مسؤولية المذبحة تقع على عاتق قوات الأمن التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وأن أفراد كل من القوات المسلحة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وقوات الشرطة الصربية الخاصة بزيهم الرسمي كانوا مشتركين فيها. ويشدد المجلس على ضرورة إجراء تحقيق عاجل وواف لتحديد الوقائع، ويهيب بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية العمل مع المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، ومع البعثة لكفالة تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة.

ويشجب المجلس القرار الذي اتخذته بلغراد بإعلان السيد وليم ووكر رئيس البعثة شخصاً غير مرغوب فيه، ويؤكد من جديد تأييده الكامل للسيد ووكر وللجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتسهيل التوصل إلى تسوية سلمية. ويهيب ببلغراد إلغاء هذا القرار والتعاون بصورة كاملة مع السيد ووكر ومع البعثة.

ويشجب المجلس القرار الذي اتخذته جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية برفض منح حق الوصول للمدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ويهيب بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التعاون بصورة كاملة مع المحكمة الدولية في إجراء تحقيق في كوسوفو تمثياً مع الدعوة إلى التعاون مع المحكمة الواردة في قرارات المجلس ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨، و ١١٩٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ و ١٢٠٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

(٣٤٧) S/1999/52.

(٣٤٨) S/PRST/1999/2.

كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تخفيف حدة التوتر في كوسوفو وتيسير الوصول إلى تسوية سياسية على أساس تحقيق قدر كبير من الحكم الذاتي والمساواة بين جميع المواطنين والطوائف العرقية في كوسوفو، والاعتراف بالحقوق المشروعة لألبان كوسوفو والطوائف الأخرى في كوسوفو، ويؤكد من جديد التزامه بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية.

وسيتابع المجلس المفاوضات عن كثب ويرحب بأن يواصل أعضاء فريق الاتصال إحاطته علما بالتقدم المحرز في هذا الصدد.

وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره الفعلي.

رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩ موجهة إلى  
رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد  
الروسي لدى الأمم المتحدة

الإجراءات الأولية

المقرر المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٩  
(الجلسة ٣٩٨٩): رفض مشروع قرار

برسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩، طلب ممثل  
الاتحاد الروسي عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن للنظر في  
”حالة خطيرة للغاية“ سببها العمل العسكري الذي قامت  
به منظمة حلف شمال الأطلسي من جانب واحد ضد  
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية<sup>(٣٥٢)</sup>.

وفي الجلسة ٣٩٨٨، المعقودة في ٢٤ آذار/مارس  
١٩٩٩ تلبية للطلب الوارد في الرسالة المذكورة، أدرج  
المجلس الرسالة في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول  
الأعمال، دعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثلي ألبانيا وبيلاروس  
والهند، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن  
يكون لهم الحق في التصويت. ودعا أيضا السيد فلاديسلاف  
يوفانوفيتش لمخاطبة المجلس أثناء مناقشة البند. ثم ذكر  
الرئيس بقرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩  
(١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨).

.S/1999/320 (٣٥٢)

المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت.  
ثم وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة  
٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من  
ممثلي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة<sup>(٣٤٩)</sup>، ورسالة  
مؤرخة ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس  
الأمن من ممثل المملكة المتحدة<sup>(٣٥٠)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة  
عن المجلس<sup>(٣٥١)</sup>:

يعرب مجلس الأمن عن شديد قلقه إزاء تصاعد العنف في  
كوسوفو، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويشدد على خطر استمرار  
تدهور الحالة الإنسانية إذا لم يتخذ الطرفان خطوات للتخفيف من  
حدة التوتر. ويكرر المجلس الإعراب عن قلقه إزاء الهجمات على  
المدنيين ويؤكد ضرورة إجراء تحقيق كامل ودون عوائق في تلك  
الأعمال. ويهيب المجلس من جديد بالطرفين أن يحترما تماما التزامهما  
بموجب القرارات ذات الصلة وأن يتوقفا عن ارتكاب أي أعمال  
عنف واستفزاز.

ويرحب المجلس بما اتخذته وزراء خارجية الاتحاد الروسي  
وألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا  
الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية (فريق الاتصال) من قرارات في  
أعقاب اجتماعهم المعقود في لندن في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩،  
كما يؤيد تلك القرارات الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية بين  
الطرفين، ووضع إطار وجدول زمني لذلك الغرض، ويطلب المجلس  
الطرفين بأن يتحملا مسؤولياتهما وأن يمتثلا تماما لهذه القرارات  
والمطالب، وكذلك قراراته ذات الصلة.

ويكرر المجلس الإعراب عن دعمه التام للجهود الدولية  
المبدولة، بما في ذلك الجهود التي يبذلها فريق الاتصال وبعثة التحقق في

(٣٤٩) يحيل بما نص البيان الصادر بشأن كوسوفو، جمهورية  
يوغوسلافيا الاتحادية، عن وزير خارجية الاتحاد الروسي  
ووزيرة خارجية الولايات المتحدة في ٢٦ كانون الثاني/  
يناير ١٩٩٩ (S/1999/77).

(٣٥٠) يحيل بما البيان الصادر عن وزراء خارجية كل من الاتحاد  
الروسي وألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات  
المتحدة (فريق الاتصال) عقب اجتماعهم في لندن في  
٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/96).

.S/PRST/1999/5 (٣٥١)

الدولي. وأردف قائلاً إنه ليس من حق أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي أن يقرروا مصير دول أخرى مستقلة وذات سيادة. فتلك الدول ليست أعضاء في حلفها هذا فقط، بل وفي الأمم المتحدة أيضاً، وبالتالي فإنها ملتزمة بالاسترشاد بميثاق الأمم المتحدة وبخاصة المادة ١٠٣ منه، التي ترسي بجلاء لأعضاء الأمم المتحدة الأولوية المطلقة للالتزامات الميثاق فوق أية التزامات دولية أخرى. وأعرب الممثل عن رأي مفاده أن يتعذر كلية الدفاع عن محاولات تبرير هجمات منظمة حلف شمال الأطلسي بحجج منع وقوع كارثة إنسانية في كوسوفو. فتلك المحاولات لا تركز بأي حال من الأحوال على الميثاق ولا على أي قواعد معترف بها بوجه عام للقانون الدولي. وأكد أن قرار منظمة حلف شمال الأطلسي باستخدام القوة العسكرية لا يمكن قبوله بصفة خاصة من أية وجهة نظر لأنه من المؤكد أن إمكانيات السبل السياسية والدبلوماسية لإيجاد تسوية في كوسوفو لم تستنفذ. وقال إن الاتحاد الروسي يطالب بقوة بالوقف الفوري لهذا الإجراء العسكري غير القانوني ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وإنه يحتفظ بحقه في أن يثير في مجلس الأمن مسألة اتخاذ المجلس، في إطار ميثاق الأمم المتحدة، التدابير الواجبة بالنسبة لهذه الحالة التي طرأت نتيجة للأعمال غير القانونية من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي، التي تشكل تهديداً صريحاً للسلم والأمن الدوليين<sup>(٣٥٥)</sup>.

وقال ممثل الولايات المتحدة إن الحالة الراهنة في كوسوفو تشكل مصدر قلق عميق للجميع. ولم تبدأ الولايات المتحدة وحلفاؤها العمل العسكري إلا بعد لأي شديد. وأعرب عن اعتقاد بلده بأن هذا العمل ضروري رداً على الاضطهاد الوحشي لألبان كوسوفو من جانب بلغراد، وانتهاكات القانون الدولي، واستخدام القوة بصورة مفرطة

(٣٥٥) S/PV. 3988، الصفحات ٢ إلى ٤.

وفي الجلسة نفسها، وجّه الرئيس انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية<sup>(٣٥٣)</sup>، طلب فيها من المجلس عقد اجتماع عاجل بموجب الفصل السابع من الميثاق، لكي يمكنه اتخاذ إجراء فوري لإدانة ووقف عدوان منظمة حلف شمال الأطلسي على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وشدد على أن القوات المسلحة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، بشنها غارات جوية على مرافق عسكرية ومدنية، قد قامت بالاعتداء على أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وهو ما يمثل انتهاكا صارخا وسافرا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ويتعارض بصورة مباشرة مع الفقرة ١ من المادة ٥٣ من هذا الميثاق التي تنص على ما يلي: "أما التنظيمات والوكالات نفسها، فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن مجلس الأمن". وذكر أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة، وعضوا مؤسساً للأمم المتحدة، لا تجد رداً على عدوان منظمة حلف شمال الأطلسي سوى الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق<sup>(٣٥٤)</sup>.

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن بلده يشعر بالغضب الشديد إزاء استخدام القوة العسكرية من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وشدد على أن البلدان التي شاركت في هذا الاستخدام الانفرادي للقوة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ذات السيادة، والذي يجري انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ودون تفويض من المجلس، عليها أن تدرك المسؤولية الكبيرة التي تتحملها نتيجة حرق الميثاق وغيره من قواعد القانون

(٣٥٣) S/1999/322.

(٣٥٤) S/1999/323.

وقال ممثل كندا إن الصراع في كوسوفو يهدد بالتعجيل بحدوث كارثة إنسانية أكبر وبزعزعة استقرار المنطقة كلها. وأكد أن وفد بلده كان يفضل دائما حلا سلميا، وأنه قد أتيحت للمسار الدبلوماسي كل الفرص للنجاح. وحكومة بلغراد، بالقمع المستمر الذي تمارسه في كوسوفو وبرفضها المستمر التصرف امتثالا لمتطلبات قرارات مجلس الأمن المتتالية، لم تدع لحلف شمال الأطلسي خيارا غير القيام بعمل<sup>(٣٥٧)</sup>.

وأشار ممثل سلوفينيا إلى تصعيد العمل العسكري ضد السكان المدنيين، فقال إن هذا الوضع يمثل حالة انتهاك جسيم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص القرار ١١٩٩ (١٩٩٨) المتخذ في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، الذي دعا إلى الإنهاء الفوري للأنشطة العسكرية ضد السكان المدنيين، ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة، وشدد على أن المصدر الرئيسي لقلق بلده هو نتائج الانتهاكات المنتظمة والوحشية لقرارات مجلس الأمن. وأعرب عن أسف بلده لأن الأعضاء الدائمين لم يكونوا جميعا راغبين في التصرف وفقا لمسؤوليتهم الخاصة عن صيانة السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة. فعدم توفر تأييدهم الواضح منع المجلس من استخدامه سلطاته بالشكل الكامل ومن الإذن بالعمل اللازم لإنهاء انتهاكات قراراته. وقال إن بلده يتوقع ويؤمن أن العمل الذي يجري القيام به سينفذ مع التقيد التام بالمعايير الموضوعية المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ١١٩٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، الذي دعا إلى الإنهاء الفوري للأنشطة العسكرية ضد السكان المدنيين<sup>(٣٥٨)</sup>.

(٣٥٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٣٥٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

وعشوائية، ورفض التفاوض لحسم المسألة سلميا والتحشيد العسكري الأخير في كوسوفو، وكل هذه أمور تندر بوقوع كارثة إنسانية هائلة. وشدد على أن الهجوم المستمر الذي تشنه جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يهدد السلم والاستقرار في المنطقة ويشكل تهديدا لسلامة المراقبين الدوليين والعاملين في المجال الإنساني في كوسوفو. وذكر بأن قرار مجلس الأمن ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) قد اعترفا بأن الحالة في كوسوفو تشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة وأشار إلى الفصل السابع من الميثاق. وفي القرار ١١٩٩ (١٩٩٨)، طالب المجلس القوات الصربية باتخاذ خطوات فورية لتحسين الحالة الإنسانية وتفادي الكارثة الإنسانية الوشيكة. وعلاوة على ذلك، رفضت بلغراد الامتثال للاتفاقات التي أبرمت مع منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتحقق من امتثالها لمطالب مجلس الأمن. والأعمال التي تضطلع بها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تنتهك أيضا التزاماتها في إطار الوثيقة الختامية لهلسنكي، بالإضافة إلى التزاماتها بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولخص المسألة بقوله إن تصرفات بلغراد في كوسوفو لا يمكن أن تعتبر مسألة داخلية. وكرر الإشارة إلى أن جهود فريق الاتصال قد أدت إلى عقد محادثات في رامبوييه وباريس، أسفرت عن التوصل إلى اتفاق عادل ومنصف ومتوازن وقّع عليه ألبان كوسوفو، ولكن بلغراد رفضته. وقال إنه بينما يدرك بلده أن انتهاكات وقف إطلاق النار واستفزازات جيش تحرير كوسوفو أسهمت أيضا في هذه الحالة، فإن سياسة بلغراد هي التي حالت دون التوصل إلى حل سلمي. واحتتم كلمته بالإعراب عن اعتقاد بلده بأن الأعمال التي تضطلع بها منظمة حلف شمال الأطلسي مبررة وضرورية لوقف العنف والحؤول دون وقوع كارثة إنسانية أكبر<sup>(٣٥٦)</sup>.

(٣٥٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

وقال ممثل فرنسا إن الإجراءات التي تقرر اتخاذها هي رد على انتهاك بلغراد لالتزاماتها الدولية الناشئة على وجه الخصوص من قرارات مجلس الأمن المتخذة في إطار الفصل السابع من الميثاق. وكرّر تأكيد أنه يجب إقناع سلطات بلغراد بأن الطريق الوحيد المؤدي إلى تسوية الأزمة في كوسوفو هو وقف هجماتها العسكرية في كوسوفو وقبول الإطار الذي حددته اتفاقات رامبويه<sup>(٣٦٢)</sup>.

وقال ممثل ماليزيا إن وفد بلده، كمسألة مبدأ، لا يؤيد استعمال القوة أو التهديد باستعمالها لحل أي حالة صراع، بغض النظر عن مكان حدوثها. وإذا كان لا بد من استعمال القوة، فينبغي أن يكون ذلك هو الخيار الأخير، وأن يأذن به المجلس، فهو الذي أنيطت به المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وذكر أن الصراع الجاري في كوسوفو ستكون له عواقب دولية، وليس في وسع المجتمع الدولي أن يسكت على ذلك. وكان وفد بلده يطمئن أن يتناول المجلس الأزمة في كوسوفو مباشرة، ويأسف لأنه، نظرا لعدم اتخاذ المجلس إجراء، تعيّن أن يُتخذ الإجراء خارجه<sup>(٣٦٣)</sup>.

وقال ممثل ناميبيا إن وفد بلده يرغب في أن يشدد على أن العمل العسكري ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد لا يكون الحل، وقد تتجاوز عواقب ذلك العمل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مما ينشئ بالتالي تهديدا للسلم والأمن في المنطقة. ومن ثم، فإن وفد بلده يدعو إلى وقف إطلاق النار في العمل العسكري الجاري وإلى البحث عن جميع السبل الممكنة لإيجاد حل سلمي للصراع<sup>(٣٦٤)</sup>.

وأعرب ممثل غامبيا عن أسف بلده لأن المجتمع الدولي اضطر للإجراء الذي اتخذ. وأكد أنه في حين أن الترتيبات الإقليمية مسؤولة عن صون السلم والأمن في مناطقها، فإن المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين هي للمجلس، كما هو موضح في ميثاق الأمم المتحدة. غير أنه قال إن حالات الطوارئ تتطلب في بعض الأوقات بل وتستلزم اتخاذ إجراء حاسم وفوري. وقال إن بلده يرى أن الحالة الحاضرة في كوسوفو تستحق تلك المعالجة. وطالب بناء على ذلك من بيدهم المسؤولية أن يتخذوا الإجراءات اللازمة لمنع استمرار العمل الجاري قبل أن يفوت الأوان<sup>(٣٥٩)</sup>.

وقال ممثل هولندا إن بلده شارك في قرار منظمة حلف شمال الأطلسي ويتحمل مسؤوليته لأنه لم يكن ثمة حل آخر. وأكد أن أي بلد أو تحالف يضطر إلى اللجوء إلى السلاح لتجنب كارثة إنسانية إنما يفضل دائما أن يستند إحراؤه إلى قرار محدد من مجلس الأمن. ولكن إذا لم يكن في الإمكان اتخاذ قرار كهذا، بسبب التفسير المتصلب لمفهوم الولاية القضائية المحلية من قبل عضو أو عضوين دائمين في المجلس، فلن يستطيع بلده أن يقف صامتا ويسمح بوقوع كارثة إنسانية. وشدد على أنه في هذه الحالة سوف يتصرف بلده على الأساس القانوني المتاح له، وأن الأساس له في هذه الحالة أكثر من كاف<sup>(٣٦٠)</sup>.

وقال ممثل البرازيل إن الحكومة البرازيلية أعربت عن قلقها إزاء التطورات الأخيرة في الأزمة، وإنها تأسف لأن تصاعد التوترات قد أدى إلى اللجوء إلى العمل العسكري<sup>(٣٦١)</sup>.

(٣٦٢) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٣٦٣) المرجع نفسه، الصفحات ٩ إلى ١١.

(٣٦٤) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٣٥٩) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٣٦٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

(٣٦١) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الأمر الذي يفاقم على نحو خطير الحالة في منطقة البلقان. وأكد أن هذا العمل هو انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة، وأحكام القانون الدولي المقبولة. وتعارض حكومة الصين هذا العمل بشدة. وكرر الإعراب عن أن مسألة كوسوفو ينبغي، نظرا لأنها مسألة داخلية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، حلها فيما بين الأطراف أنفسها في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأكد أن موقف بلده ما فتئ يتمثل في أنه على مجلس الأمن أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وفقا للميثاق، وأن مجلس الأمن وحده هو الذي بإمكانه أن يحدد الحالة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وأن يتخذ الإجراءات المناسبة لذلك. وقال إن حكومة بلده تعارض معارضة ثابتة أي عمل ينتهك هذا المبدأ ويتحدى سلطة مجلس الأمن. وقال إن الحكومة الصينية تدعو بقوة إلى وقف فوري للهجمات العسكرية التي تشنها منظمة حلف شمال الأطلسي ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية<sup>(٣٦٨)</sup>.

ثم قام ممثل الاتحاد الروسي بمداخلة ثانية لتقديم إيضاحين يستندان إلى الواقع. فأولا، ردّ على مقولة إن الاتحاد الروسي شارك في تقديم مجموعة وثائق فريق الاتصال بقوله إنه مع أن الاتحاد الروسي عضو في فريق الاتصال، ومع أن فريق الاتصال اعتمد وثيقة في لندن اتخذت أساسا لمشروع التسوية السياسية، فإن مناقشة التنفيذ العسكري لم تتمّ في فريق الاتصال، بل في منظمة حلف شمال الأطلسي. وثانيا، ردّ على مقولة إن الأعمال التي قامت بها منظمة حلف شمال الأطلسي أصبحت محتومة لأن عضوا أو عضوين من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن قد أوقفا الإجراءات في المجلس بقوله إن هذا غير صحيح لأنه لم تقدم أية

(٣٦٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

وقال ممثل غابون إن وفد بلده كان يأمل أن يواصل فريق الاتصال استخدام كل سلطته لإرغام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على توقيع اتفاق رامبوييه. وتعارض حكومة بلده من حيث المبدأ استخدام القوة لتسوية النزاعات المحلية أو الدولية<sup>(٣٦٥)</sup>.

وقال ممثل الأرجنتين إن بلده يعرب مجددا عن موقفه إزاء ضرورة الالتزام الصارم بقراري مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و يناشد حكومة بلغراد أن تسلك مرة أخرى طريق المفاوضات<sup>(٣٦٦)</sup>.

وقال ممثل المملكة المتحدة إن رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، متحديا المجتمع الدولي، قد رفض القبول بالتسوية السياسية التفاوضية المؤقتة التي تم التوصل إليها في رامبوييه، ورفض احترام حدود قواته الأمنية المتفق عليها بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، ووضع حد لاستخدام القوة المفرطة وغير المتناسبة في كوسوفو. وشدد على أن تجدد أعمال القمع على يد سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من شأنه أن يتسبب في وقوع المزيد من الخسائر في أرواح المدنيين، ومن شأنه أن يفضي إلى تشريد السكان المدنيين على نطاق واسع وفي ظل ظروف معادية. وأكد أن التدخل العسكري، في ظل هذه الظروف، وكتدبير استثنائي على أساس الضرورة الإنسانية الملحة، له ما يبرره قانونا. والقوة المقترحة استعمالها الآن موجهة حصرا نحو تفادي وقوع كارثة إنسانية، وهو الحد الأدنى المطلوب من أجل تحقيق ذلك الغرض<sup>(٣٦٧)</sup>.

وقال ممثل الصين إن منظمة حلف شمال الأطلسي قامت، بقيادة الولايات المتحدة، بتوجيه ضربات عسكرية

(٣٦٥) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٣٦٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

(٣٦٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

الدولي المختص الوحيد، وهو مجلس الأمن، يعد عملا عدوانيا، بكل ما يترتب على ذلك من مسؤولية عن النتائج الإنسانية والعسكرية والسياسية. وقال إن بلده منزعج لأن العمل العسكري غير المشروع ضد يوغوسلافيا يعني تجاهلا متعمدا لدور ومسؤولية مجلس الأمن في صيانة السلم والأمن الدوليين. وقال إن بلده يطالب بالوقف الفوري لاستخدام القوة ضد يوغوسلافيا ذات السيادة وداخلها؛ وبلاستئناف الفوري لعملية التفاوض بشأن تسوية سلمية؛ ويصرّ على استعادة دور مجلس الأمن وفقا للميثاق في صيانة السلم والأمن الدوليين<sup>(٣٧١)</sup>.

وقال ممثل الهند إن الهجمات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تعد انتهاكا واضحا للمادة ٥٣ من الميثاق. وأكد أنه ما من بلد، أو مجموعة من البلدان أو أي ترتيب إقليمي، مهما كانت قوته، يمكن أن يدعي لنفسه الحق في القيام بعمل عسكري تعسفي من جانب واحد ضد آخرين. وأشار إلى أن كوسوفو معترف بأنها جزء من أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ذات السيادة، مشددا على أنه بموجب الفقرة ٧ من المادة ٢، ليس للأمم المتحدة دور في تسوية المشاكل السياسية الداخلية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقال إن الاستثناء الوحيد الذي أورده الفقرة ٧ من المادة ٢ هو تطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع، وإن المجلس لم يأذن بالهجمات، عملا بمقتضى الفصل السابع، وهي بالتالي غير مشروعة.

وأبدى تعليقا مفاده أن بلده قد سمع أن الهجوم على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سيوقف إذا قبلت حكومتها ما يوصف بأنه "قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي" على أراضيها. وذكر بأن بلده قال مرارا مع جميع أعضاء حركة عدم الانحياز إن الأمم المتحدة لا يمكن إجبارها

اقتراحات بشأن هذا الموضوع في مجلس الأمن من جانب أي طرف<sup>(٣٦٩)</sup>.

وقال السيد يوفانوفيتش إن القوات المسلحة لمنظمة حلف شمال الأطلسي ارتكبت عملا عدوانيا انفراديا ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، على الرغم من أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لم تهدد أي بلد، ولم تهدد السلم أو الأمن في المنطقة. فقد تعرضت للهجوم لأنها سعت إلى حل مشكلة داخلية واستخدمت حقها السيادي في مكافحة الإرهاب ومنع انفصال جزء من أراضيها. وشدد على أن قرار الهجوم على بلد مستقل أُنخذ خارج مجلس الأمن، وهو الهيئة الوحيدة المسؤولة، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، عن صيانة السلم والأمن الدوليين. وهذا العدوان السافر انتهاك صارخ للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ويتعارض مباشرة مع الفقرة ١ من المادة ٥٣ من الميثاق.

وقال إن بلده طلب، استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لكي يتخذ إجراء فوريا يدين ويوقف بقوة العدوان على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ويحمي سيادتها وسلامتها الإقليمية. وقال إنه إلى أن يتحقق ذلك، ليس لدى بلده أي بديل سوى الدفاع عن سيادته وسلامته الإقليمية بكل الوسائل المتاحة له، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وأكد أن بلده ملتزم بتسوية سياسية معقولة للمشاكل في كوسوفو وميتوهيا تحترم سيادة صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتهما الإقليمية وتضمن المساواة في الحقوق لجميع المواطنين والطوائف الوطنية التي تعيش هناك<sup>(٣٧٠)</sup>.

وشدد ممثل بيلاروس على أن استخدام القوة العسكرية ضد يوغوسلافيا بغير قرار مناسب من الجهاز

(٣٦٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(٣٧٠) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و ١٦.

(٣٧١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و ١٧.

وأكد أنه لا يمكن لبلد حاول أن يطمر مبادئ الميثاق الأساسية المتمثلة في السلم والأمن والتعاون، وارتكب مذابح جماعية وجرائم ضد الإنسانية، أن يتوقع أن يلقي حماية من الأمم المتحدة ومجلس الأمن<sup>(٣٧٤)</sup>.

وقال ممثل البوسنة والمهرسك إن القوة العسكرية تكون أحيانا، مع أنها ليست الخيار الحيد، البديل الوحيد. وأكد أنه لا يمكن لبلد تورط منذ فترة وجيزة في العدوان والتدخل العسكري ضد جيرانه، وارتكب أعمال الإبادة الجماعية ضد سكانه أنفسهم وغيرهم، ورفض الامتثال للقانون الدولي والعديد من قرارات مجلس الأمن أو التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أن يطلب عن صدق حماية القانون الدولي<sup>(٣٧٥)</sup>.

وتكلم ممثل سلوفينيا ثانية بخصوص قرار مجلس الأمن ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨). فقال إن المجلس يعرف الحالة في كوسوفو بأنها تهديد للسلم والأمن الدوليين في المنطقة. وذلك يعرف الحالة بأنها ليست مسألة تدخل أساسا في نطاق الولاية الداخلية لدولة ما. ولذا، فهو يشدد على أن الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق لا تنطبق هنا. وقال إنه بينما تعتبر مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين مسؤولية أولية، فإنها ليست مسؤولية حصرية. ويعتمد بدرجة كبيرة على مجلس الأمن، وعلى قدرته على وضع سياسات تجعله جديرا بالسلطة الممنوحة له بموجب الميثاق، ما إذا كانت أولوية مسؤوليته ستصبح هي واقع الأمم المتحدة فعلا<sup>(٣٧٦)</sup>.

وفي الجلسة ٣٩٨٩، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٩، وفقا للتفاهم الذي كان قد تمّ التوصل إليه خلال

(٣٧٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٩ و ٢٠.

(٣٧٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٠ و ٢١.

(٣٧٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٢١ و ٢٢.

على التخلي عن دورها في حفظ السلام وإن أية عملية لحفظ السلام لا يمكن وزعها إلا بموافقة الحكومة المعنية. وشدد على أن هناك خطرا حقيقيا تماما من أن تضر هذه الهجمات بالسلام والأمن الإقليميين وتبث الخلاف في منطقة البلقان وما وراءها. وحثّ منظمة حلف شمال الأطلسي على أن توقف فوراً العمل العسكري ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية<sup>(٣٧٢)</sup>.

وتكلم ممثل ألمانيا بصفتها رئيس الاتحاد الأوروبي، فأبلغ المجلس بالبيان الذي اعتمده المجلس الأوروبي في اجتماعه في برلين. وقد جاء في البيان أن سياسة المجلس موجهة ضد السياسة غير المسؤولة التي تنتهجها القيادة اليوغوسلافية. ويجب على الرئيس ميلوسيفيتش أن يوقف العدوان الصربي في كوسوفو وأن يوقع على اتفاقات رامبويه التي تتضمن إنشاء قوة تنفيذ بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي لتحقيق الاستقرار. وقال إن هدف المجتمع الدولي الوحيد يتمثل في تأمين التوصل إلى مستقبل سياسي لكوسوفو، على أساس سيادة جمهورية يوغوسلافية الاتحادية وسلامتها الإقليمية، بما ينصف شواغل ومطامح كل السكان في كوسوفو<sup>(٣٧٣)</sup>.

وأعرب ممثل ألمانيا عن تأييد حكومة بلده التام للعمل العسكري الذي قامت به منظمة حلف شمال الأطلسي، مؤكداً إنها تعتبره عملاً لدعم السلم والاستقرار في المنطقة. وقال إن المجتمع الدولي لم يعلن الحرب على صربيا لأن الحرب كانت قائمة هناك منذ مدة طويلة. ولكن المجتمع الدولي حقق الخطوة الأولى نحو السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، وإعادة إرساء القيم الإنسانية والمبادئ المعرب عنها بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة.

(٣٧٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٧ و ١٨.

(٣٧٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١٨ و ١٩.



وحثّ المجلس على النظر في الحالة<sup>(٣٨٢)</sup>؛ وإلى رسالة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٩ من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي<sup>(٣٨٣)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، تكلم ممثل كندا قبل التصويت، فقال إن مشروع القرار يطالب بالوقف الفوري لاستخدام القوة وبالاستئناف العاجل للمفاوضات، وذكر بأن المجتمع الدولي كله كان يتفاوض باهتمام وحماس منذ بدء الأزمة الإنسانية في كوسوفو لتجنب تصعيدها. وعلاوة على ذلك، أصدر مجلس الأمن عددا من القرارات والبيانات الرئاسية التي يطلب فيها إلى رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إنهاء القمع. بيد أنه في غضون ذلك، قام رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية "باستغلال النوايا الطيبة للمجتمع الدولي" فواصل بل حتى كثّف وسائله القمعية في كوسوفو، في انتهاك واضح لقرارات المجلس ذات الصلة وللالتزامات التي كان هو قد تعهد بها. وأكد أن مشروع القرار ليس من شأنه سوى منح رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سلطة مطلقة، ولذلك ستصوت كندا ضد مشروع القرار<sup>(٣٨٤)</sup>.

وذكر ممثل سلوفينيا أن مشروع القرار يمثل محاولة غير ملائمة لتناول الحالة المتعلقة بكوسوفو. وقال إن مشروع القرار يتجاهل أن مجلس الأمن أعلن قبل عدة أشهر أن الحالة في كوسوفو تشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة، ويتجاهل أيضا كون المجلس قد حدد بالفعل المتطلبات لإزالة ذلك التهديد، ويتجاهل أن تلك المتطلبات انتهكتها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بطريقة صارخة. وذكر

مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس ثانية رسالة ممثل الاتحاد الروسي في جدول أعماله<sup>(٣٧٧)</sup>. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (الصين)، بموافقة المجلس، ممثلي ألبانيا وألمانيا وأوكرانيا والبوسنة والهرسك وبيلاروس وكوبا والهند، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. وذكر الرئيس بقرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨). ووجه الرئيس كذلك انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان مقبلا من الاتحاد الروسي وبيلاروس ثم انضمت الهند إلى مقدميه<sup>(٣٧٨)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى الوثائق التالية: رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، يحيل بها قرار حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إعلان حالة الحرب<sup>(٣٧٩)</sup>؛ ورسالة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثل طاجيكستان، يعرب فيها عن قلق طاجيكستان إزاء ما جرى من قصف بالقنابل ودعوتها إلى التسوية السلمية للنزاع<sup>(٣٨٠)</sup>؛ ورسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثل بيلاروس، يدعو فيها إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن بخصوص هذا الموضوع<sup>(٣٨١)</sup>. ووجه الانتباه أيضا إلى رسالتين مؤرختين ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٩ موجهتين إلى الأمين العام من ممثل أوكرانيا لدى الأمم المتحدة، أعلنت فيهما أوكرانيا أنها تعتبر الأعمال العسكرية التي قامت بها منظمة حلف شمال الأطلسي اعتداءً على دولة ذات سيادة

S/1999/320 (٣٧٧)

S/1999/328 (٣٧٨)

S/1999/327 (٣٧٩)

S/1999/331 (٣٨٠)

S/1999/332 (٣٨١)

(٣٨٢) S/1999/335 و S/1999/336.

(٣٨٣) S/1999/338.

(٣٨٤) S/PV.3989، الصفحتان ٢ و ٣.

وأكد ممثل الولايات المتحدة مجدداً أن بلغراد، برفضها التسوية السلمية وتصعيد اعتداءاتها على الناس في كوسوفو في انتهاك للقرارات العديدة الصادرة عن المجلس، تكون قد اختارت طريق الحرب. وشدد على أن قوات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تكثف اعتداءاتها على المدنيين بالإحراق والنهب ومهاجمة القادة السياسيين من ألبان كوسوفو. ونتيجة لذلك يتدفق اللاجئين بأعداد كبيرة من كوسوفو إلى البلدان المجاورة، مما قد تكون له آثار خطيرة تزعزع الاستقرار. وقال إن استقرار ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسائر الإقليم معرض للخطر. وتلك التطورات تبرر استمرار العمل العسكري للحد من قدرة بلغراد على تهديد وإيذاء المدنيين الأبرياء في كوسوفو. وأكد أن مشروع القرار، بادعائه أن منظمة حلف شمال الأطلسي تتصرف منتهكة الميثاق، "يقلب الحقيقة رأساً على عقب"، فالميثاق لا يقرّ الاعتداءات المسلحة على الجماعات الإثنية ولا يتضمن غضّ المجتمع الدولي الطرف عن تنامي كارثة إنسانية. وبالتالي فإن إجراءات منظمة حلف شمال الأطلسي لها ما يبررها تماماً. واختتم كلمته قائلاً إن مشروع القرار لا يقدم شيئاً لتعزيز قضية السلام في البلقان، وهو ما عمل المجتمع الدولي ومجلس الأمن طويلاً وتكبداً المشاق من أجل تحقيقه<sup>(٣٨٧)</sup>.

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن استمرار العمل العسكري الذي ينفذ بحجة درء كارثة إنسانية قد تسبب بالفعل في عواقب إنسانية وخيمة وألحق ضرراً بالغاً بالجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية في كوسوفو. وأكد أن العمل العسكري العدواني الذي تشنه منظمة حلف شمال الأطلسي ضد دولة ذات سيادة بدون إذن من مجلس الأمن وبالالتفاف عليه هو تهديد حقيقي للسلم والأمن

(٣٨٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

الممثل أن هذه كلها وغيرها من العقوبات أمام تنفيذ القرارات التي أصدرها مجلس الأمن استناداً إلى الفصل السابع من الميثاق يتجاهلها مشروع القرار، الذي لا يعالج الظروف ذات الصلة ويتجاهل حالة الضرورة التي أدت إلى العمل العسكري الدولي الراهن. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر أن مشروع القرار يفشل في بيان ممارسة مجلس الأمن الذي اختار، عدة مرات، أن يظل صامتا في وقت كانت تقوم فيه منظمات إقليمية بعمل عسكري استهدف إزالة تهديد إقليمي للسلم والأمن. وشدد على أن متطلبات الاتساق في ترجمة وتطبيق مبادئ وأعراف الميثاق تتطلب على الأقل بعض التوضيح للمبرر المحدد للنهج الذي يقترحه مشروع القرار في الحالة الحالية. واختتم كلمته قائلاً إنه في ظل الظروف الحالية، على مجلس الأمن بموجب الميثاق المسؤولية الأولى، وإن لم تكن الحصرية، عن صون السلم والأمن الدوليين<sup>(٣٨٥)</sup>.

وأشار ممثل هولندا إلى أن القرار ١٢٠٣ (١٩٩٨) أوضح بجلاء أن مجلس الأمن يتصرف وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وأكد أن العمل الذي قامت به منظمة حلف شمال الأطلسي نابع مباشرة من القرار ١٢٠٣ (١٩٩٨) ومقترن بعدم الامتثال الصارخ لذلك القرار من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقال إنه على ضوء خلفية ذلك العمل المعقد، لا يستطيع وفد بلده القبول بأنه استخدام للقوة من جانب واحد. وأكد أنه لو قدر أن طلب مجلس الأمن وقفاً فورياً للعملية التي تقوم بها المنظمة فإن ذلك سيعطي إشارة خاطئة إلى رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مما سيفضي إلى إطالة أمد سفك الدماء في كوسوفو<sup>(٣٨٦)</sup>.

(٣٨٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

(٣٨٦) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

يشكل انتهاكا فادحا لميثاق الأمم المتحدة، وخاصة للمواد ٢ (٤) و ٢٤ و ٥٣. وكان مشروع القرار ينص أيضا على أن المجلس يدرك أن حظر منظمة حلف شمال الأطلسي للرحلات الجوية المدنية في المجال الجوي لعدد من بلدان المنطقة يشكل انتهاكا فادحا لمبدأ السيادة الكاملة والوحيدة لكل دولة على المجال الجوي فوق أراضيها وفقا للمادة ١ من اتفاقية شيكاغو للطيران المدني الدولي؛ ويقرر أن استخدام منظمة حلف شمال الأطلسي للقوة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وقد حظي مشروع القرار بتأييد ثلاثة أعضاء (الاتحاد الروسي والصين وناميبيا) واعتراض ١٢ عضوا، ولم يُعتمد لأنه لم يحصل على الأغلبية المطلوبة<sup>(٣٨٩)</sup>.

وتكلم ممثل المملكة المتحدة بعد التصويت فكرر تأكيد أن سياسات بلغراد تجاه كوسوفو هي، مثلما يسلّم قرارا مجلس الأمن ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، التي تسبب التهديد للسلام والأمن في المنطقة، وليس الأعمال التي تقوم بها منظمة حلف شمال الأطلسي. وأكد أن التدخل العسكري له، في ظل الظروف القائمة في ذلك الوقت، ما يبرره بوصفه تدبيرا استثنائيا يرمي إلى منع وقوع كارثة إنسانية شاملة. وأشار إلى ما تضمنه مشروع القرار من أن منظمة حلف شمال الأطلسي حظرت الرحلات الجوية المدنية فوق عدد من البلدان في منطقة البلقان، وأبلغ المجلس بأن هذا غير صحيح: فمنظمة حلف شمال الأطلسي أبلغت ألبانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا ومقدونيا بأن الضربات الجوية التي تشنها المنظمة قد تجعل مجالها الجوي غير آمن للرحلات الجوية المدنية. وإزاء ذلك التبليغ، قرّرت تلك البلدان أن تغلق مجالها الجوي أمام هذه الرحلات الجوية.

(٣٨٩) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

الدوليين، وانتهاك فاضح للميثاق وقواعد القانون الدولي الأساسية الأخرى. وشدد على أن الأحكام الرئيسية للميثاق هي التي تنتهك، ولا سيما الفقرة ٤ من المادة ٢ التي تحتم على جميع الأعضاء في الأمم المتحدة أن يمتنعوا عن استعمال القوة أو التهديد باستخدامها في علاقاتهم الدولية، بما في ذلك ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة؛ والمادة ٢٤ التي توكل إلى المجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين؛ والمادة ٥٣ المتعلقة بعدم جواز القيام بأي عمل من أعمال القمع في إطار الترتيبات الإقليمية أو عن طريق الوكالات الإقليمية بغير إذن مجلس الأمن، إلى جانب مواد أخرى. وأضاف أن الحظر الذي أعلنته منظمة حلف شمال الأطلسي على أية رحلات جوية مدنية في المجال الجوي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك ومقدونيا وكرواتيا انتهاك فاضح لمبدأ السيادة الحصرية لدولة ما على مجالها الجوي فوق أراضيها، وهو ما تنص عليه المادة الأولى من اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو). واختتم كلمته قائلا إن أعضاء المجلس لا يسعهم أن يتجاهلوا المطالب التي يسمعونها في أنحاء مختلفة من العالم - وهي مطالب تأتي من مجموعة ريو، ومجلس وزراء دفاع البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، وأعضاء حركة عدم الانحياز وغيرهم - وتدعو إلى وقف العدوان العسكري واحترام الشرعية الدولية<sup>(٣٨٨)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، شرع المجلس في التصويت على مشروع القرار. وكان مشروع القرار ينص في ديباجته على إعراب مجلس الأمن عن قلقه لأن منظمة حلف شمال الأطلسي استخدمت القوة العسكرية ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بدون إذن مجلس الأمن، وعلى تأكيد المجلس أن استخدام القوة من جانب واحد على هذا النحو

(٣٨٨) المرجع نفسه، الصفحات ٥ إلى ٧.

وأعرب الممثل مجددا عن مطالبة حكومة بلده بشدة بوقف فوري لهذا العمل العسكري، بغية تيسير استعادة السلام في منطقة البلقان في موعد مبكر. وكرّر أيضا القول بأن مسألة كوسوفو ينبغي، بالنظر إلى أنها تمثل شأنا داخليا يخص جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أن يحلها الطرفان المعنيان في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فيما بينهما<sup>(٣٩٤)</sup>.

وتلا ممثل أوكرانيا بيانا صادرا عن وزارة خارجية أوكرانيا في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩، جاء فيه أن أوكرانيا تعتبر استخدام القوة العسكرية ضد دولة ذات سيادة بدون إذن مجلس الأمن أمرا غير مقبول. وفي الوقت نفسه، فإن رفض بلغراد توقيع الاتفاقات التي صيغت بوساطة فريق الاتصال أسفر عن انهيار عملية التفاوض. ومن ثم، لم تنفذ أحكام قراري مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) على نحو كامل، وأدى ذلك إلى استخدام القوة<sup>(٣٩٥)</sup>.

وقال السيد يوفانوفيتش إن العدوان الذي تشنه بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة لا يمكن تربيته بأية حجة على الإطلاق. وإذا استمر العدوان، فستواصل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حماية سيادتها وسلامتها الإقليمية على أساس المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وأكد أنه بمجرد وقف العدوان، ستكون حكومة بلده على استعداد لاستئناف المفاوضات بشأن الحلول السلمية للمشكلة في كوسوفو وميتوهيا على أساس المبادئ العشرة التي اعتمدها فريق الاتصال في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والوثيقة التي وقعها أعضاء وفد بلده في باريس. وأكد أن منظمة حلف شمال الأطلسي، بالهجوم على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لا تحسم "الكارثة"

(٣٩٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٣٩٥) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

لذلك، ليس هناك انتهاك، لا لميثاق الأمم المتحدة ولا لاتفاقية شيكاغو<sup>(٣٩٠)</sup>.

وقال ممثل فرنسا إن الإجراءات المتخذة تتصدى لانتهاك بلغراد لما عليها من التزامات دولية بموجب القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقال أيضا إن مشروع القرار يناقض على نحو مباشر ما يراه بلده، ولذلك صوتت فرنسا ضده<sup>(٣٩١)</sup>.

وقال ممثلا الأرجنتين وماليزيا إن بلديهما لا يستطيعان قبول مشروع قرار لا يذكر القرارات التي سبق أن اتخذها مجلس الأمن بشأن مسألة كوسوفو استنادا إلى الفصل السابع، ويتجاهل السياق البالغ الخطورة، ولا يأخذ في الاعتبار خلفية الحالة<sup>(٣٩٢)</sup>.

وقال ممثل البحرين إنه لم يكن بوسع حكومة بلده التصويت لصالح مشروع القرار لأن الموافقة عليه كانت ستشكل تشجيعا لسلطات بلغراد على المضي في سياستها المتبعة حاليا والقائمة على "التطهير العرقي" وكانت ستؤدي إلى المزيد من المجازر وعمليات التشريد ضد ألبان كوسوفو<sup>(٣٩٣)</sup>.

وقال ممثل الصين إن استمرار الضربات العسكرية ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد تسبب بالفعل في إصابات كثيرة ودمار فادح، وقد تدهورت الحالة في منطقة البلقان على نحو خطير. وذكر أن حكومة الصين تعارض بشدة ذلك العمل الذي يمثل انتهاكا صارخا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويتحدى سلطة المجلس.

(٣٩٠) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٣٩١) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(٣٩٢) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (الأرجنتين) والصفحتان ٨ و ٩ (ماليزيا).

(٣٩٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مع جعل مجلس الأمن في وضع لا حول له ولا قوة فيه. وكرّر تأكيد أن حكومة بلده تتوقع من المجلس أن يمارس سلطته لتحقيق عودة مبكرة للسلام الذي مزقه القصف. وأعرب بناء على ذلك عن أسف بلده العميق لأن المجلس لم يعتمد مشروع القرار وأكد أن النتيجة ستكون منع عودة السلام الذي يتوق المجتمع الدولي إليه كثيرا، والذي يتحمل الأعضاء الدائمون، الذين استخدم ثلاثة منهم حق النقض لخدمة مصالحهم الوطنية، مسؤولية خاصة عن رفع لوائه<sup>(٣٩٩)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، أشار ممثل كندا إلى قول ممثل الهند إن حق النقض قد مورس من جانب ثلاث دول في التصويت، وقال إنه لم تكن هناك في الواقع ممارسات لحق النقض، فحق النقض لا يكون قد مورس إلا عندما يبطل تسعة أصوات إيجابية، ولم تكن هذه هي الحالة ذلك الصباح. وأيد ممثل فرنسا البيان الذي أدلى به ممثل كندا<sup>(٤٠٠)</sup>.

رسالة مؤرخة ٧ أيار/مايو ١٩٩٩ موجهة إلى  
رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى  
الأمم المتحدة

### الإجراءات الأولية

المقرر المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩ (الجلسة  
٤٠١): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ٧ مؤرخة ٧ أيار/مايو ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، التمس ممثل الصين عقد

الإنسانية المزعومة في كوسوفو وميتوهيا“، بل إنها تولد بنفسها “كارثة ذات أبعاد ضخمة تحل بكل مواطني يوغوسلافيا“ وبالسلام والاستقرار في المنطقة وما يتجاوزها. واختتم بالقول بأن المعتدي “يكشف عن ازدراءه“ للأمم المتحدة وميثاقها، ويدعي لنفسه امتيازات مجلس الأمن بوصفه الهيئة الوحيدة المسؤولة عن صيانة السلم والأمن الدوليين<sup>(٣٩٦)</sup>.

وقال ممثلا بيلاروس وكوبا إن قرار استخدام القوة لا يجوز أن يصدره إلا مجلس الأمن بعد أن يضع في الاعتبار وجهات نظر الدول الأعضاء في المنظمة. وطالبا مجلس الأمن بوقف الأعمال العسكرية التي تقوم بها منظمة حلف شمال الأطلسي. وطالبا أيضا باستئناف عمل فريق الاتصال المعني بيوغوسلافيا السابقة<sup>(٣٩٧)</sup>.

وقال ممثل البوسنة والهرسك إنه لو اعتمد مشروع القرار أو حتى لو نجح في كسب تأييد كبير لكان هذا بمثابة هزيمة للسلام في البوسنة والهرسك. وأكد قلق وفد بلده إزاء الآثار المترتبة على قيام منظمة حلف شمال الأطلسي بعمل عسكري دون موافقة المجلس. ومع ذلك، فلو أن مجلس الأمن واجه طريقا مسدودا ولم تكن هناك استجابة للأزمة الإنسانية وللالتزام القانوني بمواجهة التطهير العرقي والإساءات الناجمة عن جرائم الحرب لكان وفده أشد قلقا وجزعا. وأشار أيضا إلى أن المجال الجوي للبوسنة والهرسك مغلق بقرار من البلد نفسه<sup>(٣٩٨)</sup>.

وقال ممثل الهند إنه من دواعي القلق الشديد جدا أن تستمر هجمات منظمة حلف شمال الأطلسي على

(٣٩٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

(٣٩٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (بيلاروس) والصفحات ١٣ إلى ١٥ (كوبا).

(٣٩٨) المرجع نفسه، الصفحات ١٥ إلى ١٧.

(٣٩٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(٤٠٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٧ (كندا وفرنسا).

أنه إذا كانت المنظمة مسؤولة عن هذا الحدث، فإن بلده يشعر بأسف عميق، وكرّر تأكيد أنه لا يمكن على الإطلاق أن تستهدف المنظمة المدنيين، أو أن تستهدف سفارة. ولكنه أكّد أن المنظمة تقوم بأعمالها رداً على "السياسات المتواصلة لعدة سنوات والمثيرة للغضب وغير المقبولة التي تنتهجها بلغراد وتمثل في التطهير العرقي وقمع مواطنيها في كوسوفو". وشدد على أن المنظمة ستظل تمارس الضغط على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حتى توافق على القبول بشروط منظمة حلف شمال الأطلسي ومبادئ مجموعة الثماني (٤٠٣).

وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن أعمق تعازي بلده لحكومة الصين ولأسر ضحايا الضربة الجوية التي وجهتها منظمة حلف شمال الأطلسي. وأكد أن مصير أبناء كوسوفو أصبح أمراً ثانوياً، وأن الشعار الإنساني يستعمل "غطاء" لمحاولات منظمة حلف شمال الأطلسي تدمير النظام العالمي الراهن" الذي يقوم على احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وكرّر تأكيد أنه من الضروري التحول فوراً إلى تحقيق تسوية سياسية (٤٠٤).

وأعرب ممثل هولندا عن أسفه العميق للحادثة. وقال إن الأضرار العرضية التي تلحق بمبنى سفارة ما لا تختلف جوهرياً عن سائر الأضرار العرضية. وبما أن السفارة لم تكن مستهدفة بصورة متعمدة، فإن الحادث لا يمكن اعتباره انتهاكاً للحصانة الدبلوماسية، ناهيك عن اعتباره هجوماً على حرمة البلد المعني. وكرّر الإعراب عن اقتناع حكومة بلده بأنه لم يكن هناك خيار سوى شن هذه الهجمات الجوية بعد أن واصل الرئيس سلوبودان ميلوسيفيتش تجاهله لمطالب مجلس الأمن. وسلّم بأن عدد

(٤٠٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(٤٠٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

جلسة عاجلة لمجلس الأمن لمناقشة هجوم منظمة حلف شمال الأطلسي على سفارة الصين في بلغراد (٤٠١).

وفي الجلسة ٤٠٠٠، المعقودة في ٨ أيار/مايو ١٩٩٩ واستجابة للرسالة المذكورة أعلاه، أدرج مجلس الأمن الرسالة في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (غابون)، بموافقة المجلس، بدعوة ممثلي ألبانيا وأوكرانيا وبيلاروس والعراق وكوبا والهند، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، تلا ممثل الصين بياناً صادراً عن حكومة الصين تبلغ فيه المجلس أن منظمة حلف شمال الأطلسي، بقيادة الولايات المتحدة، قامت بهجوم سافر على سفارة جمهورية الصين الشعبية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مما أسفر عن خسائر جسيمة في مقر السفارة ومقتل شخصين على الأقل وجرح أكثر من ٢٠ شخصاً. وأعرب الممثل عن استنكار بلده وإدانتته الشديدة لذلك الحدث. وشدد على أن هذا العمل انتهاك صارخ لاتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها. وقال الممثل إن الصين تطالب بشدة بأن تجري منظمة حلف شمال الأطلسي تحقيقات في ذلك الحدث الخطير وبأن تحاسب عليه. وقال إن حكومة بلده تحتفظ بحقها في اتخاذ إجراءات أخرى. وختاماً، كرّر المطالبة بأن توقف منظمة حلف شمال الأطلسي فوراً ودون شروط ضرباتها الجوية على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (٤٠٢).

وقال ممثل الولايات المتحدة إنه ليست لدى وفد بلده معلومات موثقة في ذلك الوقت عما حدث، وإن منظمة حلف شمال الأطلسي فتحت تحقيقاً في المسألة. وأكد

(٤٠١) S/1999/523.

(٤٠٢) S/PV.4000 و Corr.1، الصفحتان ٢ و ٣.

أن تستمر، وعلى وجوب مشاركة مجلس الأمن بنشاط في هذه العملية<sup>(٤٠٨)</sup>.

وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن تعازيه الصادقة للصين. وكرّر القول بأن منظمة حلف شمال الأطلسي قد أعربت عن الأسف، وأن بلده ينتظر نتائج التحقيق، وأن المنظمة لا تستهدف المدنيين أو السفارات. وأكد أيضا أن منظمة حلف شمال الأطلسي اتخذت إجراء عاجلا وقويا لعكس المأساة الإنسانية ولإعادة المشردين إلى منازلهم بأمان. وقال إن مفتاح إنهاء الصراع يكمن في قبول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للخطوات التي أعرب عنها في بيان مجموعة الثماني المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٩<sup>(٤٠٩)</sup>.

وقال السيد يوفانوفيتش إن بلده وقع ضحية عدوان تشنه عليها منظمة حلف شمال الأطلسي وإن هجمات المنظمة تتركز بصورة رئيسية على أهداف مدنية مهددة بذلك الأرواح والبيئة وحقوق الإنسان الأساسية لسكان بلده بأسرهم. وشدد على أنه ليس هناك أي ذكر في اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ أو في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لأضرار عرضية، أو لأعمال قتل يتعرض لها أشخاص بصورة عرضية ولتدمير الممتلكات. وكرّر تأكيد أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ملتزمة بحل سلمي للأزمة في كوسوفو وميتوهيا، ولكن حماية نفسها من العدوان حق لها وواجب عليها مكرّسين في الميثاق وفي القانون الدولي. وأشار أيضا إلى أن السفارة تقع في منطقة بلغراد الجديدة السكنية البحتة حيث لا توجد أي أهداف عسكرية، وشدد على أن الهجوم انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ وللقانون الدولي. وقال إن يوغوسلافيا ليست وحدها المستهدفة، بل السلم والأمن في

اللاجئين قد زاد، ولكنه أصرّ على أن بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي لا يمكن أن تكون مسؤولة عن كون السيد ميلوسيفيتش انتهز هذه الفرصة للإسراع "بجمله النهائي لمشكلة كوسوفو ومحاولة إكمالها"<sup>(٤٠٥)</sup>.

وتكلّم ممثل فرنسا، فبدأ أولا بالإعراب لوفد الصين عن عميق تعاطف وفد بلده. وقال إن فرنسا تؤيد، شأنها شأن جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي، مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخة ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وتعمل مع الاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان (مجموعة الثماني) على وضع حل سياسي. وأبلغ المجلس بأن اجتماع وزراء خارجية البلدان الثماني الذي عقد في ٦ أيار/مايو يرسر اعتماد مبادئ عامة لحل سياسي لمشكلة كوسوفو<sup>(٤٠٦)</sup>. وأعرب عن رغبة حكومة بلده في أن يتوصل مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار بموجب الفصل السابع يتبنى ويقر هذه المبادئ لإيجاد تسوية، ويمكن من إعادة السلم والاستقرار إلى تلك المنطقة التي تمر بأزمة<sup>(٤٠٧)</sup>.

وأعرب ممثل سلوفينيا عن تعازيه الصادقة للصين. وأبلغ المجلس بأن مشروع قرار متصل بالجوانب الإنسانية للحالة قد قدّم إلى مجلس الأمن، وأعرب عن الأمل في أن يتخذ مجلس الأمن إجراء بصدد مشروع القرار قريبا. وشدد على أن جميع الجهود التي ترمي إلى إيجاد حل سلمي للحالة في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وما حولها يجب

(٤٠٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(٤٠٦) للاطلاع على المبادئ، انظر الرسالة المؤرخة ٦ أيار/مايو ١٩٩٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل ألمانيا (S/1999/516)؛ وانظر أيضا المقرر المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

(٤٠٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٤٠٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(٤٠٩) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

وأدى جميع المتكلمين بيانات أعربوا فيها عن عميق الأسف للضربة التي تعرضت لها السفارة وعن تعاطفهم مع وفد الصين<sup>(٤١٣)</sup>. وطالب عدد من المتكلمين أيضا بحل الأزمة بالطرق الدبلوماسية. وأدان متكلمون آخرون الأعمال العسكرية التي تقوم بها منظمة حلف شمال الأطلسي وطالبوا بالوقف الفوري للقصف وباستئناف الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية<sup>(٤١٤)</sup>.

وفي الجلسة ٤٠٠١، المعقودة في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس ثانية الرسالة المؤرخة ٧ أيار/مايو ١٩٩٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الصين. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (غابون)، بموافقة المجلس، ممثلي ألبانيا وأوكرانيا وبيلاروس والعراق وكوبا والهند، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٩ أيار/مايو موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية<sup>(٤١٥)</sup>؛ ورسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جنوب أفريقيا<sup>(٤١٦)</sup>؛ ورسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل السودان<sup>(٤١٧)</sup>، يجيلون بها بيانات من بلدانهم بشأن قصف منظمة حلف شمال الأطلسي للسفارة الصينية.

(٤١٣) المرجع نفسه، الصفحة ٥ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٥ (ماليزيا)؛ والصفحة ٨ (غابون).

(٤١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (ناميبيا)؛ والصفحة ١٠ (بيلاروس)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (العراق)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (كوبا).

(٤١٥) S/1999/529.

(٤١٦) S/1999/530.

(٤١٧) S/1999/541.

المنطقة أيضا. وقال إن مجلس الأمن ربما كان أمام الفرصة الأخيرة لممارسة واجبه والتأكيد من جديد على الصلاحية التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة<sup>(٤١٨)</sup>.

وأعرب ممثل ألبانيا عن تعازي بلده لحكومة الصين. وأعرب أيضا عن اعتقاد بلده بأن منظمة حلف شمال الأطلسي، من خلال ما تقوم به من عمل إنما تسعى إلى المحافظة على المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، بما فيها صون السلم والأمن الدوليين<sup>(٤١٩)</sup>.

وشدد ممثل الهند على أن أي ضرر يصيب منشأة دبلوماسية هو أمر مؤسف تماما، وعلى أن ذلك الحادث، إلى جانب استمرار وقوع الخسائر في أرواح المدنيين الأبرياء والعواقب الأخرى غير المؤاتية، لا يؤكد سوى أن الأسس الجوهرية للنهج الجديد لمنظمة حلف شمال الأطلسي هي أسس خاطئة. وكرّر تأكيد أن حل المشاكل المتصلة بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا يتحقق إلا بالوسائل غير العسكرية. وحثّ بالتالي على وقف جميع الأعمال العدائية فوراً لمنح الفرصة لجهود السلام.

وتكلم ممثل الصين ثانية فأشار إلى حجة أن منظمة حلف شمال الأطلسي لم تهاجم السفارة الصينية ودبلوماسيها عمداً، وبالتالي لا يمكن اتهامها بانتهاك اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها، قاتلاً إن العمل الذي قامت به منظمة حلف شمال الأطلسي، عمداً كان ذلك أم لا، يمثل "تحدياً صارخاً للقانون الدولي"، وكرّر تأكيد أن منظمة حلف شمال الأطلسي يجب أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن عملها<sup>(٤٢٠)</sup>.

(٤١٠) المرجع نفسه، الصفحات ٨ إلى ١٠.

(٤١١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

(٤١٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.



وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والبوسنة والهرسك وبيلاروس وتركيا والسنغال وقطر وكوبا والكويت ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ودعا الرئيس أيضا نائب المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت. ثم وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدم من الأرجنتين والأردن والإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والبحرين والبرازيل والبوسنة والهرسك وتركيا وسلوفينيا والسنغال وغابون وغامبيا وقطر والكويت وماليزيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وناميبيا واليمن<sup>(٤١٩)</sup>. ووجه الرئيس انتباه المجلس كذلك إلى رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل تركيا يبلغ فيها المجلس أن مشاركة تركيا في تقديم مشروع القرار لا تعني بأي حال من الأحوال أي تغيير في الموقف الذي اتخذته تركيا منذ أمد طويل في ما يتعلق بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة<sup>(٤٢٠)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، تكلم ممثل البحرين قبل التصويت فقال إنه حسب مصادر الأمم المتحدة، تشرّد ما لا يقل عن ٨٤٠.٠٠٠ شخص داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وما يزيد على ٧٠٠.٠٠٠ خارجها. ولا بد بالتالي من محاولة معالجة الوضع الإنساني ومساعدة اللاجئين. وأبلغ المجلس أنه في ظل الحالة الإنسانية، تقدّم وفدا البحرين وماليزيا بمبادرة طرح مشروع قرار حصلت فكرته على تأييد واسع في المجلس وفي المجموعة وفي مجموعات أخرى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خارج

(٤١٩) S/1999/517.

(٤٢٠) S/1999/542.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس<sup>(٤١٨)</sup>:

يشير مجلس الأمن إلى البيان الصحفي الذي أدلى به الرئيس في ٨ أيار/مايو ١٩٩٩. ويعرب عن عميق الأسى والقلق لقصف سفارة جمهورية الصين الشعبية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يوم ٧ أيار/مايو ١٩٩٩، مما تسبب في وقوع خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. ويعرب المجلس عن أبلغ مشاعر العزاء للحكومة الصينية ولأسر الضحايا.

ويأسف المجلس بالغ الأسف للقصف، ويعرب عن عميق حزنه بسبب الخسائر في الأرواح والإصابات، ويلاحظ أن أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي قد أعربوا عن أسفهم واعتذارهم. والمجلس، إذ يضع في اعتباره ميثاق الأمم المتحدة، يؤكد مجددا وجوب احترام مبدأ حرمة الموظفين الدبلوماسيين والمباني الدبلوماسية في جميع الحالات وفقا للقواعد المقبولة دوليا.

ويشدد المجلس على الحاجة إلى إجراء تحقيق تام وشامل للقصف الذي قامت به منظمة حلف شمال الأطلسي. وفي هذا الصدد يحيط علما بأن منظمة حلف شمال الأطلسي قد بدأت التحقيق، وينتظر المجلس نتائج هذا التحقيق.

وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره.

**قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨)**

### الإجراءات الأولية

**المقرر المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠٠٣): القرار ١٢٣٩ (١٩٩٩)**

في الجلسة ٤٠٠٣، المعقودة في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس البند المعنون "قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨)" في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثلي الأردن وألبانيا والإمارات العربية المتحدة وأوكرانيا

(٤١٨) S/PRST/1999/12.

على مواصلة الضغط على الرئيس سلوبودان ميلوسيفيتش وحكومته لوقف حملتهما المدبرة والمنظمة للتطهير العرقي وللسماع بعودة جميع اللاجئين والمشردين إلى بيوتهم بسلامة وأمن. وقال إن حكومة بلده تتوقع من البعثة الإنسانية التي أوفدها الأمين العام إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تركز على الدمار في كوسوفو، وشدد على أنه من الضروري أن يتمكن ذلك الفريق من الوصول إلى جميع المناطق بدون عوائق طوال فترة زيارته<sup>(٤٢٣)</sup>.

وأكد ممثل فرنسا على أهمية الفقرة ٥ من مشروع القرار التي تؤكد أن الحالة الإنسانية ستستمر في التدهور في غياب حل سياسي للأزمة. وقال إن المجلس، بتحديد أنه الحل يجب أن يكون متسقا مع المبادئ التي اعتمدها وزراء خارجية الاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان في ٦ أيار/مايو ١٩٩٩، إنما يشير إلى المعايير التي يجب أن ينبنى عليها الحل السياسي<sup>(٤٢٤)</sup>.

وقال ممثل الصين إنه بينما يشعر وفد بلده بانزعاج شديد من الأزمة الإنسانية الراهنة في البلقان، فإن شن منظمة حلف شمال الأطلسي هجمات عسكرية على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هو أمر لا يقل إثارة للقلق. وشدد على أن الصين، بعد أن تعرضت سفارتها للقصف، قد بات لديها كل مبرر لكي تطالب بوقف منظمة حلف شمال الأطلسي فوراً ودون شروط القصف بالقبائل. وشدد على وجوب أن يكون الوقف الفوري لحملة القصف التي تقوم بها منظمة حلف شمال الأطلسي ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الشرط الأساسي لأي حل سياسي لقضية كوسوفو وكذلك الشرط الأدنى لتخفيف الأزمة الإنسانية في البلقان. وقال إن

المجلس، ووجه نداء من بلده لأعضاء المجلس ليعتمدوا مشروع القرار بتوافق الآراء حتى يمكن تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة للاجئين لكي تتحسن أوضاعهم في انتظار يوم عودتهم إلى ديارهم<sup>(٤٢١)</sup>.

وقال ممثل ماليزيا إنه بينما لا يسعد وفد بلده شيء آخر أكثر من اتخاذ قرار يتناول مسألة كوسوفو تناولا شاملا، بوسع المجلس في الوقت ذاته أن يضطلع بدور هام بالإعراب عن رأيه بشأن الحالة الإنسانية التي هي من الجوانب الهامة لأزمة كوسوفو. وشدد على أن اتخاذ المجلس إجراء رسميا بشأن المسألة الإنسانية في كوسوفو وحولها من شأنه أن يكون إعرابا صريحا عن القلق الشديد الذي ينتاب المجلس إزاء المأساة الإنسانية التي حدثت. وقال إن مشروع القرار يمثل أول محاولة جادة يقوم بها بعض أعضاء المجلس لإعادة مسألة كوسوفو إلى المجلس ثانية أملا في أن يمهد ذلك السبيل لصياغة توافق آراء بشأن الجوانب الأكثر صعوبة في مشكلة كوسوفو، مما يعيد تأكيد دور المجلس في تلك المسألة<sup>(٤٢٢)</sup>.

وقال ممثل الولايات المتحدة إن مشروع القرار يركز الانتباه على المسألة العاجلة التي تجابه في كوسوفو والمناطق المحيطة بها: ألا وهي محنة مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين، والحاجة الماسة إلى مساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات والجهات العاملة الإنسانية في جهودها للتصدي للأزمة. وكرّر تأكيد أنه يمكن حل الأزمة إذا لبّت بلغراد الشروط التي وضعتها منظمة حلف شمال الأطلسي والتزمت بمبادئ مجموعة الثماني، التي اتفق عليها في اجتماع وزراء الخارجية في ٦ أيار/مايو ١٩٩٩. وشدد على أن بلده لا يزال عاقد العزم

(٤٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(٤٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٤٢١) S/PV.4003، الصفحتان ٣ و ٤.

(٤٢٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

سياسية للأزمة. غير أن مشروع القرار لم يراعِ عددا من تعديلات وفد بلده الأخرى التي أهمها المطالبة بوقف فوري للضربات الجوية التي توجهها منظمة حلف شمال الأطلسي إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وهي المطالبة التي أيدها بصلافة الاتحاد الروسي والصين. وأبلغ المجلس بأن وفد بلده لا يستطيع، بسبب هذا الطابع المبدئي لموقفه، أن يؤيد النص<sup>(٤٢٦)</sup>.

وتكلّم عدّة متكلّمين آخرين قبل التصويت وبعده فأعربوا عن تأييدهم لمشروع القرار وقلقهم إزاء الحالة الإنسانية في كوسوفو وحولها. وطالب عدد من المتكلّمين بوقف الأعمال العدائية وطالبوا مجلس الأمن بإعادة تأكيد سلطته على الحالة وبإيجاد تسوية سياسية<sup>(٤٢٧)</sup>. وأعرب متكلّمان آخران عن رأي مفاده أن السبب الرئيسي للحالة الإنسانية المتدهورة هو الأعمال العسكرية التي تقوم بها منظمة حلف شمال الأطلسي وطالبا بإتها فوراً<sup>(٤٢٨)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بأغلبية ١٣ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع عضوين (الاتحاد الروسي والصين) عن التصويت، بوصفه القرار ١٢٣٩ (١٩٩٩)<sup>(٤٢٩)</sup>، وفي ما يلي نصّه:

(٤٢٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

(٤٢٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٦ (كندا)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (غامبيا)؛ والصفحة ٧ (ناميبيا)؛ والصفحة ١٠ (الأرجنتين)؛ والصفحة ١١ (البرازيل)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (باكستان)؛ والصفحة ١٤ (قطر بصفتها رئيسة المجموعة الإسلامية)؛ والصفحة ١٥ (المملكة العربية السعودية)؛ والصفحة ١٧ (مصر)؛ والصفحات ١٧ إلى ١٩ (أوكرانيا)؛ والصفحتان ٢٢ و ٢٣ (منظمة المؤتمر الإسلامي).

(٤٢٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٩ و ٢٠ (بيلاروس)؛ والصفحة ٢٠ (كوبا).

(٤٢٩) للاطلاع على نتيجة التصويت، انظر S/PV.4003، الصفحة ١٠.

الوفد الصيني، لهذه الأسباب، تقدّم بتعديلات بنّاءة لمشروع القرار تقترح أن يتم وقف فوري لجميع الأنشطة العسكرية، ولكنها لم تُقبل. ولاحظ أيضاً أن مشروع القرار يشير إلى المبادئ التي اعتمدها وزراء خارجية مجموعة الثماني، وقال إن بلده لا يمكنه قبول الحكم المسبق للمجلس على تلك المبادئ في مشروع القرار دون مناقشتها أولاً. وقال إنه بناء على هذه الاعتبارات لا يجد الوفد الصيني خياراً غير الامتناع عن التصويت على مشروع القرار<sup>(٤٢٥)</sup>.

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن مسار الأحداث المساوية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد أوضح أن ما تقوم به منظمة حلف شمال الأطلسي من عمل عسكري ضد ذلك البلد ذي السيادة، في مراوغة لمجلس الأمن وانتهاك لميثاق الأمم المتحدة وسائر قواعد القانون الدولي المعترف بها دولياً، هو بالتحديد الذي تسبب في هذه الكارثة الإنسانية وأوجد حالة الطوارئ الحقيقية في منطقة البلقان. وأشار إلى أن البنية الأساسية المدنية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يجري تدميرها منهجياً وعمداً وأن أضراراً خطيرة تلحق بالاقتصاد، مشدداً على أنه يجري بذلك تدمير الأساس المادي لعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم، مع أن المنظمة تعلن أن حل مشكلة اللاجئين هو إحدى مهامها الرئيسية.

وقال إنه بينما من العسير ألا يبالي المرء في مواجهة تصاعد الكارثة الإنسانية، من الواضح أن هذه الكارثة نتيجة وليست سبباً لحالة الأزمة. وعلى وجه التحديد فإن أسباب الكارثة الإنسانية هي التي ينبغي لمجلس الأمن أن يبرزها على وجه الأولوية باعتباره الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين. وبناء على مبادرة وفد بلده، ضُمن مشروع القرار المقدم إلى المجلس استنتاجاً هاماً هو: أن الحالة الإنسانية ستستمر في تدهورها ما لم تُكفل تسوية

(٤٢٥) المرجع نفسه، الصفحات ٧ إلى ٩.

### إن مجلس الأمن،

إلى المرشدين داخليا في كوسوفو وجمهورية الجبل الأسود وأجزاء  
أخرى من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فضلا عن المدنيين الآخرين  
المتضررين من الأزمة المستمرة؛

٣ - يدعو إلى تمكين موظفي الأمم المتحدة وجميع  
المشغلين بالعمل الإنساني من الوصول إلى كوسوفو وإلى أجزاء أخرى  
من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛

٤ - يؤكد من جديد حق جميع اللاجئين والمرشدين في  
العودة بسلام وكرامة إلى ديارهم؛

٥ - يؤكد أن الحالة الإنسانية ستستمر في التدهور في  
غياب حل سياسي للأزمة يكون متسقا مع المبادئ التي اعتمدها وزراء  
خارجية الاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا وفرنسا وكندا والمملكة  
المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة  
الأمريكية واليابان في ٦ أيار/مايو ١٩٩٩، ويحث جميع المعنيين على  
العمل لبلوغ هذا الهدف؛

٦ - يقرر أن يُبقي المسألة قيد نظره.

وتكلم السيد يوفانوفيتش بعد التصويت فقال إن  
العدوان الذي تشنته منظمة حلف شمال الأطلسي ما زال  
مستمرا ومتسعا ومكثفا، وإنه انتهك فاضح لميثاق الأمم  
المتحدة وللبادئ الأساسية للعلاقات الدولية. وقال إنه رغم  
الطلبات العديدة التي تقدمت بها حكومة بلده، لم يتخذ  
مجلس الأمن خطوات لمنع الاستيلاء على سلطته من قبل  
جهات أخرى ومنع انتهاك السلم والأمن الدوليين. وذكر أن  
حملة منظمة حلف شمال الأطلسي استهدفت المدنيين والبنى  
الأساسية والاقتصاد، وتسببت في كارثة إنسانية لمواطني  
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وبالإضافة إلى ذلك، تسببت  
قنابل منظمة حلف شمال الأطلسي في كارثة إيكولوجية في  
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفي المنطقة، وانتهكت منظمة  
حلف شمال الأطلسي الاتفاقيات والعهود الدولية الخاصة  
بحقوق الإنسان والحريات، ولا سيما اتفاقية جنيف المتعلقة  
بحماية المدنيين في وقت الحرب. وأعرب عن أسف وفد بلده  
لأن مشروع القرار لا يشير إلى النتائج المأساوية لعدوان  
منظمة حلف شمال الأطلسي. وسلّم بأن قلق مجلس الأمن  
إزاء الحالة الإنسانية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية له

إذ يشير إلى قراراته ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/  
مارس ١٩٩٨، و ١١٩٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر  
١٩٩٨، و ١٢٠٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر  
١٩٩٨، وإلى بيانات رئيسه المؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٨،  
و ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، و ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩،

وإذ يضع في اعتباره أحكام ميثاق الأمم المتحدة،  
وإذ يسترشد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين  
والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، والاتفاقيات المتعلقة بمركز  
اللاجئين لعام ١٩٥١، والبروتوكول المتعلق بها لعام ١٩٦٧،  
واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، والبروتوكولين الإضافيين لعام  
١٩٧٧، فضلا عن صكوك القانون الإنساني الدولي الأخرى،

وإذ يعرب عن شديد قلقه إزاء الكارثة الإنسانية داخل  
وحول كوسوفو بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، نتيجة  
لتواصل الأزمة.

وإذ يساوره بالغ القلق لتدفق عدد هائل من اللاجئين من  
كوسوفو إلى ألبانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة،  
والبوسنة والهرسك، وبلدان أخرى، فضلا عن أعداد متزايدة من  
المرشدين داخل كوسوفو وجمهورية الجبل الأسود وأجزاء أخرى من  
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية،

وإذ يؤكد أهمية تحقيق تنسيق فعال لأنشطة الإغاثة الإنسانية  
التي تضطلع بها الدول ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين  
والمنظمات الدولية، لتخفيف محنة اللاجئين والمرشدين داخليا  
ومعاناتهم،

وإذ يلاحظ مع الاهتمام اعترام الأمين العام إيفاد بعثة  
لتقييم الاحتياجات الإنسانية إلى كوسوفو وأجزاء أخرى من جمهورية  
يوغوسلافيا الاتحادية،

وإذ يؤكد من جديد السلامة الإقليمية والسيادة لجميع  
الدول في المنطقة،

١ - يشي على الجهود التي قامت بها الدول الأعضاء  
ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية الأخرى  
للإغاثة الإنسانية لإتاحة ما تدعو إليه الحاجة العاجلة من مساعدة  
غوثة إلى لاجئي كوسوفو في ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية  
السابقة والبوسنة والهرسك، ويحثها وغيرها من الجهات القادرة على  
أن تسهم بموارد لتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين والمرشدين  
داخليا؛

٢ - يدعو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين  
ومنظمات الإغاثة الإنسانية الدولية الأخرى إلى تقديم المساعدة الغوثية

بمساعيه للاضطلاع بمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة بطريقة فعالة<sup>(٤٣٢)</sup>.

وأعرب ممثل ألبانيا عن تأييد بلده الشديد للقرار وإيمانه بقيمة المهمة التي تضطلع بها منظمة حلف شمال الأطلسي والأعمال التي تقوم بها. وقال إن المنظمة تعمل على الحفاظ على القيم نفسها التي أنشئت الأمم المتحدة من أجل الدفاع عنها، وإن الشعب الألباني يأسف لعدم قدرة الأمم المتحدة على إيصال الرسالة نفسها نظرا للعقبات التي يضعها بعض أعضائها. وقال إن ألبانيا ترحب بأية مبادرة من المجتمع الدولي يمكنها أن تحل الأزمة في كوسوفو، ويمكنها أن توقف الكارثة الإنسانية، ويمكنها أن تحترم حرية الناس الذين يؤمنون كثيرا بمبادئ الأمم المتحدة<sup>(٤٣٣)</sup>.

وناشد ممثل سلوفينيا جميع أعضاء المجلس أن يتفهموا أن تحلّي المجتمع الدولي برمته بوحدة الكلمة والعزم هو الشرط الأساسي لنجاح الجهود التي تُبذل من أجل السلام، وأعرب عن اعتقاد بلده بأن القرار يشكل إسهاما هاما نحو بلوغ هذه الغاية<sup>(٤٣٤)</sup>.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩)  
الإجراءات الأولية

المقرّر المؤرّخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠١١): القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)

برسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن أحال ممثل ألمانيا بيانا أدلى به رئيس اجتماع وزراء خارجية مجموعة الثماني، الذي عقد في مركز

ما يبرره، ولكنه كرّر تأكيد أن محاولة إضفاء الشرعية على عدوان منظمة حلف شمال الأطلسي عن طريق "ما يسمى بالحالة الإنسانية" أمر غير مبرر. وشدّد على أن تجاوز مجلس الأمن، وهو الجهاز الموكل إليه واجب صون السلم والأمن الدوليين، قبل بدء العدوان، والمحاولات اللاحقة لإلحاق المجلس بالركب بغية إضفاء الشرعية على العدوان، يوجه ضربة شديدة إلى سمعة الأمم المتحدة وينشئ سابقة خطيرة في العلاقات الدولية عموما<sup>(٤٣٠)</sup>.

وعلق ممثل هولندا على بيان السيد يوفانوفيتش، فشدّد على أنه إذا كانت صربيا تريد أن تصبح جزءا من أوروبا فيتعين عليها أن تدرك سبب تعرّضها لضربات منظمة حلف شمال الأطلسي الجوية، وأكد أن تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي بسبب "الفظائع التي ترتكبها قوات الأمن الصربية والجيش اليوغوسلافي في كوسوفو" ما كان ليحدث لو لم تسبقه ثماني سنوات تقريبا من "التطهير العرقي"<sup>(٤٣١)</sup>.

وتكلّم ممثل جمهورية إيران الإسلامية بصفته رئيس فريق الاتصال المعني بالبوسنة والهرسك وكوسوفو التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فأعرب عن عميق قلقه من انتقال صدى أزمة كوسوفو إلى ما وراءها، وعن اعتقاده بأن استمرار أزمة كوسوفو الراهنة يمكن أن يعرّض للخطر السلم والأمن المشين في أجزاء أخرى من البلقان. وقال إن فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي يأسف أسفا عميقا لعجز مجلس الأمن عن التعامل بفعالية مع الأزمة في كوسوفو وإنهاء محنة ألبان كوسوفو. وكرّر باسم فريق الاتصال تأكيد أن على مجلس الأمن المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين، معربا عن الأمل في أن يعجّل مجلس الأمن

(٤٣٠) S/PV.4003، الصفحتان ١١ و ١٢.

(٤٣١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

(٤٣٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و ١٦.

(٤٣٣) المرجع نفسه، الصفحات ٢٠ إلى ٢٢.

(٤٣٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٢ و ٢٣.

الروسي. وقال في الرسالة إن السلطات الدستورية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا قد وجدت حافظا قويا في أن قبول خطة السلام، بما في ذلك إنشاء بعثة للأمم المتحدة وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يرسخ اختصاص مجلس الأمن. وأعرب الوزير الاتحادي عن اقتناعه بأن ذلك يخلق أوضاعا وحاجة للاتصال والتعاون المنتظم بين حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والأمم المتحدة. وأعرب عن توقعه أن تتاح الفرصة لمثلي وفد بلده لإبداء آرائهم بشأن مشروع القرار، وأن يتم إبرام اتفاق ملائم بين حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والأمم المتحدة.

وبرسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن<sup>(٤٣٧)</sup>، أحال ممثل ألمانيا، باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي، الاتفاق المتعلق بخطة السلام (المبادئ) للمضي نحو حل أزمة كوسوفو.

وبرسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن<sup>(٤٣٨)</sup>، أحال الأمين العام رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وأبلغ الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي الأمم المتحدة بأن السلطات العسكرية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي اتفقت مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على إجراءات وأساليب انسحاب القوات الأمنية التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من كوسوفو، وقد بدأت القوات في الانسحاب من كوسوفو وفقا لتلك الإجراءات والأساليب. وأشار إلى أن منظمة حلف شمال الأطلسي ترصد عن كثب امتثال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وعلى ضوء ذلك جرى تعليق

(٤٣٧) S/1999/649.

(٤٣٨) S/1999/663.

بطرسبرغ في ٦ أيار/مايو ١٩٩٩<sup>(٤٣٥)</sup>. وأفيد في الرسالة بأن وزراء الخارجية اعتمدوا المبادئ العامة التالية بشأن الحل السياسي لأزمة كوسوفو: وقف العنف والقمع في كوسوفو فوراً وبصورة يمكن التحقق منها؛ وانسحاب القوات العسكرية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية من كوسوفو؛ وتحقيق وجود مدني وأمني دولي فعال في كوسوفو تقره وتعتمده الأمم المتحدة ويكون قادرا على كفالة تحقيق الأهداف المشتركة؛ وإنشاء إدارة مؤقتة لكوسوفو يقرها مجلس الأمن لكفالة هئية الظروف المؤاتية لعيش جميع سكان كوسوفو حياة آمنة وطبيعية؛ والعودة الآمنة والحررة لجميع اللاجئين والمشردين ووصول منظمات تقديم المساعدة الإنسانية إلى كوسوفو بدون عوائق؛ وإقامة عملية سياسية من أجل وضع اتفاق إطاري سياسي مؤقت يمنح كوسوفو درجة كبيرة من الحكم الذاتي ويراعي مراعاة تامة اتفاقات رامبوييه ومبدأي السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبلدان الأخرى في المنطقة، وينص على نزع سلاح جيش تحرير كوسوفو؛ واتباع نهج شامل يستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار في منطقة الأزمة.

وبرسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام<sup>(٤٣٦)</sup> أحال ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية رسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من وزير الخارجية الاتحادي بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، يبلغه فيها بقبول حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والجمعية التشريعية لجمهورية صربيا لخطة السلام (المبادئ) المقدمة من رئيس فنلندا، ممثلا عن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، ومن المبعوث الشخصي لرئيس الاتحاد

(٤٣٥) S/1999/516.

(٤٣٦) S/1999/646.

ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية<sup>(٤٤١)</sup>. وتلقى أعضاء المجلس أيضا رسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة<sup>(٤٤٢)</sup>، ورسالة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام<sup>(٤٤٣)</sup>.

وتوجه السيد يوفانوفيتش، بالنيابة عن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بالمطالب التالية إلى أعضاء المجلس: أولا، أن يُحمّلوا الدول الأعضاء في الناتو مسؤوليتها عن الانتهاك السافر لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقصفها الوحشي غير المأذون به لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مما أسفر عن كارثة إنسانية هائلة، ودمار في الهياكل الأساسية المدنية واقتصاد البلد، ومقتل أكثر من ٢٠٠٠ شخص وجرح أكثر من ٦٠٠٠ من المدنيين؛ وثانيا، التأكيد على الواجب الأخلاقي والسياسي والمادي للدول الأعضاء في الناتو بأن تقدم تعويضات كاملة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومواطنيها بأسرع ما يمكن عن جميع الأضرار التي تسبب فيها القصف الوحشي غير المأذون به؛ وثالثا، أن تُعاد إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية جميع حقوقها التي عُلمت في الأمم المتحدة، وفي المؤسسات المالية الدولية وسائر المنظمات والروابط الدولية الأخرى، بالإضافة إلى رفع جميع الجزاءات الحالية والقيود الأحادية الجانب وجميع التدابير التمييزية الأخرى. وذكر أنه على الرغم أن خطة السلام أكدت على دور للأمم المتحدة في حل الأزمة،

(٤٤١) رسالتان تحيلان بيانين يتعلقان بقبول مبادئ مجموعة الدول الثمان (S/1999/631)، وخطة (مبادئ) السلام (S/1999/655)، على التوالي؛ ورسالة تحيل بياناً يتعلق بالمساعدات الإنسانية (S/1999/647).

(٤٤٢) رسالة تحيل نص اتفاقات رامبويه (S/1999/648).

(٤٤٣) رسالة تحيل تقرير بعثة تقييم الاحتياحات المشتركة بين الوكالات إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (S/1999/662).

العمليات الجوية التي تقوم بها منظمة حلف شمال الأطلسي ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وفي الجلسة ٤٠١١، المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس البند المعنون "قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩)" والرسائل المذكورة أعلاه ضمن جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (غامبيا)، بموافقة المجلس، ممثلي كل من ألبانيا وألمانيا وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية وإيطاليا وبلغاريا وبيلاروس وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا وكوبا وكوستاريكا والمكسيك والنرويج وهنغاريا واليابان، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ودعا الرئيس أيضا فلاديسلاف يوفانوفيتش للجلوس حول طاولة المجلس والإدلاء ببيان.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان مقبلا من الاتحاد الروسي وألمانيا وأوكرانيا وإيطاليا وسلوفينيا وغابون وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ثم انضمت البحرين إلى مقدميه<sup>(٤٣٩)</sup>. ووجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس أيضا إلى الوثائق التالية: رسالة مؤرخة ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة<sup>(٤٤٠)</sup> ورسائل مؤرخة ١ و ٥ و ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩، على التوالي، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من

(٤٣٩) S/1999/661.

(٤٤٠) رسالة تحيل بياناً صادراً عن الاتحاد الأوروبي في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩ بشأن كوسوفو (S/1999/650).

ينتهدك ميثاق الأمم المتحدة ويمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين؛ وإشارة إلى تقريرَي وكيال الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، اللذين ينبغي أن يشارا إلى الضحايا المدنيين والدمار المادي بوصفهما آثارا ناجمة عن عدوان الناتو، وأن يدينا استخدام الأسلحة اللإنسانية؛ وإدانة لقصف الناتو للبعثات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛ وأحكاما لضمان المرور الآمن وبدون عائق للاجئين؛ والاحترام لدستور وقوانين جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كشروط مسبقة لا بد منها لحل جميع القضايا وتطور الوجود الدولي على نحو ناجح. وذكر أن ولاية البعثة ينبغي أن تشمل على الإشراف على تنفيذ الاتفاق الشامل بشأن كوسوفو وميتوهيا، وانسحاب القوات العسكرية وقوات الشرطة البيوغوسلافية، وعودة اللاجئين والمشردين، والتعاون مع المنظمات الإنسانية الدولية في توفير المساعدة إلى جميع المحتاجين إليها. وعلى البعثة أن تكفل الأمن التام والمساواة بين جميع المواطنين في كوسوفو وميتوهيا، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والقومية، وأن تمنع كل أنواع العنف، خاصة عدم اندلاع الأعمال الإرهابية والانفصالية من جديد. وينبغي أن تكون البعثة مسؤولة أمام الأمين العام وأمام مجلس الأمن الدولي وأن تقدم تقاريرها إليهما. وأكد على أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا يمكنها أن تقبل ببعثة تتولى دور الحكومة في كوسوفو وميتوهيا أو تشكل محمية بأي شكل علني أو خفي، أو ببعثة لها ولاية مفتوحة غير محكومة بفترة زمنية محددة. وشدد أيضا على أن بلده يعترض على أن تشارك في بعثة الأمم المتحدة الدول التي قامت بدور نشط في العدوان. ويأسف وفد بلده لأن مشروع القرار الذي اقترحت مجموعة الدول الثماني لا يعدو كونه "محاولة أخرى لتهميش المنظمة الدولية ترمي إلى

فقد واجهت حكومته، بدلا من ذلك، محاولات منظمة الناتو نشر قواتها في كوسوفو وميتوهيا عن طريق الإصرار على بعض العناصر السياسية بدون قرار وتفويض من مجلس الأمن. وأكد على أنه، من أجل تحقيق السلام الدائم والمستقر في المنطقة والتأكيد مجددا على دوري الأمم المتحدة ومجلس الأمن بوصفهما أعلى هئتين مسؤولتين عن صون السلم والأمن الدوليين، يتعين نشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في كوسوفو وميتوهيا على أساس قرار من المجلس، وبموجب الفصل السادس من الميثاق، وبموافقة مسبقة وكاملة من حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وذكر أيضا أن قرار مشروع مجلس الأمن ينبغي، من هذا المنطلق، أن يتضمن المواقف التالية: التأكيد مجددا، وعلى نحو حازم ودون موارد، للاحترام الكامل لسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامة أراضيها؛ وإيجاد حل سياسي للوضع في كوسوفو وميتوهيا يستند إلى حكم ذاتي واسع النطاق بما يتفق وأعلى المعايير الدولية، مثل ميثاق باريس ووثيقة كوبنهاغن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يكفل المساواة الكاملة لجميع المجموعات العرقية. وينبغي أن يندرج حل كوسوفو وميتوهيا في الأطر القانونية لجمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مما يعني ضمنا أن جميع الخدمات التي توفرها الدولة والخدمات العامة في المقاطعة، بما في ذلك أجهزة المحافظة على القانون والنظام، ينبغي أن تعمل وفقا لدستوري وقوانين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا. وشدد أيضا على أنه ينبغي ألا يتضمن مشروع القرار أحكاما بشأن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالنظر إلى أن تلك المؤسسة ليست لها أية ولاية قضائية على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولم تكن مشمولة في مبادئ خطة أهتساري - تشرنوميردين للسلام. وينبغي أن يتضمن مشروع القرار أيضا إدانة لعدوان منظمة الناتو على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بوصفه عملا



وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن الأهمية الرئيسية التي يتصف بها مشروع القرار تكمن في حقيقة أنه يعيد وضع تسوية كوسوفو على المسار السياسي إلى جانب الدور المركزي للأمم المتحدة. وقال إن مشروع القرار، بالإضافة إلى تأكيده مجدداً بوضوح على التزام جميع الدول بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية، يأذن بوزع وجود مدني وأمني دولي في كوسوفو بإشراف الأمم المتحدة وبولاية ذات صياغة واضحة ودقيقة. وأكد أن الإشارة الواردة في مشروع القرار إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تتصل حصراً بضمان سلامة وأمن الموظفين الدوليين والامتنال لأحكام مشروع القرار. فهي لا تشير، ولو تلميحاً، إلى احتمال استخدام أي شكل من أشكال القوة بما يتجاوز حدود المهام التي حددها مجلس الأمن بوضوح. وأكد أيضاً على أن نزع أسلحة "ما يسمى" بجيش تحرير كوسوفو وغيره من المجموعات المسلحة من ألبان كوسوفو له أهمية خاصة من ناحية تحقيق تسوية سياسية دائمة وفعالة لأزمة كوسوفو، وهذه المهمة محددة بوضوح في مشروع القرار بوصفها من الواجبات الرئيسية للوجود الأمني الدولي. وقال إن جيش تحرير كوسوفو يجب أن يلتزم بدقة بكل ما يطلبه منه المجلس، ويجب أن يتوقف عن كونه قوة عسكرية. ودعا أيضاً قيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى الامتنال امتثالاً كاملاً لجميع الالتزامات التي دخلت فيها<sup>(٤٤٦)</sup>.

وأكد ممثل الصين أن حكومة الصين بينت موقفها المبدي بوضوح. فقد عارض وفد بلده بحزم الأعمال العسكرية التي تقوم بها منظمة حلف شمال الأطلسي ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وطلب من منظمة حلف شمال الأطلسي أن توقف فوراً جميع عمليات القصف التي تشنها.

(٤٤٦) المرجع نفسه، الصفحات ٧ إلى ٩.

إضفاء الشرعية على العدوان الوحشي بعد تنفيذه"، وذكر أن الحلول التي تجري محاولات لفرضها على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تُعطي صلاحية واسعة للذين شنوا حرباً ضد بلد ذي سيادة. ومشروع القرار يطلب في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من الفقرة ٩ من منطوقه، أن تتخلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، من حيث جميع النواحي العملية، عن جزء من أراضيها ذات السيادة وأن تمنح الإرهابيين ملاذاً آمناً. وعلاوة على ذلك، ينشئ مشروع القرار محمية في الفقرة ١١ من منطوقه، وينص على إنشاء نظام سياسي واقتصادي منفصل في المقاطعة، ويفتح المجال أمام إمكانية انفصال كوسوفو وميتوهيا عن صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. واحتتم حديثه بالقول بأن مجلس الأمن، باعتماده النص الحالي لمشروع القرار، لن يكون قد عمل بالفعل على تقطيع أوصال دولة أوروبية ذات سيادة فحسب، بل يكون أيضاً قد وضع سابقة سلبية لها نتائج بعيدة الأثر على العلاقات الدولية عموماً<sup>(٤٤٤)</sup>.

وأعرب مندوب ناميبيا عن أسفه لأنه لم يكن ممكناً وضع خطة للسلام إلا بعد "موت المدنيين الأبرياء على نحو لا معنى له، وتدمير الممتلكات وتشريد السكان بصورة جماعية". وشدد على أن بلده لم يصفح عما حدث من تطهير عرقي وانتهاك لحقوق الإنسان الأخرى في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وأنه يعارض أيضاً أية محاولة لتقطيع أوصال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي الختام أكد على أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على مجلس الأمن، وأن على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الالتزام بتعزيز أحكام الميثاق في ذلك الصدد<sup>(٤٤٥)</sup>.

(٤٤٤) S/PV.4011، الصفحات ٣ إلى ٧.

(٤٤٥) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

صيانة السلم والأمن الدوليين، والتزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ووحدة أراضيها، لن يقف في طريق اعتماد مشروع القرار<sup>(٤٤٧)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بأغلبية ١٤ صوتاً مؤيداً، مقابل لا شيء، مع امتناع وفد واحد (الصين) عن التصويت<sup>(٤٤٨)</sup>، بوصفه القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يضع في اعتباره مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ومسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وإذ يشير إلى قراراته ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨، و ١١٩٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، و ١٢٠٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، و ١٢٣٩ (١٩٩٩) المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩.

وإذ يأسف لعدم الامتثال التام لمتطلبات تلك القرارات.

وتصميماً منه على إيجاد حل للحالة الإنسانية الخطيرة في كوسوفو، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وعلى تهيئة سبل عودة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم عودة آمنة حرة،

وإذ يدين جميع أعمال العنف المرتكبة بحق سكان كوسوفو فضلاً عن جميع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها أي طرف،

وإذ يشير إلى البيان الذي أصدره الأمين العام في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، معرباً فيه عن القلق إزاء المأساة الإنسانية التي تجري أحداثها في كوسوفو،

وإذ يؤكد من جديد حق جميع اللاجئين والمشردين في العودة الآمنة إلى ديارهم،

وإذ يشير إلى اختصاص المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ وإلى ولايتها،

وإذ يرحب بالمبادئ العامة المتعلقة بإيجاد حل سياسي لأزمة كوسوفو والمعتمدة في ٦ أيار/مايو ١٩٩٩ والواردة في المرفق الأول بهذا القرار، وإذ يرحب أيضاً بقبول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للمبادئ المحددة في النقاط ١ إلى ٩ من الورقة المقدمة في بلغراد في

(٤٤٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

(٤٤٨) للاطلاع على التصويت، انظر S/PV.4011، الصفحة ١٠.

وتقيد الصين التوصل إلى تسوية سلمية لمسألة كوسوفو على أساس احترام سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية وتقديم الضمانات للحقوق والمصالح المشروعة لجميع المجموعات الإثنية في منطقة كوسوفو. ويرى بلده أن أي حل مقترح ينبغي أن يراعي مراعاة تامة وجهات نظر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأكد على أنه ينبغي، وبصورة أساسية، تسوية المشاكل الإثنية داخل أية دولة من قبل حكومتها وشعبها، ومن خلال اعتماد سياسات سلمية. ولا يمكن استخدام المشاكل الإثنية ذريعة للتدخل الخارجي، ناهيك عن استخدامها من جانب الدول الأجنبية ذريعة لاستخدام القوة. وأكد أن احترام كل دولة لسيادة غيرها من الدول وعدم تدخلها في شؤونها الداخلية مبدآن أساسيان من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ومنذ نهاية الحرب الباردة مرّ الوضع الدولي بتغيرات كبيرة، لكن هذين المبدأين لم يصبحا مهملين بأي حال من الأحوال، بل على العكس من ذلك، فقد اكتسبا أهمية أكبر. وشدد على أن نظرية "حقوق الإنسان فوق السيادة"، في جوهرها، تعمل على انتهاك سيادة الدول الأخرى وتعزيز "الهيمنة" بذريعة حقوق الإنسان، وهذا يتعارض بشكل تام مع مقاصد الميثاق ومبادئه. وذكر الممثل أن مشروع القرار لا يعكس بشكل كامل موقف الصين القائم على المبدأ، وشواغلها التي لها ما يبررها. وهو على وجه الخصوص لا يذكر الكارثة التي تسببت في وقوعها عمليات القصف التي قامت بها منظمة حلف شمال الأطلسي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كما أنه لا يفرض القيود الضرورية على الاستناد إلى الفصل السابع من الميثاق. غير أن الوفد الصيني، بالنظر إلى كون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد قبلت بالفعل خطة السلام، وأن منظمة حلف شمال الأطلسي قد أوقفت عمليات قصفها لها، وأن مشروع القرار يؤكد مجدداً مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمسؤولية الرئيسية التي لمجلس الأمن عن

٦ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يعين، بالتشاور مع مجلس الأمن، ممثلاً خاصاً لمراقبة تحقيق الوجود المدني الدولي، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يوعز إلى ممثله الخاص بأن ينسق مع الوجود الأمني الدولي تنسيقاً محكماً لضمان عمل الوجودين كلاهما على تحقيق نفس الأهداف وبحيث يدعم كل منهما الآخر؛

٧ - **يأذن** للدول الأعضاء وللمنظمات الدولية ذات الصلة بإقامة الوجود الأمني الدولي في كوسوفو على النحو المبين في الفقرة ٤ من المرفق الثاني بحيث يزود بجميع الوسائل اللازمة لأداء مسؤولياته بموجب الفقرة ٩ أدناه؛

٨ - **يؤكد** الحاجة إلى القيام مبكراً وعلى وجه السرعة بنشر وجود مدني ووجود أمني دوليين فعالين في كوسوفو، ويطلب بأن تتعاون الأطراف على نشرهما تعاونا تاماً؛

٩ - **يقرر** أن تشمل مسؤوليات الوجود الأمني الدولي الذي سينشر في كوسوفو وسيعمل فيها ما يلي:

(أ) الحيلولة دون تجدد الأعمال العدائية، والحفاظ على وقف إطلاق النار وإنفاذه عند اللزوم، وكفالة انسحاب القوات العسكرية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية الاتحادية والجمهورية من كوسوفو ومنع عودتها إليها، إلا على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٦ من المرفق الثاني؛

(ب) تجريد جيش تحرير كوسوفو وغيره من الجماعات الألبانية الكوسوفية المسلحة من السلاح حسيماً تقتضي الفقرة ١٥ أدناه؛

(ج) تهيئة بيئة آمنة يمكن فيها للاجئين والمشردين أن يعودوا إلى ديارهم بأمان، وللوجود المدني الدولي أن يعمل، وأن تقام إدارة انتقالية، وأن تسلم المعونة الإنسانية؛

(د) كفالة السلامة والنظام العامين ريثما يتمكن الوجود المدني الدولي من تولي مسؤولية هذه المهمة؛

(هـ) الإشراف على إزالة الألغام ريثما يتمكن الوجود المدني الدولي، حسب الاقتضاء، من تسلم مسؤولية هذه المهمة؛

(و) تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، والتنسيق مع أعمال الوجود المدني الدولي تنسيقاً محكماً؛

(ز) أداء واجبات مراقبة الحدود حسب اللزوم؛

(ح) كفالة الحماية وحرية التنقل لنفسه وللوجود المدني الدولي وللمنظمات الدولية الأخرى؛

١٠ - **يأذن** للأمين العام بأن ينشئ، بمساعدة المنظمات الدولية المختصة، وجوداً مدنياً دولياً في كوسوفو بهدف توفير إدارة مؤقتة لكوسوفو. يمكن في ظلها لشعب كوسوفو أن يحظى باستقلال

٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ والواردة في المرفق الثاني بهذا القرار، وبموافقة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على تلك الورقة،

**وإذ يعيد تأكيد** التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والدول الأخرى في المنطقة وبسلامتها الإقليمية، على النحو المبين في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الموقعة في هلسنكي في ١ آب/أغسطس ١٩٧٥ وفي المرفق الثاني بهذا القرار،

**وإذ يؤكد من جديد** ما ورد في قرارات سابقة من دعوة إلى منح كوسوفو استقلالاً ذاتياً كبير القدر ودرجة معقولة من الإدارة الذاتية،

**وإذ يقرر** أن الحالة في المنطقة لا تزال تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين،

**وتصميماً** منه على ضمان سلامة وأمن الأفراد الدوليين واضطلاع جميع الأطراف المعنية بمسؤولياتها المحددة بموجب هذا القرار، وإذ يتصرف، بغية تحقيق هذه الأغراض، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يقرر** أن يقوم الحل السياسي لأزمة كوسوفو على المبادئ العامة الواردة في المرفق الأول وعلى النحو المبين بمزيد من التفصيل في المبادئ والعناصر الأخرى الواردة في المرفق الثاني بهذا القرار؛

٢ - **يرحب** بقبول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للمبادئ والعناصر الأخرى اللازمة المشار إليها في النقطة ١ أعلاه، ويطلب بأن تتعاون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تعاونا تاماً لتنفيذها على وجه السرعة؛

٣ - **يطلب** على وجه الخصوص بأن تنهي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية العنف والقمع في كوسوفو فوراً وبصورة يمكن التحقق منها، وأن تبدأ عمليات انسحاب جميع القوات العسكرية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية من كوسوفو وتنجزها على مراحل وبصورة يمكن التحقق منها، وذلك وفقاً لجدول زمني يتم تنفيذه بسرعة ويتم بالتزامن معه نشر الوجود الأمني الدولي في كوسوفو؛

٤ - **يؤكد** أنه سيسمح، بعد الانسحاب، لعدد متفق عليه من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة اليوغوسلاف والصرب بالعودة إلى كوسوفو لأداء المهام المتمشية مع المرفق الثاني؛

٥ - **يقرر** نشر وجود مدني ووجود أمني دوليين في كوسوفو، تحت رعاية الأمم المتحدة، يتوافر لهما ما هو مناسب من المعدات والأفراد حسب الاقتضاء، ويرحب بموافقة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على هذين الوجودين؛

١٣ - يشجع جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على الإسهام في إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي وكذلك في عودة اللاجئين والمشردين عودة آمنة، ويؤكد في هذا السياق على أهمية عقد مؤتمر دولي للمانحين، لا سيما من أجل تحقيق الأغراض الواردة في الفقرة ١١ (ز) أعلاه، في أقرب وقت ممكن؛

١٤ - يطالب بأن تتعاون جميع الأطراف المعنية، بما فيها الوجود الأممي الدولي تعاوناً تاماً، مع المحكمة الدولية لحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١؛

١٥ - يطالب بأن يضع جيش تحرير كوسوفو والجماعات الألبانية الكوسوفية المسلحة الأخرى حداً على الفور لجميع الأعمال الهجومية وبأن يمتثلوا لمتطلبات التجريد من السلاح حسيماً يحددها رئيس الوجود الأممي الدولي بالتشاور مع الممثل الخاص للأمين العام؛

١٦ - يقرر ألا تسري أشكال الحظر المفروضة بموجب الفقرة ٨ من القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) على ما يخصص لاستعمال الوجودين المدني والأمني الدوليين من أسلحة وما يتصل بها من عتاد؛

١٧ - يرحب بالأعمال الجارية في الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية الأخرى لوضع نهج شامل يتبع لتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي للمنطقة المتأثرة بأزمة كوسوفو، بما في ذلك تنفيذ ميثاق استقرار جنوب شرق أوروبا باشتراك دولي واسع النطاق بهدف زيادة تعزيز الديمقراطية، والازدهار الاقتصادي والاستقرار، والتعاون الإقليمي؛

١٨ - يطالب بأن تتعاون جميع الدول في المنطقة تعاوناً تاماً لتنفيذ جميع جوانب هذا القرار؛

١٩ - يقرر إنشاء الوجودين المدني والأمني الدوليين لفترة مبدئية مدتها اثنا عشر شهراً، على أن يستمر بعد ذلك ما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك؛

٢٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ هذا القرار، بما فيها تقارير من قيادي الوجودين المدني والأمني الدوليين، على أن تقدم التقارير الأولى في غضون ثلاثين يوماً من اتخاذ هذا القرار؛

٢١ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

وذكر ممثل سلوفينيا، متحدثاً بعد التصويت، أن بلده يود، فيما يتعلق بالجوانب العسكرية والأمنية، أن يؤكد على ضرورة إنهاء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لحالة الحرب في البلد فوراً. وعلى وجه الخصوص، لا يمكن استخدام حالة

ذاتي كبير القدر في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وتوفير إدارة انتقالية بينما تنشئ مؤسسات حكم ذاتي ديمقراطية مؤقتة وتشرف على تطورها لتأمين الظروف الضرورية لحياة سلمية طبيعية لجميع سكان كوسوفو؛

١١ - يقرر أن تشمل المسؤوليات الرئيسية للوجود المدني الدولي ما يلي:

(أ) تعزيز إقامة دعائم استقلال ذاتي كبير القدر وحكم ذاتي في كوسوفو، وذلك رهناً بالتوصل إلى تسوية نهائية مع المراعاة التامة للمرفق الثاني لاتفاقات رامبويه؛

(ب) أداء الوظائف الإدارية المدنية الأساسية حيثما لزم وطالما كانت لازمة؛

(ج) تنظيم المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي الديمقراطي الاستقلالي ريثما يتوصل إلى تسوية سياسية، بما في ذلك إجراء انتخابات، والإشراف على تطور تلك المؤسسات؛

(د) القيام بنقل مسؤولياتها الإدارية، فور إنشاء هذه المؤسسات، مع القيام بمراقبة ودعم ترسيخ المؤسسات الانتقالية المحلية في كوسوفو وأنشطة بناء السلام الأخرى؛

(هـ) تيسير عملية سياسية ترمي إلى تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، مع أخذ اتفاقات رامبويه في الحسبان؛

(و) الإشراف، في مرحلة نهائية، على نقل السلطة من مؤسسات كوسوفو الانتقالية إلى مؤسسات منشأة بموجب تسوية سياسية؛

(ز) دعم إعادة بناء الهيكل الأساسي الرئيسي وغير ذلك من صور إعادة البناء الاقتصادي؛

(ح) دعم المعونة الغوثية الإنسانية والمعونة الغوثية المقدمة في حالات الكوارث، وذلك بالتنسيق مع المنظمات الإنسانية الدولية؛

(ط) حفظ القانون والنظام المدنيين، بما فيه إنشاء قوات شرطة محلية، وفي الوقت نفسه نشر أفراد شرطة دوليين للخدمة في كوسوفو؛

(ي) حماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛

(ك) ضمان عودة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في كوسوفو عودة آمنة لا تعترضها معوقات؛

١٢ - يؤكد الحاجة إلى عمليات إغاثة إنسانية منسقة، وإلى سماح جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بوصول منظمات المعونة الإنسانية دون عوائق إلى كوسوفو وإلى تعاونها مع هذه المنظمات لكفالة تسليم المعونة الدولية بسرعة وفعالية؛

الميثاق أكثر تحديدا فيما يختص بالسيادة مما هو فيما يختص باحترام حقوق الإنسان، لكن بلده يرى أن من قواعد القانون الدولي المعترف بها عموما أن ما من دولة ذات سيادة يحق لها أن تُرهب مواطنيها. وذكر أن التحول من الاهتمام بالسيادة إلى الاهتمام بحقوق الإنسان هو أمر يفضي إلى عدم اليقين، وأنه يمثل صعوبة بالنسبة للجميع، إلا أن مجلس الأمن لا يسعه أن يتجاهل تلك الظاهرة<sup>(٤٥٠)</sup>.

وذكر ممثل كندا أن بلده يرى أنه ينبغي إعطاء الشواغل الإنسانية وشواغل حقوق الإنسان وزنا جديدا في تعريف المجلس للأمن وفي حساباته بشأن توقيت وكيفية تدخله. وعبر عن اعتقاد بلده بأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المجلس يمثل خطوة هامة صوب وضع المجتمع الدولي تعريفا أوسع للأمن<sup>(٤٥١)</sup>.

وقال ممثل الولايات المتحدة، إن القرار سيعزز هدفا يتشاطره جميع الأعضاء، ألا وهو هدف عودة مئات الآلاف من أبناء كوسوفو إلى ديارهم بأمان وبحكم ذاتي. ولئن كان بلده يرحب بموافقة بلغراد على مبادئ حل الأزمة، فإنه يؤكد أن وفد بلده لا يمكن أن ينسى حملة القمع والتطهير العرقي المنهجية التي جرى القيام بها ضد شعب كوسوفو في انتهاك لمبادئ القانون الدولي المعترف بها. وقال إن المجتمع الدولي قد برهن في القرار بوضوح على أنه لا يمكن تحمل مثل هذه السياسات وهذا التصرف. وأكد على أن القرار يلي جميع الأهداف الرئيسية التي وضعتها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). ويرحب وفد بلده خصوصا بما يتضمنه هذا القرار من إعادة تأكيد للولاية القوية لسلطة واختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إزاء جرائم الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك

(٤٥٠) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

(٤٥١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

الحرب والتدابير ذات الصلة ضد جمهورية الجبل الأسود التي اتبعت نهجا متعقلا وبناء طوال فترة الصراع، بما في ذلك يقبولها وعنايتها بعشرات الآلاف من المشردين. وشدد على أن الضغوط التي تمارسها بلغراد ضد الجبل الأسود بحجة الاحتياجات العسكرية يجب أن تتوقف، وعبر عن قلقه من أنه، بدون اتخاذ هذا التدبير، يمكن أن تتصاعد الحالة في الجبل الأسود إلى تهديد جديد للسلم والأمن الدوليين في المنطقة. وعلى الصعيد السياسي، أكد أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يجب أن تفهم أهمية تطبيع علاقتها مع جيرانها ومع الدول الأخرى. وينبغي عليها، بالتالي، أن تتوقف محاولات خلق الانطباع الخاطئ بأنها نفس الدولة العضو المستمرة في الأمم المتحدة، وأن تتقدم بطلب عضوية في الأمم المتحدة على النحو المطلوب صراحة في قرار مجلس الأمن ٧٧٧ (١٩٩٢) وقرار الجمعية العامة ١/٤٧ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وكرر قوله بأن تحقيق العدالة سيكون شرطا أساسيا لاستدامة السلم، وأكد على أهمية دور المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي الختام، لاحظ أنه، برغم صحة وجوب توخي المنظمات الدولية الحذر في جميع جهودها، وأنه ينبغي عليها أن تحترم القانون الدولي، بما في ذلك مبدأ سيادة الدول، من الواضح بنفس القدر على الأقل أن سيادة الدول ليست مطلقة، وأنه لا ينبغي استخدام السيادة كأداة لإنكار الإنسانية مما يؤدي إلى تهديد السلام<sup>(٤٤٩)</sup>.

وأعرب ممثل هولندا عن أمل حكومة بلده في أن تدرك في يوم من الأيام الوفود القليلة التي تدعي أن الضربات الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تمثل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة أن الميثاق ليس هو المصدر الوحيد للقانون الدولي. وأكد أن

(٤٤٩) S/PV.4011، الصفحات ١٠ إلى ١٣.

الأطلسي بالتشاور مع المشاركين بقوات من خارج أعضاء  
الناتو<sup>(٤٥٤)</sup>.

وذكر الأمين العام أن الأمم المتحدة عاقدة العزم على  
الاضطلاع بالدور الطليعي في تنفيذ الشق المدني من خطة  
إحلال السلام بفعالية وكفاءة، ولكنها بحاجة، من أجل  
القيام بذلك، إلى تعاون جميع الأطراف، وبخاصة إلى الوسائل  
اللازمة لتنفيذ المهمة. وشدد على أن الالتزام بإحلال السلام  
ليس كافياً، وإنما المهم هو وجود إرادة لإحلاله. ويتضمن  
ذلك القيام بأعمال ليست الأمم المتحدة مسؤولة عنها،  
ولكنها حيوية إذا أردنا استعادة السلام والاستقرار، منها،  
على سبيل المثال، ضرورة الانسحاب الكامل لقوات الصرب  
العسكرية وشبه العسكرية وقوات الشرطة، وتجريد جيش  
تحرير كوسوفو من سلاحه. وقال إنه يتطلع إلى أن يتصرف  
بسرعة المسؤولون عن الجوانب الأمنية في القرار. وأبلغ  
أعضاء المجلس بأنه يعتزم أن يعرض عليهم قريبا اقتراحات  
محددة عن كيفية جعل العملية المدنية التي يأذن بها القرار  
متكاملة وفعالة حقاً. وفي الختام، أكد على أن العمل الصعب  
والمعقد للغاية المتمثل في بناء سلام دائم ما زال ماثلاً أمام  
أعضاء المجلس، وللقيام بذلك، من اللازم أن يتصدوا لجنود  
الأزمة<sup>(٤٥٥)</sup>.

وأخذ عدد آخر من المتحدثين الكلمة بعد التصويت  
وبعد استئناف الجلسة. ورحبوا بالقرار وشددوا على أهمية  
بذل جهود فورية لتوفير بيئة آمنة للاجئين والمشردين قهراً لهم  
العودة إلى ديارهم؛ وأكدوا على أهمية عمل المحكمة الجنائية  
الدولية ليوغوسلافيا السابقة في كوسوفو؛ وأشاروا إلى أن  
القرار يؤكد مجدداً أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم

(٤٥٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٠ و ٢١.

(٤٥٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

كوسوفو، وهو ما ورد أصلاً في قرار مجلس الأمن ١١٦٠  
(١٩٩٨). وأكد أيضاً على أنه من الأهمية بمكان ملاحظة أن  
القرار ينص على أن تبقى البعثتان المدنية والعسكرية في  
مكائيهما حتى يقرر المجلس بطريقة مؤكدة أن الظروف  
أصبحت مهيأة لإنهاءهما. وقال إن الولايات المتحدة ستعمل  
على كفالة أن يعطى شعب كوسوفو الحكم الذاتي الذي  
يستحقه، مثلما ينص عليه الاتفاق المؤقت للسلام والحكم  
الذاتي في كوسوفو (اتفاقات رامبويه). واختتم حديثه  
بالتأكيد على أنه ينبغي لكلا الجانبين في هذا الصراع أن  
يظهرا التزاما راسخا بإحلال السلام<sup>(٤٥٦)</sup>.

وعلق ممثل البرازيل قائلاً إن هناك، بمعزل عن  
الاعتبارات الأخلاقية التي تتصل بتلك الأعمال، سوابق تمثل  
إشكالية في اللجوء إلى القوة العسكرية دون إذن مجلس  
الأمن. وأكد على أن تلك الأمور لم تسهم في التمسك  
بسلطة المجلس ولم تحسن الوضع الإنساني<sup>(٤٥٧)</sup>.

وذكر ممثل المملكة المتحدة أن القرار الذي يستند إلى  
الفصل السابع من الميثاق، ومرفقاته، يحددان بوضوح مطالب  
الاجتمع الدولي التي يجب أن تفي بها بلغراد. وشدد على أن  
التفسيرات والشروط التي حاول وفد جمهورية يوغوسلافيا  
الاتحادية أن يقترحها رفضت. والقرار يقضي أيضاً بوزع  
وجود مدني دولي، بقيادة الأمم المتحدة، وبمواصلة عمل  
المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبوجود أمني  
دولي فعال لإعادة تهيئة مناخ آمن في كوسوفو. وقال إن تلك  
القوة يجب أن تحظى بثقة لاجئي كوسوفو الألبانيين إذا قُيِّض  
لهم أن يعودوا إلى ديارهم، ولهذا أوضحت منظمة حلف  
شمال الأطلسي أن من الضروري أن تكون هناك سلسلة  
قيادة موحدة للناتو تحت التوجيه السياسي لمجلس شمال

(٤٥٦) المرجع نفسه، الصفحات ١٥ إلى ١٧.

(٤٥٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٨ و ١٩.

تعزيز السلم والاستقرار والرفاه والتعاون بين بلدان المنطقة، اتفاق استقرار لأوروبا الجنوبية الشرقية<sup>(٤٥٩)</sup>.

وذكر ممثل النرويج أن وزير الشؤون الخارجية في النرويج، بوصفه الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يرحب بقرار وضع المسؤولية العامة عن الوجود المدني على عاتق الأمم المتحدة. وأشار إلى أنه ينبغي تقسيم التنفيذ المدني لاتفاق السلام على منظمات دولية عديدة، مشدداً على أنه سيكون من الضروري تحديد التسلسل الإداري بطريقة واضحة، وأن يكون هناك تحديد واضح لمجالات المسؤولية. وينبغي الحرص على ضمان أن يكون تقسيم المسؤوليات منطقياً ويعزز التنفيذ الفعال. وذكر أن المسؤولية الأساسية عن إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني ينبغي أن تقع على عاتق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالنظر إلى أن لتلك المنظمة تجربة وخبرة كبيرة فيما يتعلق بتلك المهام<sup>(٤٦٠)</sup>.

وأعرب ممثل كوستاريكا عن شواغل إزاء الكيفية التي أُجريت بها العمليات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأكد مجدداً على أنه، فيما عدا الاستثناء المحدود للغاية المتمثل في الحق في الدفاع المشروع عن النفس، يقتضي أي خيار ينطوي على استخدام القوة إذنا صريحاً من مجلس الأمن في كل حالة على حدة. وعبر عن اعتقاد بلده بأن ذلك المبدأ يرد ضمناً في المسؤولية الرئيسية للمجلس عن صون السلم والأمن الدوليين، كما يرد ضمناً في التحريم المطلق لاستخدام القوة في العلاقات الدولية<sup>(٤٦١)</sup>.

وأكد ممثل كوبا أن ذلك كان غزوا قامت به الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وأن سيادة

والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن<sup>(٤٥٦)</sup>. وأكد ممثل بيلاروس مجدداً إدانته للأعمال العسكرية التي يقوم بها حلف شمال الأطلسي، وشدد على أنها نُفذت في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة ولقواعد القانون الدولي المعترف بها عالمياً<sup>(٤٥٧)</sup>.

وتكلم ممثل ألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة والمنحازة إليه<sup>(٤٥٨)</sup>، فذكر أن العمل العسكري الضروري الذي له ما يبرره، الذي اقترن مع النشاط الدبلوماسي، أدى إلى موافقة سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على سحب جميع قواتها العسكرية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية، مما هيأ الظروف لعودة مئات الآلاف من الكوسوفيين الذين أُخرجوا من كوسوفو. وأكد مجدداً على أن المسؤولية الكاملة عن هذه الحالة إنما تقع على عاتق الرئيس ميلوسيفيتش ونظامه. وذكر أن الاتحاد الأوروبي يعتقد اعتقاداً راسخاً بأن جميع الذين خططوا لهذه الحملة من الطرد الإجباري والتعذيب والقتل، وأذنوا بها ونفذوها، ينبغي أن يتحملوا المسؤولية شخصياً وأن يمثلوا أمام العدالة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقال إنه مما يبعث على الارتياح رؤية مجلس الأمن وهو يضطلع بمهامه المتوخاة في ميثاق الأمم المتحدة، وحث مجلس الأمن على إبداء الوحدة والتماسك في معالجته لتلك الأزمة. وأخيراً، أبلغ المجلس بأن الاتحاد الأوروبي أبرم، رغبة منه في

(٤٥٦) S/PV.4011، الصفحة ١٣ (فرنسا)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (ماليزيا)؛ والصفحة ٢١ (الأرجنتين)؛ والصفحتان ٢١ و ٢٢ (البحرين)؛ و الصفحتان ٢٢ و ٢٣ (غامبيا)؛ و S/PV.4011 (الاستئناف ١)، والصفحتان ٣ و ٤ (اليابان)؛ والصفحتان ١٤ و ١٥ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (هنغاريا)؛ والصفحة ١٩ (المكسيك).

(٤٥٧) S/PV.4011 (الاستئناف ١)، الصفحتان ٦ و ٧.

(٤٥٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢ (إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا؛ وكذلك أيسلندا وقبرص وليختنشتاين).

(٤٥٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٢ و ٣.

(٤٦٠) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٤٦١) المرجع نفسه، الصفحات ٤ إلى ٦.

الطريق“ لمن يسعون إلى الاندماج في الهياكل الأوروبية الأطلسية<sup>(٤٦٤)</sup>.

وأعرب ممثل ألبانيا عن تقدير بلده الكبير للدور الذي لا مثيل له لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي وضع حداً ”لواحدة من أفدح الكوارث الإنسانية في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية“ والذي أوقف ”إبادة الأجناس والتطهير العرقي المرتكبين ضد ملايين المدنيين الأبرياء“. وأكد أن قادة مجموعة الثماني وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، إنما يدافعون عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وينعون انتشار الصراع إلى أوروبا. وأكد أيضاً أن بعثة السلام التي ينشئها قرار مجلس الأمن ستحقق النجاح عندما تأخذ في الاعتبار شرطين أساسيين وضعهما المجتمع الدولي. أولهما، أنه يجب أن تكون هناك مساعدة اقتصادية كبيرة لإعادة تعمير كوسوفو واقتصادها وهياكلها الأساسية، ومؤسسات الحكم الذاتي فيها. وثانيهما، أن أي حل طويل الأجل لمشكلة كوسوفو يجب أن يأخذ في الاعتبار، ويحترم، إرادة شعب كوسوفو في أن يقرر مستقبله بنفسه<sup>(٤٦٥)</sup>.

وذكر ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أن لتنفيذ القرار واتفاق السلام أولويات: الأولوية الأولى هي الهدف المتمثل في تمكين كل لاجئ وكل مشرد من العودة إلى دياره بسلامة وكرامة؛ والأولوية الأخرى تتمثل في إنعاش المنطقة وتعميرها. وشدد على أن تنفيذ الفقرة ١٧ من القرار ينطوي على أهمية حاسمة بالنسبة لبلده وبالنسبة للبلدان الأخرى في المنطقة، وأكد مجدداً أن اعتزام تعزيز الديمقراطية والازدهار الاقتصادي والاستقرار والتعاون الإقليمي في

(٤٦٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

(٤٦٥) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و ١٦.

جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية لا يمكن إطلاقاً إعمالهما في ظل الشروط التي فرضت، مما يعني أن دولة ذات سيادة قد حُزئت بالقوة<sup>(٤٦٦)</sup>.

وذكر ممثل أوكرانيا أن بلده بات على يقين أكثر من أي وقت مضى بأن تطور الحالة في كوسوفو وفي محيطها بصورة تشكل تهديداً كان يمكن تجنبه لو أن مجلس الأمن كان مستعداً لممارسة صلاحياته بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في مرحلة مبكرة جداً من الصراع. وأكد أيضاً أن بلده توقع من مجلس الأمن أن يتناول بطريقة إيجابية وعملية مشكلة الخسائر الاقتصادية التي لحقت ببلدان أخرى نتيجة للأنشطة العسكرية في كوسوفو<sup>(٤٦٧)</sup>.

وذكرت ممثلة كرواتيا أن ”سياسة صربيا الكبرى التوسعية“ قد بدأت الحروب في البوسنة والهرسك وسلوفينيا وكرواتيا، وأسفرت تلك الحروب عن تفكك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، وهي عضو مؤسس في الأمم المتحدة، وعن حلول خمس دول خليفة متساوية محلها، لم تواصل من بينها أي دولة، تلقائياً، الشخصية والمركز القانونيين الدوليين في الأمم المتحدة اللذين كانت تتمتع بهما جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة. وفيما يتعلق بدور بلده في أزمة كوسوفو، أكد على أن بلده، بينما يؤيد إجراءات المجتمع الدولي في كوسوفو، قد ثابر في الحفاظ على خطى تطبيع العلاقات مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وشعوبها. وقال إن السلام ينمو في محيط الازدهار الاقتصادي وينميه، لذا ينبغي على المجتمع الدولي أن يعزز نهجه المتجه نحو تعزيز الأمن العام والاستقرار السياسي والاقتصادي والازدهار في المنطقة بأسرها. وبالتالي ”يوسع

(٤٦٦) المرجع نفسه، الصفحات ٧ إلى ١٠.

(٤٦٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٠ إلى ١٢.



انتهكت على نحو صارخ ميثاق الأمم المتحدة قد هُزمت بأغلبية ١٢ صوتا مقابل ثلاثة أصوات. وأشار أيضا مرة أخرى إلى القاعدة التي أصبحت تحظى الآن بقبول عام في المجتمع الدولي وهي أنه ليس من حق الدولة ذات السيادة أن ترهب مواطنيها<sup>(٤٧٠)</sup>.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

### الإجراءات الأولية

المداولات التي أُجريت يومي ٥ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ويوم ٣٠ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٩ (الجلستان ٤٠٦١ و ٤٠٨٦): جلستان خاصتان

نظر مجلس الأمن في جلستيه ٤٠٦١ و ٤٠٨٦،

المعقودتين، كجلستين خاصتين، يومي ٥ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، في البند المعنون "قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)". ودُعي ممثلو كل من أرمينيا وإسبانيا وأستراليا وألبانيا وألمانيا وأوكرانيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وأيرلندا وإيطاليا وباكستان والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبنغلاديش والبوسنة والهرسك وبولندا وبيرو وبيلاروس وتركيا وجامايكا والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجنوب أفريقيا وجورجيا والدانمرك ورومانيا وسان مارينو وسلوفاكيا وسنغافورة والسويد وغواتيمالا وفنلندا وكرواتيا وكوبا ولكسمبرغ ولتوانيا ومصر والمغرب والمكسيك والنرويج والنمسا ونيجيريا والهند وبنغلاديا

(٤٧٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

المنطقة اعتزما راسخا ينبغي أن ينفذ انطلاقا من روح القرار، وبسخط ودون تردد<sup>(٤٦٦)</sup>.

وشدد ممثل بلغاريا على أن عودة جميع اللاجئين من ذوي الإثنية الألبانية ممن يرغبون في العودة إلى ديارهم في كوسوفو قبل حلول الشتاء تعد أساسية لحسم الصراع الحالي بصورة دائمة. وأكد على أن جهود إعادة التأهيل في كوسوفو يمكن أن تكون أكثر تحديا من الجهود التي أفضت إلى تحقيق السلام هناك. وذكر أيضا أن الأمر الذي له أهمية خاصة في تجنب وقوع أزمات أخرى مماثلة في منطقة البلقان يتمثل في تحقيق الاستقرار الشامل والتنمية في الدول التي تضررت بأزمة كوسوفو. ويتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بدور حاسم في مساعدة البلدان الواقعة في جنوب شرق أوروبا على إعادة بناء وتطوير اقتصاداتها، ومجتمعاتها المدنية، وهيكلها الأساسية الديمقراطية، وعلاقتها الأمنية وفقا لاحتياجاتها المحددة<sup>(٤٦٧)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، كانت لممثل الولايات المتحدة مداخلة ثانية قال فيها إن ممثل كوبا تجنب أي اعتراف بالحقائق الإنسانية التي كانت موجودة في كوسوفو قبل بدء الحملة الجوية التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي يوم ٢٤ آذار/مارس<sup>(٤٦٨)</sup>.

وأدى ممثل كوبا ببيان ثان، أكد فيه مجددا أن منظمة حلف شمال الأطلسي هي التي انتهكت على نحو صارخ سيادة دولة عضو وسلامتها الإقليمية<sup>(٤٦٩)</sup>.

وأدى ممثل هولندا ببيان ثان أشار فيه إلى أن محاولة لجعل المجلس يؤيد الادعاء بأن منظمة حلف شمال الأطلسي

(٤٦٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و ١٧.

(٤٦٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٧ إلى ١٩.

(٤٦٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٩ و ٢٠.

(٤٦٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٠ و ٢١.

وفي الجلسة ٤٠٦١، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية قدمها بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت السيد برنار كوشنر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي الجلسة ٤٠٨٦ استمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية قدمها بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وأدى أعضاء المجلس بتعليقات وطرخوا أسئلة تتصل بالإحاطة الإعلامية، رد عليها المتكلمان.

واليابان واليونان، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في إحدى الجلستين، أو كليتهما. وفي الجلسة ٤٠٦١، دُعي إلى المشاركة السيد برانيسلاف سردانوفيتش، بناء على طلب السيد فلاديسلاف يوفانوفيتش. وفي الجلسة ٤٠٨٦ دُعي السيد فلاديسلاف يوفانوفيتش، بناء على طلبه، إلى الجلوس إلى طاولة المجلس أثناء المناقشة. ودُعي أيضا المراقب الدائم عن الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة، بناء على طلبه، ووفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة<sup>(٤٧١)</sup>.

(٤٧١) S/PV.4086 و S/PV.4061.

## ٢٨ - الحالة في جورجيا

الروسي، بوصفه جهة تسهيل، لصياغة بروتوكول مقبول من كلا طرفي النزاع، لم يُحرز سوى تقدم ضئيل. وشدد على أن الجانبين لا يزالان في حاجة إلى مساعدة خارجية لمعاونتهما على التوصل إلى حل دائم لنزاعهما، موصيا بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ولكنه قال إنه يعتقد، بما أن الحالة في أبخازيا وولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة سيجري النظر فيهما في اجتماع مجلس رؤساء رابطة الدول المستقلة في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أنه سيكون من الملائم جعل التمديد لولاية البعثة مرهونا باستعراض مبكر من جانب مجلس الأمن إذا أفضت القرارات المتخذة في ذلك الاجتماع إلى تغيير ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.

وفي الجلسة ٣٦١٨، المعقودة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل

المقرر المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦  
(الجلسة ٣٦١٨): القرار ١٠٣٦ (١٩٩٦)

في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وعملا بقرار مجلس الأمن ٩٩٣ (١٩٩٥)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن جميع جوانب الحالة في أبخازيا، بجمهورية جورجيا<sup>(١)</sup> وتوصياته فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة بعد انتهاء ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦<sup>(٢)</sup>. وأبلغ الأمين العام في تقريره المجلس بأن عملية السلم الجورجية - الأبخازية لا تزال في حالة جمود وأن الحالة في منطقة مسؤولية البعثة لا تزال غير مستقرة ومتوترة. وذكر أنه، برغم الجهود المضنية التي بذلها الاتحاد

(١) لأغراض هذا الملحق، يشير مصطلح "أبخازيا" إلى "أبخازيا، جورجيا" بدون المساس بالمسائل المتعلقة بالمركز. وفي حالات أخرى أُبقي بقدر الإمكان على المصطلحات المستخدمة أصلا في الوثائق الرسمية.

(٢) S/1996/5.